



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية



التراخيص النحوية بين البلاغة العربية والتداولية

أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الطور الثالث في اللغة العربية وآدابها
تخصص: علوم اللسان العربي

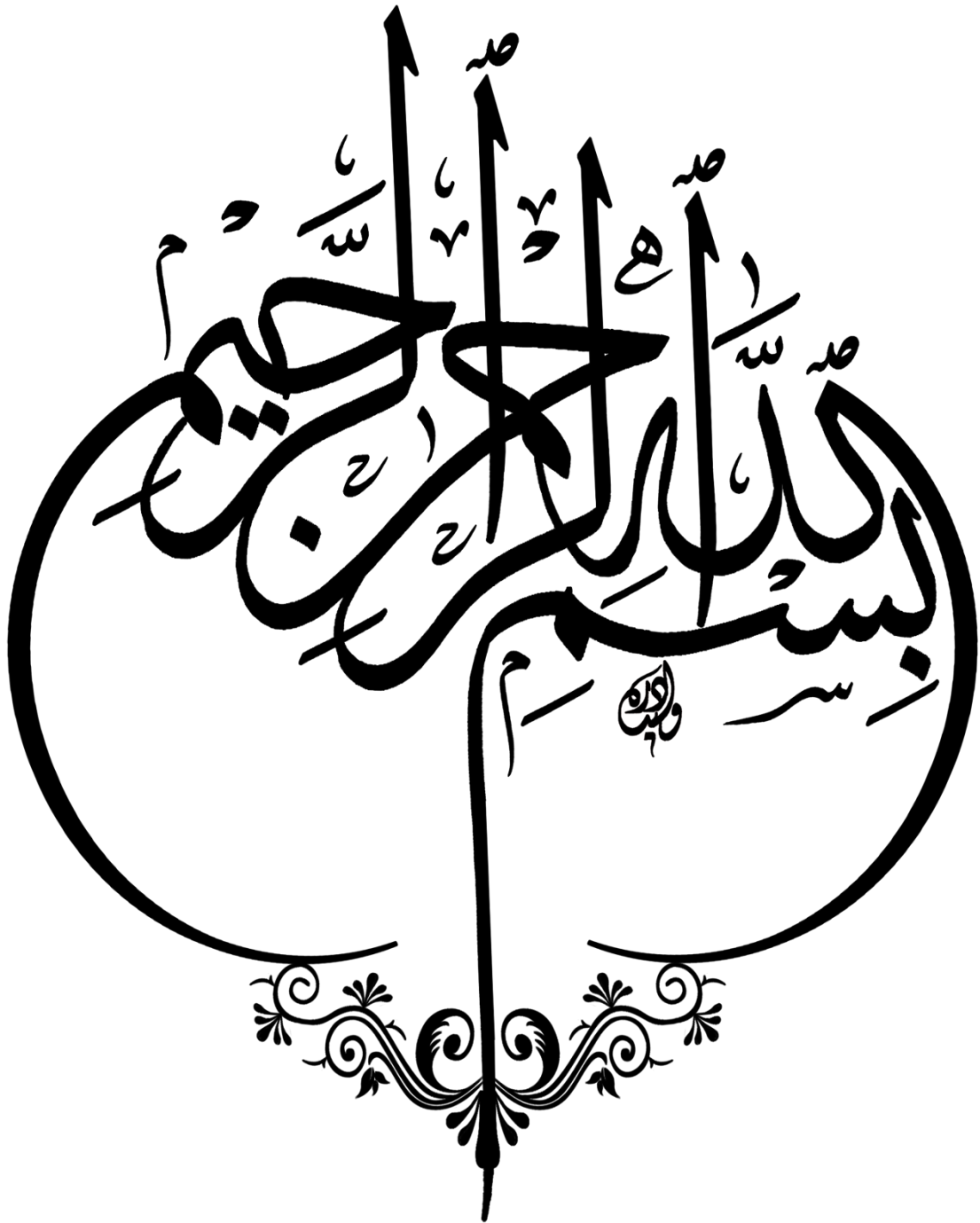
تحت إشراف:
أ.د. نعيمة سعدية

إعداد الطالبة:
مباركة رفاقي

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
عبد الرحمان تبرماسين	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
نعيمة سعدية	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	بسكرة
الأمين ملاوي	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	بسكرة
رحيم عبد القادر	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا	بسكرة
ابتسام بن خراف	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا	باتنة 1
سليمان بوراس	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا	مسيلة

الموسم الجامعي: 2018/2019م

1440/1439 هـ



شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى ونحمده عل أن جعل لنا كل صعب سهلا وأمدنا بإرادة العمل

والتوفيق فكان بإذنه بحثنا المتواضع هذا ميسورا.

كل كلمات الشكر والعرفان تخونني في هذا المقام فلا أملك سوى الانحناء اعترافا

لصاحبة اليد البيضاء التي لولاها ما عرف عملي المتواضع هذا النور الأستاذة الدكتورة

"نعيمه سعديه"

كل الشكر والعرفان لكل أساتذتي الأجلاء الذين كان لهم الفضل في تكويني خلال

مشواري الدراسي.

تعد اللغة أكثر وسائل التواصل الإنساني على تعددها قدرة على إنجاز العملية التواصلية بين المتخاطبين. تتم في صور ملفوظات ترد وفق ترتيب معين تضبطه القاعدة النحوية مشكلة تراكيب مختلفة باختلاف المعاني والدلالات التي يريد المتكلم إيصالها إلى المتلقي، وتعتبر محطة اهتمام أهلها في صدارتهم علماء البلاغة العربية الذين اعتنوا بعناصر الحدث التخاطبي من المخاطب والمخاطب فتكلموا عن ثنائية الخبر والإنشاء، وأغراض الخبر، وأضره. والمقام الذي يجري فيه الحدث الكلامي، فجعلوا لكل مقام مقالا، كما اعتنوا بمقاصد المتكلمين حين أدركوا أن الكلام يخرج عن مقاصده الأصلية لتشي به تراكيب نحوية تختلف باختلاف هذه المقاصد، فتنقل هذه التراكيب المعاني على حقيقتها أحيانا وتضمهرها أحيانا أخرى تاركة لملكة وقدرة السامع الوقوف عليها. فبحثوا في كيفية التمييز بين المعاني الثواني المتواضعة ومعاني المعاني المجازية المضمره؛ وهي مباحث لا تكاد تختلف عما تناوله علماء اللسانيات التداولية. هذا التخصص المعرفي المنبثق عن تيار الفلسفة التحليلية الذي يركز على دراسة اللغة أثناء الاستعمال في المقامات المختلفة ويعني بدراسة الأفعال الكلامية، وسياق الحال، والعلاقة بين أطراف الخطاب.

إن التقارب الموجود بين نظرية عربية تراثية ضاربة الجذور ونظرية لسانية غربية حديثة يثير فضول الباحث الذي يستهويه الخوض في هذا المضمار، ويجعله ممكنا. ومن هنا جاءت الرسالة موسومة بـ "التراكيب النحوية بين البلاغة العربية والتداولية".

والغاية من اختيار هذا الموضوع دون سواه هو:

- تحيين المكون التداولي في البلاغة العربية من خلال ربطها باللسانيات التداولية الحديثة اعترافا بجهود القدامى وعلو كعبهم في البلاغة وعلومها.

مقدمة

- العودة إلى التراث العربي وإعادة قراءته وفق النظريات اللسانية الحديثة.
- الوقوف على خصوصيات الطرح العربي في مقابل الطرح الغربي.
- الرغبة في الدراسات اللغوية، والإسهام في تلبية مطالب البحث في المدونات التراثية.
- هذه الأسباب وغيرها كانت دافعا كافيا للانضمام إلى جماعة الباحثين في هذا المجال الذي بدأ يتسع نشاطه في الآونة الأخيرة، محاولة الإجابة عن الإشكال الآتي:
- كيف تتجلى مباحث التداولية في التراكيب البلاغية؟
- والإجابة على هذا الإشكال يفتح المجال على أسئلة فرعية مفادها
- هل الكون التداولي في البلاغة العربية له خصوصياته؟
- ما هي المحاور البلاغية التي تتجلى فيها التداولية أكثر من غيرها؟
- هل يمكن أن نقول إن بؤادر التداولية نشأت في التراكيب البلاغية؟
- ما مقومات الأفعال الكلامية، والاستلزام التخاطبي عند الغربيين؟ وما خصوصيات هذه النظرية في البلاغة العربية؟

للإجابة على هذه الأسئلة اتخذ البحث المنهجية التالية:

- مقدمة
- الفصل الأول: المجال المفاهيمي لمصطلحات الدراسة.
- الفصل الثاني: الإسناد وأحواله من المنظور التداولي.
- الفصل الثالث: الخبر والإنشاء بين البلاغة والتداولية.
- الفصل الرابع: التراكيب المجازية بين البلاغة والتداولية.
- خاتمة.

أما الفصل الأول عرض فيه مفهوم مصطلحات الدراسة وزعت على ثلاث مباحث
تعلق المبحث الأول بمفهوم التركيب النحوي، والثاني بالبلاغة العربية ومباحثها، أما
المبحث الثالث فتناول مصطلح التداولية، أصولها ومحاورها.

الفصل الثاني والثالث فخصصا للمكون التداولي في كل من المسند والمسند إليه من
خلال تغير أحوالهما وتبدلها، وفي ثنائية الخبر والإنشاء وما ينتج عنها من دلالات
استلزامية.

الفصل الرابع تناول بالدراسة تداولية المجاز مفردا ومركبا في المبحث الأول وحجاجة
الصور البيانية من استعارة وكناية في المبحث الثاني.

وأنتهي البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها.

وكان لزاما علينا اعتماد المنهج الوصفي، وكذا المنهج التحليلي في هذه الدراسة
لأنهما الأنسبان لها، إلى جانب المنهج المقارن الذي سمح لنا بالوقوف على نقاط التقارب
والتوافق بين النظريتين.

ولم يكن ذلك ممكنا إلا بالعودة إلى مجموعة من المصادر والمراجع والالتقاء عليها.
فمن المصادر نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني.
- مفتاح العلوم لأبي يعقوب بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي.
- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني.

ومن المراجع نذكر:

- التداولية عند العلماء العرب لمسعود صحراوي.

- في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم لخليفة بوجادي.

مقدمة

- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر لمحمود نحلة.
- اللسان والميزان أو النكوتر العقلي وكتاب أصول الحوار وتجديد علم الكلام لطفه عبد الرحمن.
- لم يكن سبيل البحث سهلاً هيناً، فقد اعترضتنا بعض الصعوبات ولعل أهمها:
 - اتساع الموضوع وتشعب مباحثه مما جعل التحكم في جزئياته فيه من الصعوبة ما كان.
 - تعدد المصطلحات المتعلقة باللسانيات التداولية لدى الدارسين العرب تبعاً للترجمات المتعددة المشارب.
- في هذا المقام لا يفوتنا أن نشير إلى بعض الدراسات السابقة التي تمكنا من الاطلاع عليها والسير في هديها من هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال:
 - خصائص البنى التركيبية للخطاب النبوي الشريف في صحيح مسلم -مقاربة تداولية- للباحث علي بعداش.
 - ملامح التفكير اللساني التداولي في التراث العربي للباحثة: نوال بوخلخال.
- وختاماً نتوجه بخالص الشكر وعظيم الثناء إلى الأستاذة المشرفة الأستاذة الدكتورة نعيمة سعدية اعترافاً بأفضالها وبجميل صبرها، وبلطف معاملتها. فقد جمعت بين الصرامة العملية والمعاملة الإنسانية. والذي لولا الله أولاً، ولولاها ما تجاوزنا الصعوبات وما عرف هذا البحث طريقه إلى النور.
- نسأل الله جلّ ثناؤه السداد والتوفيق، وما التوفيق إلا بالله عليه نتوكل وإليه ننيب.

الفصل الأول

المجال المفاهيمي لمصطلحات الدراسة

يحدث التواصل اللغوي بين المتخاطبين عن طريق الاستعمال اللغوي، واللغة ماهي إلا تراكيب نحوية يحملها المتكلم مقاصده للمخاطب. ومن هنا كانت أهمية التركيب النحوي.

المبحث الأول: ماهية التركيب النحوي وأقسامه

1- مفهوم التركيب اللغوي و الاصطلاح: معاجم اللغة العربية حبلى بمعان تدور في فضاء الجذر (ر/ك/ب) منها ما جاء في الصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري (393هـ): "ركبه تركيباً وضع بعضه على بعض، فتركب وتراكب، والمركب اسم مفعول بمعنى تركيب شيء في شيء".⁽¹⁾

وجاء في لسان العرب لابن منظور 711هـ: "ركبته فتركب، فهو مركب"⁽²⁾.

وجاء في معجم الوسيط: ركب الشيء... ضمه إلى غيره فصار بمثابة شيء واحد في المنظر، وركب الدواء ونحوه ألفه من مواد مختلفة".⁽³⁾ كما ينهض هذا اللفظ في مقابلة البسيط الذي لا يكون في الطوق تجزئته إلى ما هو دونه.⁽⁴⁾

والتركيب أن تجعل الأشياء الكثيرة يطلق عليها اسم واحد بحيث يكون لبعض أجزائه نسبة إلى بعض"⁽⁵⁾.

(1) اسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ط1، ج1، ص139.

(2) محمد جمال الدين ابن منظور: لسان العرب، مادة (ر، ك، ب)، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، المجلد 4، ص428.

(3) مجمع اللغة العربية: معجم الوسيط، تحقيق عبد الوهاب السيد عوض الله وآخرين، مطابع الأوغست، شركة الإعلانات الشرقية، 1985، ص381.

(4) المرجع نفسه: ص381.

(5) الشريف الجرجاني: التعريفات، دار المكتبة العلمية، بيروت لبنان، 1995، ص55.

تعريفات لا تخرج عن معاني الضم والجمع والتأليف والتي لا يبتعد عنها كثيرا أهل الاختصاص. أما من حيث الاصطلاح "فيدل التركيب على اجتماع كلمتين أو أكثر لعلاقة معنوية." (1) وهو مذهب سيوييه. الأصل في التركيب أن تعتبر الحروف بأصواتها وانضمامها لحروف أخرى، وانضمام الحروف في الكلمات، والكلمات في أنساق تؤدي موقعا من الدلالة المعنوية، فيكون نسيجا من العلاقات التي تقوم بين الحروف والكلمات، وهذا ما يسميه العرب بالإسناد. يختص التركيب بتكوين العلاقات داخل نظام الجملة وحركة العناصر وانسجامها وتلاؤمها في نطاق تام مفيد، تتألف فيه المعاني وتتناسق الدلالات لتؤلف وحدة متكاملة تحصل بها الفائدة.

1-2- دلالات التركيب

عرف مفهوم التركيب دلالات ومعاني كثيرة عند النحاة منها:

التأليف: عبد القاهر الجرجاني: "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه شك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب تلك." (2) وكذا أبو علي الفارسي (377هـ) الذي يرى أن: "الاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاما مفيدا كقولنا: عمر أخوك، وبشر صاحبك ويتألف الفعل مع الاسم فيكون ذلك كقولنا: كتب عبد الله وسر بكر." (3) وسار في فلهم أيضا الفارابي (ت951هـ): "وكما أن القول المؤتلف يأتلف من جزأين كذلك المقترن في النفس من

(1) عمرو بن عثمان سيوييه: الكتاب، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، ط1، (د ت)، ص 215.

(2) الشريف الجرجاني: التعريفات، دار المكتبة العلمية، بيروت لبنان، 1995، ص55.

(3) أبو علي الفارسي (377هـ): المسائل الشرايات، تحقيق: هنداوي حسن بن محمود، كنوز شيبيليا، الرياض، السعودية، الطبعة 1، 2004، ص 55.

معنيين: أحد المعنيين هو الذي دل عليه الجزء الذي هو الموصوف (المسند إليه)، والمعنى الآخر هو جزء القول الذي هو الصفة (المسند).⁽¹⁾

ب- **النظم**: يلتقي مفهوم التركيب بنظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني التي تقوم على أساس التعليق: "تعلق اسم باسم، وتعلق فعل باسم، وتعلق حرف بهما"⁽²⁾. فما الكلام في نظره إلا أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي رسمت فلا تزيع عنها"⁽³⁾.

وهذا محمود السعران يرى أن التركيب لا يخرج عن معنى النظم فيقول: "والنظم يعني أول كل شيء ترتيب الكلمات في جمل، أي أنه يدرس الطرق التي تتألف منها الجمل من الكلمات، فدراسة النظم في جوهرها هدفها تحديد القواعد المألوفة"⁽⁴⁾.

- **الجملة**: كانت مصطلحا ذا جدل واسع-منذ البدايات-عند النحاة، فمنهم من جعلها مرادفة للكلام، باعتماد شرط الإفادة كابن جني الذي يقول: "الجملة في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبيها"⁽⁵⁾. ويضيف قائلا: "الكلام كل لفظ مستقل بنفسه مفيد بمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل."⁽⁶⁾

(1) أبو نصر الفارابي: الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق: محسن مهدي، دار الشرق، بيروت، لبنان، الطبعة 2، 1986، ص 57.

(2) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، قراءة محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ط 3، 1992، ص 55.

(3) المرجع نفسه، ص 525.

(4) محمود السعران: علم اللغة -مقدمة للقارئ العربي- دار الفكر العربي، 1999، الطبعة الثانية، ص 230.

(3) أبو الفتح عثمان ابن جني: مرجع سابق، ص 32.

(4) المرجع نفسه: ص 32.

وعبد القاهر الجرجاني الذي يقول: "اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا، نحو خرج زيد، سمي كلاما، وسمي جملة"⁽¹⁾.

وينحو الزمخشري المنحى نفسه إذ يقول: "الكلام هو مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: "زيد أخوك" و"بشر صاحبك"، أو في فعل واسم، نحو قولك: "ضرب زيد" وانطلق بكر" وتسمى الجملة."⁽²⁾

ومنهم من حاول التفرقة بينهما كرضي الدين الإسترياضي، ويظهر ذلك في قوله: والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسند إليه والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصود لذاته وكل كلام جملة، ولا ينعكس."⁽³⁾

ويتفق معه ابن هشام الأنصاري الذي يقول: "الكلام هو القول المفيد؛ والمراد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن فعل وفاعله وبهذا يظهر أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس والصواب أنها أعم منه"⁽⁴⁾.

أما في الدرس اللغوي المعاصر، مع مراعاة ظروف التطور، إذ اعتبرت الجملة في أقصر صورها، هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، فليس للجملة طول محدد، بل تتراوح بين القصيرة جدا، والطويلة جدا لأن المهم فيها خاصية الإسناد.

(1) عبد القاهر الجرجاني: الجمل، حققه علي حيدر، دط، دمشق، سوريا، 1982، ص40.

(2) أبو القاسم جار الله الزمخشري: المفصل في علم اللغة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، دت، ص6.

(3) رضي الدين محمد بن الحسن الاستريادي: شرح الكافية، تحقيق اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دط، دت، ج1، ص30.

(4) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، ط2، بيروت لبنان، 1997، ج2، ص5.

فقد عرف إبراهيم أنيس الجملة بـ "في أقصر صورها: "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة أو أكثر، أي ضرورة أن تكون الجملة ذات تركيب معين وترتيب معين، وإفادة مستقلة يكتفي بها كل من المتكلم والمستمتع".⁽¹⁾

المتكلم، أي الموضوع، ثم يأتي المسند/المحمول/الخبر، في الرتبة الثانية، إذ يحمل بعد تمهيد المسند إليه خلاصة الكلام المقصودة.⁽²⁾

هذه التعاريف تأكيد كلها على وعي النحاة القدامى والمحدثون أن الكلام وحدة متماسكة العناصر لها نظامها وعلاقاتها الداخلية.

1-3- المستوى التركيبي والنحوي عند اللسانيين

يرى اللساني حامد موسى أن المستوى النحوي منفصلا عن المستوى التركيبي مخالفا بذلك معظم اللسانيين وفي ذلك يقول: "المستوى التركيبي يقوم بوضع المفردات في أبسط صور التضام لتحمل المعاني الكلية للفكرة المراد التعبير عنها، أما في المستوى النحوي فيدرك المتكلم منتج اللغة العلاقات التي تربط عناصر التركيب ببعضها بعضا من خلال سلسلة من العلاقات الوظيفية (النحوية)".⁽³⁾ أي أن المستوى النحوي ما هو إلا جسر يسهل الوصول إلى معنى التركيب، وهو جزء منه فقط، نجدهما لا ينفصلان عن بعضهما لأنهما يقومان على المفردات والمعاني التي تؤديها فغايتها واهتماماتها واحدة لذلك لا يمكن الفصل بينهما فالمستوى النحوي والمستوى التركيبي واحد.

(1) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978، ص 260.

(2) نعيمة سعدية: المرجع السابق، ص 211.

(3) موسى حامد: المستويات اللغوية، الحاضرة الأولى، <http://musaa.net/lesson>، (2015/02/09)

المبحث الثاني: البلاغة العربية مقوماتها ومباحثها

من أهم العلوم المكتملة في الدرس العربي القديم علم البلاغة الذي ساهم في تكوين الذوق الأدبي، وصنع الأدب الراقي، والكشف عن الفروق الكامنة بين أصناف الكلام المتباينة وإدراك مواطن الجمال في المعاني والألفاظ فتسعى بذلك كسب النفوس قبل العقول. كما ساهم في إنجاح عمليتي الاتصال والتواصل فتناول كل ما يرتبط باستعمال اللغة بشكل سليم بين أطراف العملية التخاطبية.

1- مفهوم البلاغة العربية

أبو الهلال العسكري يرى أن البلاغة سميت بلاغة لأنها تنتهي بالمعنى إلى قلب السامع فيفهمه⁽¹⁾.

وفي هذا التعريف يربط العسكري بين المعنى اللغوي للبلاغة، وهو الإيصال والإبلاغ، وبين وظيفتها وهي "إيصال المعنى" أو "تجاح المتكلم في إيصال المعنى إلى قلب السامع".

وجاء على لسان السكاكي: "هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها"⁽²⁾.

وقد ذهب الزمخشري في تفسير البلاغة مذهباً نفسياً، وأشار إلى تأثيرها في المستمع حين قال: قل لهم قولاً بليغاً مؤثراً في قلوبهم يغتنمون به اغتناماً ويستشعرون من الخوف استشعاراً.⁽³⁾

(1) أبو هلال العسكري، المرجع السابق، ص 15.

(2) أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي: مفتاح العلوم، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط 2، 1990، ص 402.

(3) أبو القاسم جار الله الزمخشري: أساس البلاغة، مرجع سابق، ص 407.

يرى الخطيب القزويني 729هـ أن البلاغة العربية تجمع بين:

أ- بلاغة الكلام وهذا ما يتوافق وقوله تعالى: "حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ"⁽¹⁾ وهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته.⁽²⁾

ب- وبلاغة المتكلم: وهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ.⁽³⁾

2- مقومات البلاغة العربية

2-1- المتكلم: يمتلك القدرة في استخدام تراكيب نحوية بما يتلاءم والمعاني التي تخرج في نفسه لإيصال رسالة لغوية معينة يقتضيها مقام معين إلى مستمع معين للتأثير فيه وإحداث التفاعل معه الذي لا يتم إلا بالإقناع. وهي وظيفة من وظائف البلاغة العربية وقد ذكرها أبو الهلال العسكري وهو يعرف البلاغة بأنها: "قول مفقه في لطف، فالفقه واللطيف من الكلام: ما تعطف به القلوب النافرة، ويؤنس القلوب المستوحشة، وتلين به العريكة الأبية المستعصية، ويبلغ به الحاجة، وتقام به الحجة"⁽⁴⁾ والحجة من وسائل الإقناع.

والإقناع يعرفه أحمد درويش بأنه: "حوار بين طرفين بهدف تسليم أحدهما برأي الآخر"⁽⁵⁾.

(1) سورة القمر: الآية 5.

(2) الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، تح: عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت 2004، ص 17.

(3) المصدر نفسه: ص 18.

(4) أبو هلال العسكري: المرجع السابق، ص 88.

(5) أحمد درويش: النص البلاغي في التراث العربي والاوربي، دار غريب للنشر والتوزيع، د ط، 1998، ص 09.

2-2-الكلام: ويكون ذا مواصفات خاصة لتحقيق الغاية من الخطاب من تواصل وتفاعل. وقد عمد البلغاء إلى وضع معايير تضبطه سميت شروط فصاحة والتي تكون إما في اللفظ أو في التركيب.

فمن شروط اللفظ تفادي: (1)

-تنافر الحروف: الذي يؤدي إلى ثقل اللفظ وصعوبة التلفظ به، كتنافر الحروف في لفظة مستشرزات.

ومثال ذلك قول امرؤ القيس:

غدايره مُسْتَشْرِزَاتٌ إِلَى الْعُلَا تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مُتْنَى وَمُرْسَلٍ

مستشرزات ثقيلة على اللسان عسير النطق بها

-الغربة: أي غير مألوفة ونادرة الاستعمال.

-مخالفة القياس:

ومثل ذلك لفظة الأجل التي وردت في قول الشاعر أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي: الحمد لله العلي الأجل

الواهب الفضل الوهوب المجزل

ومخالفة القياس في قوله "الأجل" إذ القياس "الأجل" بالإدغام

والفصاحة لا تتحقق في الألفاظ منفردة وإنما تظهر مزيتها في التركيب وفي ذلك يقول الجرجاني: وجملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظه مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكننا نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلقا معناها بمعنى ما يليها. فإذا قلت

(1) عبد العزيز عتيق: علم المعاني، دار الآفاق العربية، القاهرة مصر، ط1، 2006، ص15.

في لفظة "اشتعل" من قوله تعالى: "اشتعل الرأس شيباً" أنها في أعلى مرتبة من الفصاحة لم توجب تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولاً بها الرأس/معرفاً بالألف واللام، مقروناً إليها الشيب منكرًا منصوباً⁽¹⁾.

أما في التركيب فيجب تفادي:

-ضعف التأليف: وهو الخروج عن قواعد اللغة المطردة.

-التعقيد اللفظي: أن تكون الدلالة مختفية على المستمع.

-التعقيد المعنوي: وهو استعمال الكلمات في غير معانيها الحقيقية.

وفي تفاديها بلاغة الكلام الذي يحقق التواصل بين المتخاطبين مستمع يحدد فيه الجرجاني مجموعة من الشروط وهي أن يكون عالماً باللغة وبمعاني الألفاظ مدركاً دلالاتها المختلفة الظاهرة منها والمخفية أي دلالات المعاني ودلالات المعاني على المعاني.

فالبلاغة إذن عملية تواصلية استوفت جميع أركانها من متكلم ومستمع ورسالة لغوية تفاعلية وحجة الإقناع. وهي عناصر في صميم التداولية لا تقوم إلا بها.

كما تلتقي البلاغة العربية مع التداولية في كونها تخصصاً يربط جسوراً متينة مع علوم أخرى كالنحو والمنطق.

وفي ذلك يقول عبد الفتاح كليطو: إننا عادة نتكلم عن البلاغة العربية وكأنها شيء واضح المعالم، معروض أمامنا ببساطة وما علينا إلا أن نقتطف ثماره. وهذا تصور ينبغي تصحيحه ذلك أن ما يسمى بالبلاغة مغروس في غابة من المعارف والعلوم وليس من الصواب منهجياً دراسة أحد هذه العلوم بمعزل عن العلوم الأخرى. فالبلاغة لها ارتباطات

(1) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص 402، 403.

بالنحو والتفسير والمنطق وعلم الإعجاز وعلم الكلام. فالدرس البلاغي لم يرسم حدوداً فاصلة بينه وبين العلوم المنتمية إلى حقله المعرفي⁽¹⁾.

الهدف من البحث في البلاغة عند علماء البلاغة الأجلاء يعود حسب عبد العزيز عتيق في كتابه علم المعاني على سببين أحدهما خاص وثانيهما عام.

أما الخاص فكان هدفاً دينياً يرمي إلى معرفة إعجاز كتاب الله ومعرفة معجزة رسوله الذي أوتي جوامع الكلم.

أما العام فكان محاولة الاطلاع على أسرار البلاغة والفصاحة في غير القرآن الكريم من كلام العرب شعره ونثره.⁽²⁾

3- مباحث البلاغة العربية

تقوم البلاغة العربية على مباحث ثلاث تتمثل في:

3-1- علم المعاني:

علم المعاني مصطلح أطلقه البلاغيون على مباحث بلاغية تتعلق بالجملة وما يطرأ عليها من تغيرات كالقديم والتأخير أو الذكر أو الحذف أو التعريف والتكثير، ولم يعرف بهذا المصطلح قبل السكاكي 626هـ؛ فالأوائل كانوا يستعملون مصطلح المعاني فيقولون معاني الشعر، معاني القرآن، ومعاني الكلام الذي يعتبر أول مصطلح تناول مباحث الخبر والإنشاء التي أصبحت فيما بعد أهم فصول الإنشاء. وعرفه الخطيب القزويني: "علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال".⁽³⁾

(1) عبد الفتاح كليطو: الأدب والغرابية، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط3، 1997، ص56.

(2) عبد العزيز عتيق: المرجع السابق، ص 26.

(3) القزويني: الايضاح، مرجع سابق، ص84.

عرف السكاكي علم المعاني في قوله: "اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من استحسان وغيره، ليحرز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره".⁽¹⁾

ويرى أن معرفة خواص تراكيب الكلام موقوف على معرفة التراكيب والتركيب في نظر البلغاء ما يقوم عليه كلام العرب من خبر وإنشاء. والخبر عندهم: "هو الكلام المحتمل للصدق والكذب أو التصديق والتكذيب. وهو في نظرهم أيضا الكلام المفيد بنفسه إضافة إلى أمر من الأمور نفيا أو إثباتا".⁽²⁾

يعتبر علم المعاني العلم الذي يعين المتكلم على كيفية إنشاء التراكيب الملائمة للخطاب وفق الأغراض المختلفة التي يريد إيصالها إلى المتلقي؛ فيقدم المؤخر لإظهار الاهتمام والعناية به حيناً، وفي ذلك يقول الجرجاني: "واعلم أننا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، قال صاحب الكتاب (يقصد سيبويه) وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى"⁽³⁾، أو يحدث حذفاً في عناصر التركيب ليجعل المعنى أبلغ وأفيد، وفي ذلك يقول الجرجاني أيضاً: "فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تتطرق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين".⁽⁴⁾

وفي التقديم والتأخير والتعريف والتذكير والحذف والذكر عناية بالمقصد والعناية بالمقاصد اهتمام بلاغي تداولي مشترك.

اعتبارات المسند إليه: حذف المسند إليه ويكون ذلك لاعتبارات عدة.

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص 247.

(2) المصدر نفسه: ص 252.

(3) الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص 84.

(4) المصدر نفسه: ص 112.

الترك لضيق المقام.

للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر.

وإما للتخيل لأن في تركه تعويلا على شهادة العقل.

اعتبارات إثبات المسند إليه.

3-2- علم البيان:

ولقد عرفه السكاكي بقوله: "أما علم البيان فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالنقصان بالوقوف على ذلك الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه" (1).

وعرفه أيضا "محاولة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، والنقصان بالدلالات الوضعية، غير ممكن فإنك إذا أردت تشبيه الخد بالورد في الحمرة مثلا، وقلت: خذ يشبه الورد امتنع أن يكون كلام مد لهذا المعنى بالدلالات الوضعية أكمل منه في الوضوح أو أنقص، فإنك إذا أقمت مقام كل كلمة منها ما يراد فيها، فالسامع وإن كان عالما بكونها موضوعا لتلك المفهومات كان فهمه منها كفهمة من تلك من غير تفاوت في الوضوح وإلا لم يفهم شيئا أصلا، وإنما يمكن ذلك في الدلالات العقلية مثل أن يكون لشيء تعلق بآخر ثان وثالث فإذا أريد التوصل بواحد منها إلى المتعلق به فمتى تفاوتت تلك الثلاثة في الوضوح التعلق وخفاءه صح في طريق إفادته. (2)

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص 248.

(2) مرجع نفسه، ص 248.

وعرفه الجرجاني بأنه "علم يعرف منه كيف يدل على معنى خارجي يتوسط الوضع والعقل معا".⁽¹⁾

واتفق معه الخطيب القزويني في رؤية عندما عرفه بقوله: "وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه".⁽²⁾

والبيان أن تقدم الدلالة إلى المتلقي بطرائق مختلفة ومتعددة فمهمة علم البيان هي الكشف الواعي عن شروط إنتاج الدلالة والكيفية التي تنتج بواسطتها ويدخل ضمن دائرة علم البيان التشبيه والمجاز والكناية.

وتنشأ الدلالة من علاقة الدال والمدلول وقد قسم علماء البلاغة الدلالة إلى دلالة لغوية وأخرى عقلية.

1. الدلالة الوضعية وتتضمن:

- دلالة المطابقة أو ما يعرف بالدلالة العرفية وهي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له كدلالة الأسد على الحيوان المعروف، وسماها عبد القاهر الجرجاني بـ "المعنى".

- وتعرف تداوليا بالمعاني الصريح والتي تفهم من البنية السطحية لا يحتاج فيها المستمع إلى البحث عن الدلالات الخفية لأن المتكلم ملتزم بقواعد الكلام.

2. الدلالة العقلية وتتضمن:

- دلالة التضمنين: وهي دلالة اللفظ على جزء ما وضع له، كدلالة البيت على السقف أو الجدران، وسماها الجرجاني بـ "معنى المعنى".

(1) الجرجاني: دلائل الاعجاز، مرجع سابق، ص 405.

(2) القزويني: الإيضاح، مرجع سابق، ص 85.

- دلالة الالتزام: وهي دلالة اللفظ على لازم له، كدلالة السقف على الجدران لأنه لازم له، وهي ما ذكرها الجرجاني بـ "معنى المعنى" أيضا.

يقول محمد سويرتي الدلالة العقلية هي الأساس الجوهرية في الخفاء والوضوح، لأنها تقوم على الاستنتاج الذهني والإدراك التصوري، ويمكننا اعتبار الدلالة العقلية تداولية فهي تصدر عن متلق (متكلم) ما لغرض معين لا بد لتحقيقه من متلق يستشفه ويفهمه من خلال ما يثار في ذهنه من دلالة تضمينية أو دلالات التزامية فهي سياق أو مقام مصاحب للكلام في ذهن المتلقي، وبذلك اعتبرت تداولية. (1)

(1) محمد سويرتي: اللغة ودلالاتها تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر، الكويت، ع3، مارس 2000، ص 38.

المبحث الثالث: التداولية ومباحثها

تعد اللسانيات التداولية من أحدث الاتجاهات اللغوية التي ظهرت وازدهرت على ساحة الدرس اللساني الحديث والمعاصر، فقد تحول مسار الدرس اللساني من أبحاث تقتصر على الجانبين البنيوي والتوليدي، فتهتم بدراسة مستويات اللغة وإجراءاتها الداخلية، وكذا وصف وتغيير النظام اللغوي، ودراسة الملكة اللسانية المتحركة فيه في إطار ما يصطلح عليه لسانيات الوضع. جاءت اللسانيات التداولية لتعالج في المقابل ذلك ما يسمى بلسانيات الاستعمال إلى دراسة اللغة أثناء الاستعمال في المقامات المختلفة، وبحسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين.

1-التداولية في العرفين اللغوي والاصطلاحي العربي والغربي:

إن تقديم تعريف شامل للتداولية من الصعوبة بما كان ويعود ذلك لكونها مبحثاً لسانياً محضاً، ونظرية لسانية غير مكتملة من جهة ولكونها متعددة المصادر المعرفية وتتداخل مع كثير من العلوم من جهة أخرى.

1-1-التداولية في العرف اللغوي والاصطلاحي الغربي

بالعودة إلى أهم القواميس اللغوية الغربية (Exford) يكون معنى التداولية (Pragmatique) مستمداً جذوره من الفعل (Pragma) ويعني العمل أو الفعل⁽¹⁾. (Action)، وصارت تدل على كل ما له علاقة بالفعل أو التحقق العملي، وبعبارة أخرى يدل على كل ماله تطبيقات ذات ثمار عملية.

(1)voir: oxford advancedlearner's. Dictionary of currentenglish A.S. hornby, trductionAbidatsamir, Edited by. Sally wehmeier, 2010, phonetics Edition Michael A sh by, universitypress, six thedition, p650.

التداولية عبارة عن مجال من علوم اللغة الذي يعتبر كمفترق طرق لعدة علوم حيث تتقاطع مع لسانيات الخطاب (المقام/السياق)، لسانيات الاجتماع/علم اللغة الاجتماعي، علم النفس اللغوي، دلالة النص، السيميائية، تحليل الخطاب، علوم الاتصال.⁽¹⁾

أما اصطلاحاً فتعرف على أنها: "مجموعة من البحوث المنطقية اللسانية (...) وهي الدراسة التي تعنى باستعمال اللغة، وتهتم بقضية التلاؤم بين التعبيرات الرمزية والسياقات المرجعية والمقامات والحديثية و البشرية".⁽²⁾

فالنظرية التداولية تبعا لهذا التعريف تصرف نظرها تلقاء المعطيات السياقية؛ فالمتخاطبون في العالم الاجتماعي لا يتفاعلون فيما بينهم بواسطة اللغة فحسب بل إنهم يقبلون ذلك التفاعل ويتعاونون عليه".⁽³⁾

تعددت وتنوعت تعاريف التداولية بالرغم من نقاط الالتقاء بينها بجامع من معالجة العلاقة بين المتكلمين والمقام الذي يجري فيه المقال، وكونها أقوال تتحول إلى أفعال ذات صبغة اجتماعية بمجرد التلفظ بها، وهي عند ليف آخر من الدارسين دراسة للآثار اللغوية التي تظهر من خلال الخطاب، ومنهم من ركز على الجانب الضمني أو الخفي للكلام.

إن الإرهاصات الأولى للتداولية ظهرت مع الفيلسوف الأمريكي تشارلز موريس (Charles Morris) الذي استخدم هذا المصطلح عام 1938، وذلك من خلال مقال كتبه بموسوعة علمية ميز فيه بين مختلف الاختصاصات التي تعالج اللغة. وقد

(1) voir: oxford advanced learner's. Dictionary of current english A.S. hornby, traduction Abidatsamir, Edited by. Sally wehmeier, 2010, phonetics Edition Michael A sh by, university press, six thedition, p650.

(2) فيليب لانشيه: التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحبشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة 1، 2007، ص 18.

(3) المرجع نفسه، ص 84.

عرف التداولية بكونها جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات: "إننا نعني بالتداولية علم علاقة العلامة بمؤوليتها، فإنه من التمييز الدقيق للتداولية أن نقول إنها تتعامل مع الجوانب الحيوية لعلم العلامات، وهذا يعني كل الظواهر النفسية والاجتماعية التي تظهر في توظيف العلامات" (1).

أما "فرانسيس جاك" (FANCIS JAQUES) يرى أن التداولية تتطرق "إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا وهذا ما يؤكد راندها "أوستين" (AUSTIN) حين يرى أنها جزء من علم أعم هو دراسة تعامل اللغوي من حيث هو جزء من التعامل الاجتماعي وبهذا المفهوم ينتقل باللغة من مستواها اللغوي إلى مستوى آخر، هو المستوى الاجتماعي في نطاق التأثير والتأثر (2).

فالتداولية تدرس الاتصال اللغوي في إطاره الاجتماعي، بالكشف عن الشروط والمعطيات التي تسهم في إنتاج الفعل اللغوي. كما تبحث في فاعليته وآثاره من جهة أخرى.

أما آن ماري ديير (Marie-DillerAnne) وفرانسوا ريكانتي (FrançoisRecanti) فيعتبران التداولية هي "دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية".

ومن هذه الرؤى المتعددة تغدو التداولية: "دراسة استعمال اللغة وهي لا تدرس البنية اللغوية ذاتها ولكن تدرس اللغة حين استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي

(1) عيد بلبع، التداولية: إشكاليات ومفاهيم بين السياقين الغربي والعربي، مجلة سياقات، مجلة فصلية محكمة، العدد 11، 2008، ص38.

(2) راضية خفيف: التداولية وتحليل الخطاب الأدبي، مجلة الموقف الأدبي، دمشق، اتحاد الكتاب العربي، العدد 39، د ط، 2004، ص 56.

باعتبارها كلاما محددًا صادرًا من متكلم محدد وموجهًا إلى مخاطب محدد بلفظ محدد في مقام تواصلية محدد لتحقيق غرض تواصلية محدد".

1-2- التداولية في العرف اللغوي والاصطلاحي العربي

يرجع مصطلح التداولية في أصله العربي إلى الجذر اللغوي (دول)، وله معان مختلفة، لكنها لا تخرج عن معاني التحول والتبدل، فقد ورد في معجم أساس البلاغة الزمخشري (ت 538هـ): "دول: دالت له الدولة، ودالت الأيام، بكذا، وأدل الله بني فلان من عدوهم، جعل الكثرة لهم عليه.... وأدبل المؤمنين على المشركين يوم بدر، وأدبل المشركين على المسلمين يوم أحد... والله يداول الأيام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم... وتداولهم الشيء بينهم، والماشي يداول بين قدميه، يراوح بينهما". (1)

و"التداول"، لغة، مصدر تداول، يقال: دال يدول دولا: انتقل من حال إلى حال، وأدال الشيء: جعله متداولًا، وتداولت الأيدي الشيء: أخذته هذه مرة وتلك مرة. (2)

وفي معاجم أخرى منها القاموس المحيط: الدولة: انقلاب الزمان من حال إلى حال، الدولة: العقبة (النوبة) في المال، وتداولوه: وأخذوا بالدول. (3)

ومن الشواهد القرآنية قوله تعالى: "كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ" (4).

وقوله أيضا: "وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ" (5).

(1) أبو القاسم جار الله الزمخشري: المرجع السابق، ص 303.

(2) محمد جمال الدين ابن منظور (711هـ): لسان العرب، مادة (د. و. ل)، 1455/5 تحقيق عبد الله على الكبير وآخرين، دار المعارف القاهرة، ص 252.

(3) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت 817هـ): القاموس المحيط، دار الجبل، بيروت، ج 42، ص 80.

(4) سورة الحشر: الآية 7.

(5) سورة آل عمران: الآية 140.

جاء في لسان العرب لابن منظور: (تداولنا الأمر: أخذناه بالدول. فقالوا: دواليك، أي مداولة على الأمر... ودالت الأيام، أي دارت، والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي، أي أخذته هذه مرة، وتداولنا العمل والأمر بيننا، بمعنى تعاونا فعمل هذا مرة وهذا مرة) (1).

1-2-2- المفهوم الاصطلاحي:

تظهر ملامح التداولية مبنوثة في ثنايا أعمال الباحثين القدامى كقضية المقام والسياق والتأويل ومقتضى الحال وقواعد استعمال اللغة لدى المتكلمين ودورهم في عملية التبليغ والافهام، فهذا الجاحظ يشير إلى أهمية الافهام في عملية الاقناع والتأثير ويوضح ذلك في قوله: "أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنتقص ولا تزيد أولها اللفظ ثم الإشارة ثم العقدة ثم الخط ثم الحال الذي تسمى نصبة والنسبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام الأصناف ولا تقصر عن تلك الدلالات ولكل واحدة من هذه الخمسة صورة بآنة من صور صاحبيتها وحلية مخالفة لحلية أختها، وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجمل ثم حقائقها في التفسير وعن أجناسها وأقذارها وعن خاصها وعامها، وعن طبقاتها في الصار والضار وما يكون منها لغوا بهرجا وساقطا مطرّحا." (2)

ميّز الجاحظ بين الأصناف الخمسة بحسب أهمية كل صنف ودوره في الحياة التواصلية الإنسانية وهو إذ يعدد أصناف الدلالة فإنما يعددها في معرض إحصاء وسائل الافهام والابانة عما في النفس أي كانت هذه الوسيلة. (3)

(1) محمد جمال الدين ابن منظور: المرجع السابق، ص 253.

(2) أبو عثمان بن عمر بن بحر الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخناجي، مصر، د ط، 1975، ج 1، ص 76.

(3) فوزي السيد عبد ربو: المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، مكتبة أنجلو المصرية، د ط، 2005، ص 124.

وهذا أبو يعقوب السكاكي يوضح في مفتاح العلوم بعض ملامح الاتجاه التداولي من خلال اهتمامه بعناصر العملية التواصلية وربطها بمقتضى الحال وبالمتكلم ودوره في عملية التبليغ، وبوضعية السامع وكيفية تلقيه الخطاب وهو القائل: "أن لكل من هذين الطرفين (المتكلم والمخاطب) دورا فعالا في تحديد المقصد وتبليغه وفهمه، فقد يكون المتلقي خال الذهن تماما أو مترددا في الحكم أو منكرا له، وقد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فيجعل غير السائل وهو خال الذهن كالسائل، وقد يجعل غير المنكر كالمنكر منبها في الوقت ذاته على ضرورة مراعاة المقام وعلاقته بالمتلقي ووجوب الالتفات إلى أغراض الخطاب".⁽¹⁾

وتتجلى ملامح البحث التداولي حديثا على سبيل المثال لا الحصر عند طه عبد الرحمان الذي يرى أن التخاطب يتم بين طرفين يتبادلان أقوالا معينة بغية وصول كل منهما إلى هدفه وهو التبليغ، وفي هذا يقول: ولما كان التخاطب يقتضي اشتراك جانبيين عاقلين في إلقاء الأقوال و إتيان الأفعال، لزم أن تضبط هذه الأقوال بقواعد لتحديد وجوه فائدتها الإخبارية أو قل فائدتها التواصلية سمينها بقواعد التبليغ، علما أن مصطلح التبليغ موضوع للدلالة على التواصل الخاص بالإنسان.⁽²⁾

2- الأصول الفلسفية للتداولية

التداولية مقارنة وجدت لبداياتها منشأ في حضان فلسفة اللغة العادية. هذا التيار الفلسفي الذي نشأ مع رواد الفلسفة والمنطق أمثال: فريجة (Frege)، روسل (Russell)، فتيغينشتاين (Wittgenstein) وستراوسن (Strawson) هؤلاء وغيرهم حاولوا التمهيد

(1) نعمان بوقرة: نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، ع17، جانفي 2006، ص 180.

(2) طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1. 1998، ص237.

لتداولية نظرية انطلاقاً من فكرة المعارف والعلاقات الاجتماعية، حاولوا بناء نموذج يعتمد في دراسته أولاً على شروط صدق التعبيرات المرتبطة بالمقام، نحو بناء نظرية عامة للفعل (action) أبرز معالمها بوضوح (Austin) و (Searle) التي عرفت بالتداولية التخاطبية (illocutoire pragmatique)⁽¹⁾.

كما أمكن للتداولية أن تجد بواذر قيامها في تأملات بعض الباحثين الذين اهتموا منذ أمدٍ بعيد بآثار الخطاب في المتخاطبين. لكن تعدد القراء لنصوص "بيرس" حول مفهومه للتداولية، أحدث نوعاً من تباين وجهات النظر حول مفهوم التداولية، فهناك من يرى أنها نظرية في المعرفة، لأنها تهتم بالواقع، وهناك من يرى أن جوهرها ميتافيزيقي، وهنا تكمن أهميتها عند بييرس.

لقد أصبح الاهتمام بالتداولية متزايداً يطرّو في كل لحظة اهتماماً معيناً تتحدد التداولية وفقه، حيث كانت التحليلات التداولية تعتمد تارة على بنيات تحتية سيكولوجية وتارة على تفصلات ذواتية واجتماعية. لتبقى التعريفات طافية أو معممة، تتعدد وأحياناً وتتضارب.

لقد أصبح اعتبار المعطيات الجد عادية والملموسة في التواصل أمراً ضرورياً، وقد أثّرت في ذلك مجموعة من الأسئلة التي باتت محيرة وتتطلب إجابات نظرية، وهذا مثّل الباعث الأساسي لضرورة قيام تحليل تداولي في الفلسفة مثلت جوانب اهتمامه قضايا تعلقت بالإحالة والمرجع، تعلقت بالاقضاء والاستلزام والفعل، قضايا مثلت دروساً حيوية في الفلسفة ودشنت لمشروع لسانيات التداول. وإن كانت فلسفة اللغة العادية تعالج الحقائق المفهومية، فإن اللسانيات ستعالج الوقائع التجريبية. وما كان من الواقعة التواصلية يمثل موضوعاً فلسفياً إلى عهد قريب، سيكون آليات ضرورية للبحث اللساني المعاصر.

(1) إدريس مقبول: الأفق التداولي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ص 09.

إلا أن قيام التحليل على مجرد هذين الافتراضين لا يجعله كافيا لمعالجة كل ما قد يطرحه المعنى من مشاكل. وبهذا كان على أن التحليل يمتلك آليات تأخذ.

ثم إن الفضل في إدراج مصطلح التداولية (Pragmatique) في الدراسات اللسانية يرجع إلى موريس (C.Morris) وهو اصطلاح لكانط (Kant) كان قد أخذ به بيرس (Peirce) في بناء نظرية عامة للعلامات، هذه النظرية التي تقوم على فكرة أن السيميوزيس (Sémiosis) هو السيرورة التي يشتغل من خلالها شيء ما كعلامة، هذه الفكرة التي تنبني على ثلاثة عوامل، يتعلق الأمر بما يُدرك كعلامة، وما تعود إليه هذه العلامة، ثم الأثر المحدث في التأويل.

وإذا كان البحث في التداولية عند موريس لم يتجاوز تحديد أهدافها الوصفية فإن رواد الفلسفة التحليلية حددوها كدراسة تهتم بالأفعال اللغوية مركزين بذلك على الجانب الاستعمالي لإثبات خطابية اللغة مدركين ما كان يربك الأبحاث الشكلية أو ينفلت من قبضتها (1).

تقوم التداولية المعاصرة على مفاهيم عديدة كثيرا ما يتناولها الدارسون المعاصرون، وهي:

3-مباحث التداولية:

ترتكز التداولية على الجانب التواصل، الذي يتطلب مجموعة من الأدوات الإجرائية التي يمارس المتخاطبون وفقها طقوس التواصل منها؛

(1) عيد بليغ: المرجع السابق، ص 38.

3-1- متضمنات القول: LES IMPLICITES

مفهوم تداولي إجرائي يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية، وخفية من قوانين الخطاب، ذلك أن المتلفظ بالخطاب يقد يلجأ أحيانا إلى عدم التصريح بكلامه نتيجة ظروف معينة يخضع لها فيحمل على التلميح بكلامه إلى أشياء غير مصرح بها ولكنها متضمنة في القول. وقد يكون سبب التلميح عدد من المحضورات التي تمنع المتلفظ بالخطاب من التصريح المباشر، وهذه المحضورات قد يكون مصيرها المجتمع بما يحتويه من عادات وتقاليد ودين أو سياسة بها تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال وغيره. ومن أهمها.

أ. الافتراض المسبق: Pre_Supposition

لكي ينجح أي تواصل لساني بين متكلم ومتلق لابد من انطلاقهما من معطيات وافتراضات مسبقة معترف بها، ومتفق عليها بينهم، وهي محتوات ضمن السياقات، والبنى التركيبية العامة.

فالمتكلم حين يوجه حديثه إلى المخاطب على أساس مما يفترض سلفا أنه معلوم له فإذا قال شخص لآخر اغلق النافذة فالمفترض سلفا أن النافذة مفتوحة وإن هناك مبررا يدعوا إلى اغلاقها وأن المخاطب قادر على الحركة وكل هذا موصول بسياق الحال وعلاقة المتكلم بالمخاطب.⁽¹⁾

ويقرر فينيمان بأن لأي خطاب رصيذا من الافتراضات المسبقة يضم معلومات مستمدة من المعرفة العامة، وسياق الحال، والجزء المكتمل من الخطاب ذاته فلدَى كل طرف من أطراف الخطاب رصيذ من الافتراضات المسبقة وهذه الافتراضات في تزايد مع

(1) أحمد محمود نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 26.

تقدم عملية الخطاب.⁽¹⁾ وضمن رصيد الافتراضات المسبقة المصاحبة لأي خطاب توجد مجموعة من المسلمات الخطابية، والمعلومة المسلمة هي تلك المعلومة التي يعتبرها المتكلم قابلة لأن نحصل عليها إما بالإحالة إلى ما سبق من النص أو بالعودة المقام.⁽²⁾ وتشير أداة التعريف إلى ما يسمى بالمعلومات السابقة بينما تؤدي أداة التأكيد وظيفة الإشارة إلى معلومات لاحقة أي إلى وحدات لغوية لم يوظفها المتكلم بعد مثل حين نقول:

- كان في قديم الزمان فتاة .. (إشارة إلى معلومة لاحقة يتوقع السامع أن يخبر بها)

- كانت الفتاة جميلة ومتواضعة. (إشارة إلى معلومة سابقة)

لذلك فإن المتلقي يبني فهمه لمعنى السياق على ترتيب معين.

فالتعريف يعتمد على ما يفترضه المتكلم من علم السامع بالأمر. والتأكيد على العكس من ذلك فهي أمور لا يعرف السامع عنها شيئاً، أو لا يعرف أي أمر منها يراد بين أمور عديدة... وقد لا تكون معروفة عند المتكلم أيضاً.⁽³⁾

وقد التفت النحاة إلى دور المخاطب في الاتصال الكلامي، وجعلوا تعريف الشيء أو تنكيهه محكوماً بالعلاقة المفترضة بين المتكلم والمخاطب، فإذا قدر علمه بالشيء استخدمه معرفة، وإذا قدر جهله به استخدمه نكرة⁽⁴⁾. فالمنكر لا يحيل إلا على معلومات معجمية أو لغوية مخزونة في ذهن السامع، أما المعرفة فإنه يحيل أحياناً على المعلومات

(1) جون بول براون، جورج يول: تحليل الخطاب، ترجمة: محمد زليطني ومنير تريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1997، ص 96.

(2) المرجع نفسه، ص 97.

(3) محمود أحمد نحلة: المرجع السابق، ص 81.

(4) المرجع نفسه: ص 220.

المعجمية واللغوية وأحيانا الاصطلاحية، وأحيانا على معلومات تخص أفراد معينين للسامع سابق معرفة بهم.⁽¹⁾

ويرى التداوليون أن الافتراضات المسبقة، أو الاضمارات التداولية بتعبير طه عبد الرحمن ذات أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ، ففي التعليميات تم الاعتراف بدور الافتراضات-المسبقة منذ زمن طويل.

وهذا يعني أن الافتراضات المسبقة، أو الاضمارات التداولية ضرورية لنجاح التواصل الكلامي والإبلاغ.

ب. الأقوال المضمرة: Lessous_Entendus

هي النمط الثاني من متضمنات القول، وترتبط بوضعية الخطاب، ومقامه على عكس الافتراض المسبق الذي يحدد على أساس معطيات لغوية. تقول أوركينيوني Orecchioni: "القول المضمّر هو كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث".⁽²⁾

3-2- نظرية أفعال الكلام

يقول دومنيك مانغنو (D-Maingueneau): "التداولية اليوم هي مقارنة من مقاربات النص الأدبي لها أفق داخلي تضطر سائر المقاربات الانخراط فيه، فالمهم ليس أن تكون مع التداولية أو ضدها في التحليل الأدبي ولكن علينا بالأحرى أن نحدد أي صنف من التداولية نستخدم"⁽³⁾.

(1) غريبة عبد الجار: التعريف والتذكير في اللغة العربية، حوليات الجامعة التونسية، ع 24، 1985، ص 155.

(2) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط 2005، 1، ص 32.

(3) فيليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط 1، ص 197.

يقول عمر بلخير: "أن التداولية من الدرجة الثالثة تتمثل في الدراسات التي تدخل ضمن نظريات الأفعال الكلامية، التي تنطلق من مسلمة مفادها أن الأقوال الصادرة ضمن وضعيات محددة تتحول إلى أفعال ذات أبعاد اجتماعية"⁽¹⁾.

أ. مفهوم الفعل الكلامي

يعد الكلام (Parole) جزءا مهما، بالنسبة لنظرية الأفعال الكلامية، إذ هو الأصوات المحددة في كل لغة، التي تؤلف كلمات وجمل يؤدي بها كلاما مفيدا لا نهائيا⁽²⁾.

وهو نشاط إنساني واقعي، حيث يقوم به فرد من أفراد الجماعة محققا من خلاله نشاطا إنسانيا، بالإمكان رصده، والبحث فيه بما يكشف عن سمات نفسية واجتماعية وثقافية وحضارية⁽³⁾ وهو أداء للأصوات في القوانين وبهذه يمكن أن تتضح عملية التخاطب وكذلك التكامل المصطلحاتي في بناء الخطاب التواصلية⁽⁴⁾.

من هذه التعاريف يمكن القول أن الفعل الكلامي (SpeechAct) تداوليا نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية وفحواه أنه كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، فضلا عن ذلك يعد نشاطا ماديا نحويا يتوسل أفعالا قولية لتحقيق أغراض إنجازيه (كالطلب والأمر والوعد والوعيد... الخ)، وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي (كالرفض و القبول).⁽⁵⁾

(1) عمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 1، 2003، ص 13.

(2) صالح بلعيد: نظرية النظم، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2002، ص 53.

(3) أحمد كشك: اللغة والكلام، أبحاث في التداخل التعريب، دار غريب، القاهرة، مصر، 2004، ص 10.

(4) عمار الساسي: اللسان العربي وقضايا العصر- رؤية علمية في فهم المناهج، الخصائص، التعلم، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007، ص 27.

(5) مسعود صحراوي: المرجع السابق، ص 30.

ب. أفعال الكلام في الدرس الأوستيني

لم يتولد فعليا الاهتمام بالأعمال اللغوية في الفترة المعاصرة إلا مع أوستين الذي يعود إليه الفضل في وضع اللبانات التأسيسية الأولى لنظرية أفعال الكلام والتي مرت بمرحلتين أساسيتين هما:

1-مرحلة التأسيس

مرحلة أولى تتعلق بالتمييز بين الإثباتات التي تحقق عملا والإثباتات التي تصف واقعا ومرحلة ثانية أصبحت فيها الإثباتات التي تصف واقعا حالة خاصة جدا من الإثباتات التي تحقق عملا.⁽¹⁾

أي أنه أنكر أن تقتصر وظيفة اللغة على وصف وقائع العالم الخارجي وصفا يكون إما صادقا وإما كاذبا، وهكذا يكون قد رفض ثنائية الصدق، والكذب. وأسماه بالوهم الوصفي وهذا من خلال محاضرات ويليام جيمس (William James Lectures) التي قدمها في هارفارد (Harvard) ونشرت بعنوان كيف نصنع الأشياء بالكلمات؟

How to do things with words وهو ما ترجم بـ Quand dire c'est faire

قام أوستين بعدة مساهمات أولها:

- أنه درس أقوالا ذات شكل إثباتي تتضمن فعلا مسندا إلى المتكلم المفرد في صيغة المضارع الدال على الحال المبني للمعلوم، والتي تتميز بكونها لا تصف شيئا فهي إذن لا صادقة ولا كاذبة، إلا أنه لا يكفي، حتى ينجز فعليا عمل يوافق قولاً إنشائياً، أن ينطق بالجملة المعنية، إذ يجب أيضا أن تكون ظروف إلقائها مناسبة⁽²⁾.

(1) جاك موشلار، آن روبول: القاموس الموسوعي للتداولية، اشراف وترجمة عز الدين المجذوب وآخرون، دار سيناترا، تونس، 2010، ص 56.

(2) المرجع نفسه، ص 57.

• ومن هنا كان تقسيم الجمل ذات الصيغة الخبرية إلى وصفية وإنشائية ووضعها تحت الإنشائيات:

وبذلك يكون "أوستين" قد عمق مفهوم الجملة التي تقبل الصدق، والكذب وأضاف بأنها يجب أن تكون وصفية علاوة على أنها ذات صيغة خبرية، وأشار إلى الجمل التي لا يراد بها الوصف، والتي ليست من الجمل ذات الصيغة الخبرية، بأنها جمل إنشائية⁽¹⁾.

فميز بذلك بين الأفعال الإخبارية، والأفعال الأدائية (الإنجازية):

-**الأفعال الإخبارية: (constative):** وهي أفعال تصف وقائع العالم الخارجي وتكون صادقة أو كاذبة.

-**الأفعال الأدائية: (performative):** تتجزأ بها أفعال، أو تؤدي، ويدخل فيها الأمر، التهديد، الوعد⁽²⁾.

وقد توصل "أوستين" إلى تحديد معيارين للجملة الإنشائية:

-**المعيار الأول:** اشتغال الجملة على فعل بصيغة المضارع المعلوم للمتكلم المفرد.

-**المعيار الثاني:** اشتغال الجملة على فعل بصيغة المبني للمجهول بضمير المخاطب، أو الغائب⁽³⁾.

غير أنه عاود النظر في هذا التقسيم عندما وجد جمل تشتمل على المعيار الأول لكنها وصفية مثل: "أنا أقرر أن الأرض كروية".

(1) طالب سيد هاشم الطبطبائي: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص 05.

(2) محمود أحمد نحلة: المرجع السابق، ص 43، 44.

(3) طالب سيد هاشم الطبطبائي: المرجع السابق، ص 06.

هذه الجملة تشتمل على فعل من صيغة المعيار الأول ومع ذلك فعندما يراد بها "الأرض كروية"، فإنها تقبل الصدق والكذب، فهي إذن خبرا لا إنشاء. كما أن هناك جملا لا تشتمل على فعل من الصيغة المذكورة، ومع ذلك قد تكون إنشائية: "أعدك بأنني سأكون هناك"⁽¹⁾.

• مساهمة أوستين الثانية:

لاحظ "أوستين" بعد تمييزه بين ما أسماه "العبارات الوصفية" (الخبرية) و"العبارات الإنشائية" (الإنجازية)، أنه يمكن اختزالهما في صنف واحد على اعتبار أن العبارات المصنفة على هذا الأساس انها عبارات وصفية ليست في الواقع، إلا عبارات إنشائية فعلها إنجازي غير ظاهر سطحيا⁽²⁾. إن التمييز بين هذين النوعين خصوصا من وجهة نظر التأويل لأنه حين تكون الإنشاءات الصريحة غير ملتبسة فإن الإنشاءات الأولية (الضمنية) ملتبسة إلا أنه توجد وسائل لغوية ومصاحبة للغة تدقق التأويل المسند إلى الإنشائيات الأولية من قبيل الصيغة كالأمر، التنغيم والظروف والروابط والحركات وأخيرا ظروف إلقاء القول.

لذلك اقترح "أوستين" أن يتم هذا الاختزال في إطار نظرية شاملة للأفعال اللغوية ويمكن تلخيصها فيما يلي: يشكل التلفظ بكل عبارة لغوية إنجاز أفعال لغوية ثلاثة: ⁽³⁾

✓ **العمل التصويتي:** ومفاده إنتاج بعض الأصوات.

✓ **العمل الصيغي:** ومفاده إنتاج بعض الألفاظ في تركيب وبتنظيم معين.

✓ **العمل التبليغي:** ومفاده استعمال بعض التراكيب بدلالة معينة.

(1) طالب سيد هاشم الطببائي: المرجع السابق، ص 06.

(2) أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، "مدخل نظري"، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2، 2010، ص 23.

(3) جون لانكشو أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2008، ص 210.

غير أن هذا كله كما لاحظ أوستين لا يوضح التمييز بين الوصفي والإنشائي، فاقترح تمييزاً جديداً بين أعمال ثلاثة أخرى هي:

– **فعل القول:** أو هو الفعل اللفظي أو فعل التلفظ أو العمل القولي (OCUTIONARY): نحققه حين نقول شيئاً ما، وهو يتألف من أصوات لغوية تنتظم في تركيب نحوي صحيح ينتج عنه معنى محدد وهو المعنى الاصلي، وله مرجع يحيل إليه.

– **فعل الإنجاز:** أو الفعل المتضمن في القول (Illocutionarysact): الذي نحققه في قولنا شيء ما. ويؤدي الفعل اللفظي معنى إضافي يكمن خلف المعنى الاصلي.

– **فعل التأثير (الفعل التأثيري) (Perlocutionarysact):** الذي نحققه بواسطة قولنا شيئاً ما، ويقصد به الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في السامع⁽¹⁾.

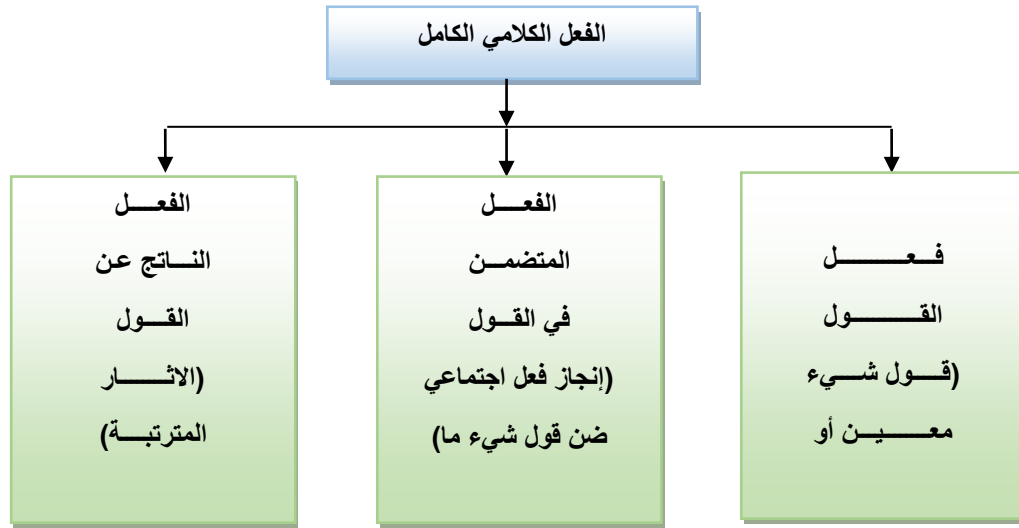
ونخلص إلى أن البنية العامة للأفعال الكلامية عند أوستين وهي ثلاث:

- الفعل الأول: فعل القول وبنيته كالاتي:
- فعل صوتي (إنتاج الأصوات).
- فعل تركيب (إخضاع الأصوات لنظام نحوي معنى).
- فعل دلالي (ربط الأصوات بالدلالة).
- الفعلان الثاني والثالث: الفعل المتضمن في القول، والفعل الناتج عن القول.
- ويكون في الأول القيام بفعل ما ضمن قول شيء.
- ويتحقق في الأخير مجموع الآثار المترتبة عن الفعل السابق⁽²⁾.
- والنتيجة: الفعل الكلامي الكامل⁽³⁾.

(1) محمود أحمد نحلة: المرجع السابق، ص46.

(2) مسعود صحراوي: المرجع السابق، ص57.

(3) المرجع نفسه: ص58.



المصدر: صحراوي مسعود: المرجع السابق، ص 58.

ولنعطي تفصيلاً أكثر نربط كل فعل يتعلق بالأفعال التي أتينا على ذكرها بما تحيل عليه، ففعل القول يرتبط بصميم اللغة، لأنه حدث لغوي، أما الفعل التأثيري فيتعلق بالسلوكيات الاجتماعية في إطار جماعة لغوية متجانسة، أما فعل الإنجاز فهو الفعل الذي تقوم عليه العبارة اللغوية وذلك للقيمة التي يحملها ومدى انعكاسه على العبارة⁽¹⁾، الأمر الذي دفع "أوستين" إلى النظر إلى عملية التلفظ (ENONCIATION) من حيث كونها عملية خاضعة لبعدين اثنين.

فالبعد الأول يتمثل في ذلك العنصر الانطباعي الذي يتكون من خلال مدى استجابة وتوافق الكلمات لوقائعها، أما الثاني فيصب على الدلالة القولية⁽²⁾.

أما ثالث مساهماته فتتعلق بتصنيفه جميع الأفعال اللغوية في خمسة تصنيفات:

(1) أدوازي العياشي: الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2011، ص 86.

(2) المرجع نفسه، ص 86.

أفعال الأحكام: (Verdictives) الحكميات: وهي أساسا صنف الأعمال القضائية⁽¹⁾، أفعال إطلاق أحكام على الواقع، أو قيمة مما يصعب القطع به ومن أمثلتها، برأ، حسب، وصف، صنف، فسر، أدان، أصدر حكما، أصدر قرارا...⁽²⁾

أفعال القرارات أو التمرسية أو الممارسيات: Exercitives: الذي يوافق شكلا آخر من الحكم يتصل بما ينبغي أن يكون أكثر مما يتصل بما هو كائن ويضم أفعالا⁽³⁾ مثل قاد، دافع عن، وترجى، وطلب، وتأسف، ونصح، وكذلك عين وأعلن عن بداية جلسة، وأغلق ونبه، وطالب...⁽⁴⁾

أفعال التعهد: Promossives أو الوعد أو الإباحة: وهي عبارة عن الأفعال التي يتعهد بها المتخاطبون عن مواقفهم اتجاه سلوك الآخرين، كأفعال الاعتذار والشكر والتعزية...

أفعال السلوك أو السلوكيات: Behalives: الذي يستلزم موقفا أو رد فعل بإزاء الآخرين أو وضعيتهم⁽⁵⁾ والهدف منها إبداء سلوك معين ويوافق أفعالا مثل: الشكر والاعتذار، وتقديم التهاني والتعازي والمواساة...⁽⁶⁾

أفعال الإيضاح (العرضية، التعبيرية) Expositifs: وترجمت أيضا إلى صنف التبيينيات وهي عبارة عن عرض مفاهيم منفصلة (أكد، أنكر، أجاب، وهب...) ⁽⁷⁾ وعموما

(1) جاك موشلار وأن موشلار: المرجع السابق، ص 65.

(2) محمود أحمد نحلة: المرجع السابق، ص 46.

(3) جاك موشلار: المرجع السابق، ص 66.

(4) محمود أحمد نحلة: المرجع السابق، ص 46.

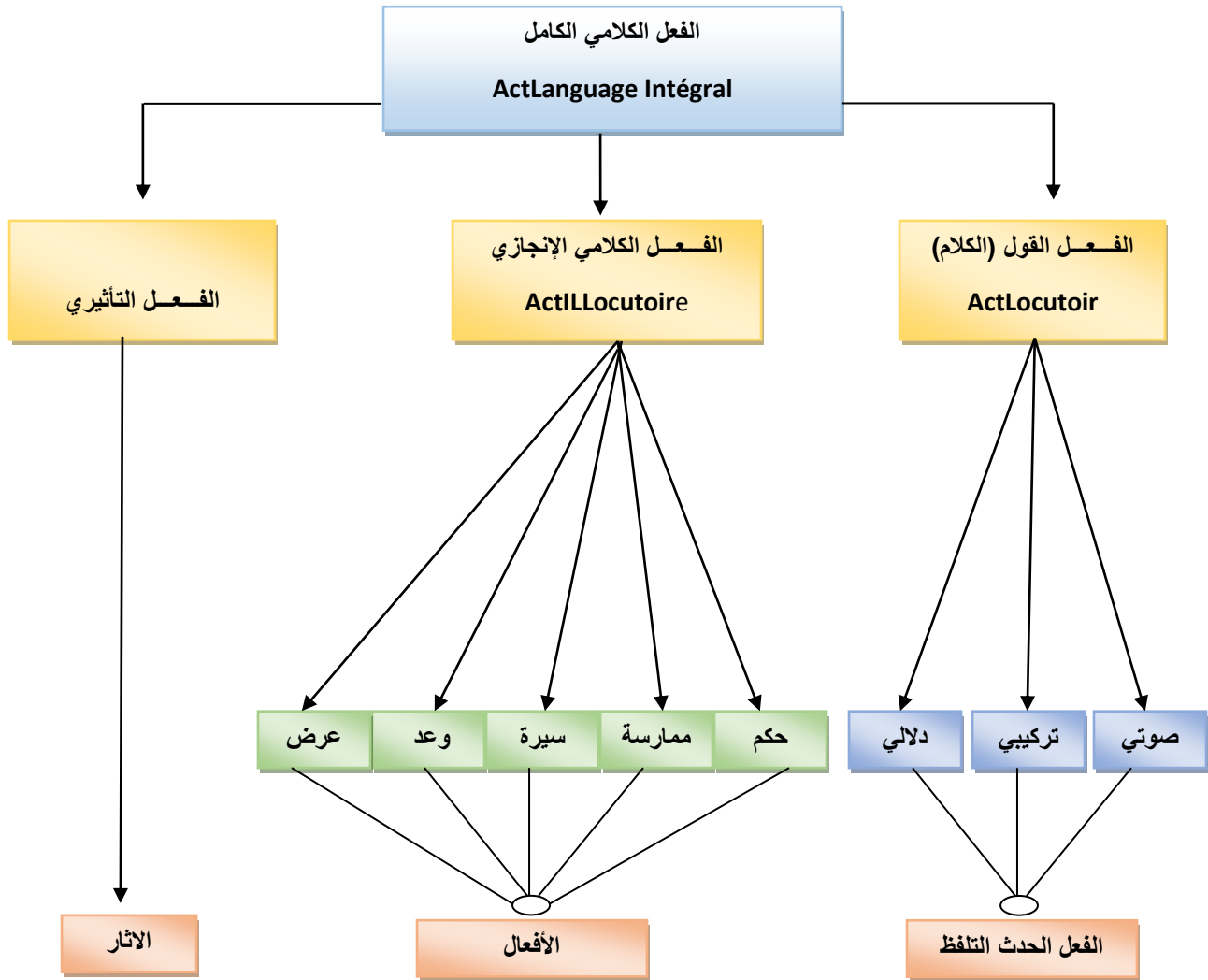
(5) جاك موشلار: المرجع السابق، ص 66.

(6) حافظ اسماعيل علوي: التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، أريد، ط1، 2011، ص80.

(7) خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيله في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلما، الجزائر، 2009، ص 100.

إنما توصل إليه أوستين فتح نقاشا واسع انخرط فيه العديد من الباحثين أمثال سورل وغرايس وآخرون الأرض الذي عمق النظرية وجعلها أكثر اتساعا.

ويمكن تمثيل مشروع أوستين بالخطاطة التالية: (1)



(1) صافية دراجي: سلطة الفعل الكلامي من خلال الإمام علي بن أبي طالب، أعمال الملتقى الخامس للسميما والنص الأدبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، 2009، مقال مخطوط، ص 40.

- القوة الإنجازية في الفعل الكلامي:

لقد وضع الفيلسوف البريطاني "جون أوستين" (1911-1960) دعائم نظرية الفعل الكلامي وقد جعل هذا الأخير ثلاثة أنواع: الفعل اللفظي (فعل القول) وهو إطلاق الألفاظ على صورة جملة مفيدة ذات بناء نحوي سليم.

مع تحديد ما لها من معنى، وفعل متضمن في القول، الذي يتضمن القوة، وهو ما يسميه "أوستين" بالفعل الإنجازي.

وكذلك الفعل الناتج عن القول (الفعل التأثيري الذي يرى "أوستين" أنه مع القيام بفعل القول، وما يصحبه من فعل) متضمن في القول (القوة) فقد يكون الفاعل (وهو هنا الشخص المتكلم) قائماً بفعل ثالثاً هو التسبب في نشوء آثاره في المشاعر والفكر⁽¹⁾.

ولنوضح ذلك نضرب مثالا: "أعرض عن الجاهلين" نرى الفعل اللفظي في الفعل الصوتي، وفي فعل التلفظ بمفردات تنتمي إلى معجم بعينه وتخضع لقواعد بعينها في اللغة، وفي فعل الاستعمال تلك المفردات والقواعد لإبلاغ معنى ينتج عن المفهوم والمرجع، وأما الفعل الإنجازي فهو أمرني أو نصحني أن أعرض عن الجاهلين وأما الفعل التأثيري فهو ينتج عن الفعل الإنجازي، من إقناع المخاطب بأن يعرض عن الجاهلين⁽²⁾.

إذن فقد بدأ "أوستين" بدراسة الملفوظات الإنجازية والتي بدورها تشمل الملفوظات التقريرية بعدما اتضح له أنها كذلك ملفوظات إنجازية والذي توصل إليه أنه لا فرق بين الإنجاز والتقرير⁽³⁾.

ثم عمد بعد ذلك إلى التمييز بين الملفوظات الإنجازية الابتدائية المتمثلة في ذلك التنوع الذي لا نصرح فيه بالفعل الذي ننجزه كما هو الحال في قولنا (العالم فان)،

(1) مسعود صحراوي: المرجع السابق، ص 55، 56.

(2) حافظ إسماعيل علوي: مرجع سابق، ص 311.

(3) حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي، إفريقيا الشرق، المغرب، 2004، ص 123.

واللفوظات الإنجازية الصريحة التمثلية في تلك التي نصح فيها بالفعل المنجز (أدعي، أزعم، أقرر...) (1).

والتي بدورها نوعان: ملفوظات إنجازية أولية (ضمنية) وهي التي تخلو من الأفعال الأدائية في اللغة، وملفوظات إنجازية ثانوية (أو صريحة) وهي التي تشمل على فعل أدائي في صيغة المضارع المبني للمعلوم المسند إلى المفرد المتكلم (أمر أن تعرض عن الجاهلين) (2).

إن ما يعنينا هنا هو الإشارة إلى أن الفعل الإنجازي هو الشاغل الأهم في تداولية أفعال الكلام منذ تأسيسها حتى الآن. ونجد "سورل" في تعريفه في للفعل الكلامي أشار إلى أن بحثه (ما الفعل الكلامي؟) ينبغي أن يكون (ما الفعل الإنجازي؟) (3).

والذي يمكن قوله حقيقة أن تداولية الفعل الكلامي هي تداولية الفعل الإنجازي، لأننا بالفعل الكلامي الإنجازي تؤدي أفعالا لغوية، والأفعال اللغوية: الأخبار والطلب الالتماس هو الغرض الانجازي.

وأقر "سورل" على أن الفعل الإنجازي هو الوحدة الصغرى للاتصال اللغوي، وأن للقوة الإنجازية دليل يسمى القوة الإنجازية يتبين لنا نوع الفعل الإنجازي الذي يؤديه المتكلم بنطقه للجملة (4).

ويعتبر كل فعل انجازي له محتوى قضوي الذي يعبر عن قضية ما (الفعل الإنجازي).

(1) حسان الباهي: المرجع السابق، ص 125.

(2) حافظ اسماعيل علوي: المرجع السابق، ص 312.

(3) المرجع نفسه: ص 312.

(4) محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص 47.

والذي يكن أن نتحدث عليه الآن بعد تلك التوضيحات التي أراها مناسبة قبل الحديث عن القوة الإنجازية، هو القوة ومفهومها وبيان مساهمة "سورل" باعتباره صاحب فكرة القوة الإنجازية.

- القوة:

تعتبر قوة المنطوق الإنجازية جزء من بنيته الدلالية، خاصة إذا كانت معظم المنطوقات لا يمكن أن تدرك حقيقتها إدراكا كاملا، وذلك لأن لكل منطوق ملابسات استعمال مختلفة (1).

إن الفعل الكلامي من يمتلك أغراضا إنجازية متباينة، طبعا هذا باختلاف سياق الاستعمال كأن غرض الطلب الإنجازي يعرف قوى تعبيرية عدة (2). ونضرب مثالا على ذلك فنقول:

لو دنوت، فأصبحت عنا ما نأكل.

يمكن القول أن يعرض محتواه القضوي بقوى إنجازية عدة نحو:

- أدن، فأصب معنا مما نأكل

- هل تدنو، فتصب معنا مما نأكل؟

- ألا تدنو، فتصب معنا ما نأكل؟

- لو دنوت، فأصبت معنا مما نأكل؟

تختلف هذه الأفعال الكلامية الإنجازية الأربعة في القوة التي يعرض بها غرض إنجاز واحد هو الطلب، عرض الأول بقوة الأمر، والثاني بقوة الالتماس أو الدعوة والثالث

(1) حافظ إسماعيل علوي: المرجع السابق، ص 313.

(2) المرجع نفسه: ص 314.

بقوة العرض، والرابع بقوة التمني، وهذا يعني أن القوة الإنجازية خاصية المنطوقات لا الجمل⁽¹⁾.

وما نستنتجه من هذا أن القوة الإنجازية، هي الشدة أو الضعف اللذان يمكن أن يعرض بأحدها غرض انجازي واحد، في سياق ن سياقات استعمال المنطوق.

وكانت فكرة توليد قوة المنطوق الإنجازية مظهرا من مظاهر الاختلاف بين اثنين من مؤسسيها وهما: "أوستين" و"سورل" حيث أن "أوستين" يرى بأن قوة المنطوق الإنجازية تحقيق لقصد المتكلم تحقيقا ناجحا، ولكن "سورل" يرى أن القوة حاصل تفسير المستمع المنطوق⁽²⁾.

إن مقصد المتكلم مرتبط بالسياق، هذا الذي يوضح ما يفعله المتكلم على نحو أفضل. تعد إشكالية أفعال الكلام غير المباشرة تعالج السافة بين القول وطبقات المعنى، بين معنى قضوي حرفي، والفعل الذي ينجزه المتكلم في السياق، دون أن ننسى أن التكلم لا يقول ما يعنيه في كل تلفظ ومثال ذلك:

أن الفعل الإنجازي الإعلاني "أنت آت غدا يكن" إذن لم يقيد السياق الخاص اللغوي وغير اللغوي، يكن أن يفسر بأنه تبليغ: "أنت آت غدا يمكن" أو استفهام: "أنت آت غدا؟"، أو طلب: "أنت آت غدا"⁽³⁾.

وتوصل "سورل" في تحليل أفعال الكلام غير المباشرة إلى عدد من الملفوظات نوجزها في ما يلي:

(1) حافظ اسماعيل علوي: المرجع السابق، ص 314.

(2) المرجع نفسه: ص 315.

(3) المرجع نفسه: ص 316.

1-يتلك المنطوق الواحد قوتين إنجازيتين اثنتين، إذ يؤدي فعل انجازي أداء غير مباشر عن طريق أداء فعل آخر.

2-تبدو بعض الجل مستعملة غالبا استعمالا عرفيا على أنها إلتماسات غير مباشرة.

3-في أفعال الكلام غير المباشرة يبلغ المتكلم المستمع أكثر مما يقوله عن طريق الاعتماد على خلفية المعلومات المشتركة المتبادلة بينهما⁽¹⁾.

- ويذهب "سورل" في تحديد مفهوم القوة المتضمنة في القول بتحليله إلى أجزائه السبعة(القول) وهي:

الغرض المتضمن في القول:

كل صنف من المتضمن في القول له غرض، لكونه فعلا من ذلك الصنف فمثلا الوعود غرضها إلزام المتكلم نفسه بعمل شيء فهذا الغرض يسمى الغرض المتضمن في القول للفعل المتعلق به، والمقصود أن أداء ناجحا لفعل من ذلك النوع.

(الوعد) يحقق الغرض بالضرورة، وهذا الأخير يعد أهم أجزاء القوة المتضمنة في القول، لكنه ليس الجزء الوحيد بل هناك بعض التخصيصات أو التعديلات.

درجة الشدة للغرض المتضمن في القول:

إن أفعالا متضمنة في القول مختلفة، قد تحقق نفس الغرض المتضمن في القول بدرجات من الشدة متفاوتة فمثلا "أنا أطلب منك أن تعمل ع" هو مسعى أقل شدة من "أنا أسر عليك أن تعمل عملا"⁽²⁾.

والملاحظ هنا اختلاف درجات الشدة بين القوى لها نفس الغرض.

(1) حافظ اسماعيل علوي: المرجع السابق، ص 216.

(2) طالب سعود هاشم الطيببائي: المرجع السابق، ص 16، 18.

نمط الإنجاز:

هناك بعض الأفعال المتضمنة في القول تتطلب طريقة خاصة بوجودها يمكن لهذه الأفعال أن تحقق أغراضها، مثلا: المتكلم الذي يصدر أمرا إداريا (رسميا، من موقع السلطة يفعل شيئا أزيد مما يفعله المتكلم الذي يصدر طلبا عادي، فالقولان يحققان غرضا متضمنا في القول لكن الأمر الإداري الرسمي يحقق غرضه باستناد المتكلم إلى موقع السلطة وعليه، فالقول يكون أمرا إداريا ناجحا إذا كان:

أ- للمتكلم سلطة تخوله إصدار أمر بهذا المضمون.

ب- إذا كان المتكلم يستند بالفعل إلى تلك السلطة⁽¹⁾.

- شروط المحتوى القضوي

يوضح لنا "سيرل" هذه الشروط من خلال مثال ويقول بأنه في كثير من الحالات تحدد القوة شروطا للقضية التي يمكن أن ترتبط بها في فعل واحد مثلا: "لا يمكنني أن أعد إلا بشيء" هو فعل مستقبلي، فلا يمكن أن أقول "أعدك بأنني زرتك قبل أسبوع" بل أقول "أخبرك بأنني زرتك قبل أسبوع"⁽²⁾.

فالوعد قوة تتطلب فيما يرتبط بها من قضية، شروط لا يتطلبها الأخبار، الذي هو قوة أخرى.

هذه الشروط التي تتطلبها القوة لأية قضية يراد بها أن ترتبط بتلك القوة في فعل واحد هي التي تسمى شروط المحتوى القضوي.

(1) حافظ اسماعيل علوي: المرجع السابق، ص 18.

(2) جاك موشلار: المرجع السابق، ص 98.

- الشروط المعدة

وهي الشروط اللازم تحققها ليكون الفعل صحيح، مثلا قد يكون الوعد ناجحا فيحقق غرضه المتضمن في القول كما يمكن أن يكون فاسدا إذا لم يكن الفعل الموعود وقوعه أمرا في صالح المخاطب، إن تحقق هذا القسم من الشروط يسمى مفترضات القوة المتضمنة في القول⁽¹⁾.

إن الإشكالية تنشأ من أداء فعل متضمن في القول مع نفي شرط من شروطه المعدة مثلا: لا يمكن التوفيق بين أداء الوعد ونفي التمكن من أداء الفعل الموعود به.

هناك مجموعة من الشروط المعدة تترتب مباشرة على الغرض المتضمن في القول، وهناك مجموعة أخرى لا تكون كذلك، فمثال الأولى أن جميع الأفعال التي غرضها حمل المخاطب على القيام بفعل ما يكون من شروطها المعدة قدرة المخاطب على القيام بذلك الفعل.

والملاحظ أن هناك ارتباط بين الشروط المعدة ونمط تحقيق الغرض لقوة ما، لأنه يجب أن تكون بعض الشروط المعدة متوفرة حتى يتحقق الغرض، مثلا: المتكلم المصدر لأمر إداري، (غرض الطلب) لا بد أن يحوز مقاما إداريا يؤهله ذلك، وكونه حائز لهذا المقال هو الشرط المعد اللازم لإصدار ذلك الأمر⁽²⁾.

- شرط الصراحة:

يتضح هذا الشرط ببيان أن كلما أدى المرء فعلا متضمنا في القول مشتمل على محتوى قضوي فإنه يعبر بذلك عن حالة نفسية تجاه ذلك المحتوى القضوي، فمثلا من يقرر فهو يعبر عن اعتقاد، ومن يعد فهو يعبر عن النية.

(1) حافظ اسماعيل علوي: المرجع السابق، ص 20، 21.

(2) المرجع نفسه: ص 21.

ولتأكيد اشتغال القوة متضمنة في القول على هذا القول يلفت "سورل" و"فاندر فكن" نظريا إلى الإشكالية التي تنشئ عن أداء الفعل ونفي تحقيق شرط الصراحة كأن يقال: "أعد بالحضور لكنني غير ناو له"⁽¹⁾.

- درجة الشدة في شرط الصراحة:

كلما كان الغرض المتضمن في القول يمكن التعبير عنها بدرجات من الشدة متفاوتة كذلك الحالة النفسية يمكن التعبير عنها بدرجات متفاوتة من الشدة.

هناك علاقة وطيدة بين درجة الشدة في شرط الصراحة ودرجة الشدة في الغرض المتضمن في القول، لكن قد يشتد أحدهما دون آخر كما في حالة الأمر الإداري بالمقارنة مع الطلب المجرد، فالأمر الإداري فيه درجة شدة للغرض المتضمن في القول أزيد مما في الطلب المجرد.

بتعيين هذه الأجزاء السبعة يمكن تحديد كل فعل متضمن في القول تحديدا كاملا⁽²⁾.

والذي يمكن استخلاصه من هذا كله، أن القوة والغرض عنصران مكملان للمعنى القوة عبارة عن درجة، والغرض وضيفة، ولكل غرض رئيسي أغراض فرعية، فالتوجيه مثلا أحد الأغراض الرئيسية الخمسة في تصنيف "جون سورل"، وله أغراض فرعية كالأمر والالتماس والعرض وغيرهما، ولكل غرض درجات مختلفة من القوة وفق سيقات الاتصال⁽³⁾.

وقد تحدث "أوستين" عن علامات القوة وحصرها في ست علامات:

(1) طالب سيد هاشم الطبطبائي: المرجع السابق، ص 23، 24.

(2) حافظ إسماعيل علوي: المرجع السابق، ص 319.

(3) المرجع نفسه: ص 320.

الصيغة: فقول المتكلم "أغلق الباب" تضاهي أمرك، و"أغلق الباب إذا أردت" تضاهي آذن لك.

نغمة الصوت: طبعا تختلف نغمة التحذير عن السؤال.

أشباه الجمل: التي يقصد بها تكييف قوة المنطوق مثل تكييف قوة "سوف أفعل" بإضافة من المحتمل أو تكييف قوة النهي بالضرف مثل: "لا تنسى أبدا".

أدوات الربط: مثل "من أجل ذلك" التي تستخدم في قوة "أستنتج" وعلى "رغم ذلك" التي تستخدم في قوة "أسلم بأن".

مصاحبات المنطوق: كأن تجعل منطوقك مصحوبا بحركة جسمية كإشارة الأصبع مثلا.

ملابسات المنطوق: والتي تكون مساعدتها بتحديد الغرض، فالأمر يمكن أن يكون أمرا أو إذنا أو التماسا، أو توسلا أو تحضيرا....

إن هذه العلامات هي بمثابة مفاتيح لغوية تقود إلى تعيين القوى الإنجازية والتمييز بين درجاتها (1).

وخلاصة القول يمكننا اعتبار القوة الإنجازية لفعل كلامي تعني الشدة أو الضعف اللذين يعبر بهما عن غرض إنجازي معين، في موقف اجتماعي في عينه، وتكون هناك مؤشرات أو علامات دالة على تلك القوة، وطبعا لكل من الشدة والضعف في درجات متفاوتة.

(1) حافظ إسماعيل علوي: المرجع السابق، ص 219، 220.

ج. أفعال الكلام في الدرس السورلي

أشار أوستين في ختام محاضراته الأخيرة إلا أن أعماله بمثابة برنامج (حدد العديد من المصطلحات الأساسية التي تخص هذه النظرية، وبخاصة مفهوم الفعل الإنجازي الذي أصبح نواة مركزية فيه)، وقد حال الموت دون مواصلتها ولكن نظريته استؤنفت على نحو واسع في السنوات الموالية، واستأنف وريثه المباشر الفيلسوف الأمريكي "جون سورل" برنامجاً خصوصاً ما يتعلق منه بأهمية تصنيفية الأعمال اللغوية التي عدت مرحلة أساسية لنظرية أفعال الكلام.

ويمكن أن نوجز القول في أهم ما جاء به سورل فنقول:

نص سيرل على أن الفعل الإنجازي هو الوحدة الصغرى للاتصال اللغوي وأن القوة الإنجازية دليلاً سمي دليل القوة الإنجازية يبين لنا نوع الفعل الإنجازي الذي يؤديه المتكلم بمنطقة للجملة، الذي يتمثل في نظام الجملة والنبر والتنغيم وعلامات الترقيم في اللغة المكتوبة، وضعية الفعل، وما يسمى بالأفعال الأدائية.

أن الفعل الكلامي عنده أوسع من أن يقتصر على مراد المتكلم بل هو مرتبط أيضاً بالعرف اللغوي والاجتماعي الذي تضبطه قواعد والتي حصرها سورل في أربعة قواعد أساسية للشروط الملائمة⁽¹⁾، وهي قاعدة المحتوى الإنشائي، قاعدة التقييم، قاعدة الإخلاص، والقاعدة الأساسية قاعدة التأثير.

وهذه القواعد أو الشروط هي:

1- قاعدة أو شرط المحتوى القضوي (الإنشائي): أن يكون للكلام معنى قضوي عنه أو مرجع، ومتحدث به أو خبر والمحتوى القضوي هو المعنى الأصلي للقضية، ويتحقق

(1) لجلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 26.

شرط المحتوى القضوي في فعل "وعد" مثلاً إذا كان دالاً على حدث في المستقبل يلزم به المتكلم نفسه (1).

2- القاعدة أو الشرط التمهيدي (التقييمي): ويتحقق إذا كان المتكلم قادراً على إنجاز الفعل، لكن لا يكون من الواضح عند كل من المتكلم والمخاطب أن الفعل المطلوب سينجز في المجرى المعتاد للأحداث أو لا ينجز.

1- قاعدة أو شرط الإخلاص: ويتحقق حين يكون المتكلم مخلصاً في أداء الفعل فلا يقول غير ما يعتقد، ولا يزعم أنه قادر على فعل ما لا يستطيع.

2- القاعدة أو الشرط الأساسي: ويتحقق حين يحاول المتكلم التأثير في السامع لينجز الفعل.

كما قام "سورل" بتقديم تصنيف بدليل لما قدمه "أوستين" من تصنيف للأفعال الكلامية يقوم على أسس منهجية ثلاث هي: (2)

الغرض الإنجازي: (point.illocutionary).

اتجاه المطابقة: (direction of fuit).

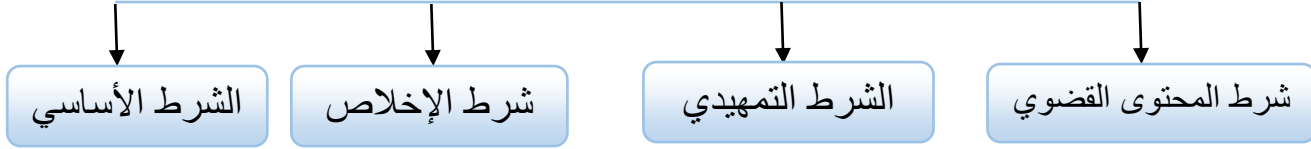
شرط الاخلاص: (sunerity condition).

وفيما يخص التعديلات التي أجراها "سورل" على ما اقترحه "أوستين" فهو على النحو الآتي:

(1) جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس، الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص 34.

(2) محمود أحمد نحلة: المرجع السابق، ص 48.

الشروط الملائمة عند سورل



صنفت الأفعال اللغوية المنجزة أثناء التلفظ إلى أربعة أصناف:⁽¹⁾

1- الفعل التلفظي (ACTE D'ENONCIATION): والمقصود به عملية أداء الكلام والتأليف بين مكوناته أو بعبارة أخرى هو حدث انتاج الأقوال ويتحقق بالقدرة على النطق والقصد والافادة.

2- الفعل القضوي (ACTE PROPOSITION): وهو معادل للفعل الدلالي عند "أوستن"، على اعتبار أن ما كان يعرف بالفعل الدلالي، وكان يشمل عنصر المعنى والإحالة، أصبح عند "سورل" يشكل فعلا مستقبلا يسمى الفعل القضوي، ويتضمن فعلي الإحالة والحمل.

ويمكن ان نشرح فعل الإحالة وفعل الحمل عند "سورل" فنقول:

أ- فعل الإحالة (ACTE REFERENCE): ويسمح بربط الصلة بين المتخاطبين أي بين المتكلم "س" ومستمعه "ص" كما نجد في جملة:

أعلمك بأنني مسافر اليوم.

(1) أوستن جون لانكشو: مرجع سابق، ص 305.

فهنا أحوالت الجملة على الأنا بصيغة المضارع المفرد "أفعل"، وعلى الأنت بضمير المخاطب "ك" أو يحيل على شخص موجود في العالم الخارجي.

ب- فعل الحمل: (ACTE DE PREDACTION): وهو الإسناد بالمصطلح القديم أي نسبة المحمول أو الحمل على الموضوع المحال عليه، كنسبة الحمل برمته "هي اسم قسنطينة قديما" إلى الموضوع المحدث عنه "سيرتا" (سيرتا هي قسنطينة قديما).

3- الفعل التأثيري (ACTE DE PERLOCUTIONNAIRE): يتعلق بالنتائج التي يحدثها الفعل الإنجازي بالنسبة للمخاطب، فإذا سقت حجة يمكن إقناع المخاطب وإذا أنذرتة يمكن أن أخيفه....الخ⁽¹⁾.

4- الفعل الإنجازي (ACT ILLCUTIONNAIRE): كالاستفهام والأمر والنهي والوعد...الخ.

التصنيفات السورلية للأفعال الكلامية:

نقد "سورل" تصنيف "أوستين" للأعمال المتضمنة في القول ضربا من النقد. أولها: أنه لم يقدم تصنيفا للأعمال المتضمنة في القول بل هو تصنيف لأفعال بعضها لا يمت بصلة للأفعال الدالة على قوى متضمنة في القول ولا يقوم على أي مبدأ واضح أو حتى جملة من المبادئ مما أدى إلى تداخل الأصناف، إذ تنتمي بعض الأفعال إلى عدة أصناف مختلفة. وبعض الأصناف، تتضمن أفعالا مختلفة تتضمن اختلافا جديدا لا يستجيب جزء منها للتعريفات التي وضعها "أوستين".

لذلك يقترح سورل تصنيفات بديلة:

(1) حافظ إسماعيل علوي: المرجع السابق، ص 92.

1- أ- التمثيليات (Assertives): التمثيليات (Representatives) وترجمت أيضا إلى الإخباريات (assertive) والتأكيديات وأفعال الإثبات أو التقريريات وهي عند سورل أفعال يلتزم فيها المتكلم بصدق القضية المعبر عنها وتطابق الكلمات العالم، والحالة النفسية هي الاعتقاد وترتبط درجة الالتزام بالفعل المستعمل. أما اختبار التمثيليات فهو الإجابة عن السؤال. هل يمكننا أن نقول حرفيا أن القول صادق أو كاذب؟ (1)

ويتضمن هذا الصنف معظم أفعال الإيضاح expositives وكثيرا من أفعال الأحكام verdictives عند أوستين (2)، ويشمل كذلك التأكيد والتحديد والوصف (3).

2- ب- التوجيهيات (Directives): أو الأوامر أو الطلبات وهي ترجمة لمصطلح (Directives) والتي يرى سورل أن الهدف المتضمن في القول لها هو أن المتكلم يسعى إلى أن يجعل المخاطب يقوم بشيء ما (4) حيث يمكن لهذه الأوامر أن تنطلق من الاقتراح الخجول لتصل إلى المطالبة الإيجابية (5) واتجاه المطابقة من العالم إلى الكلمات، والموقف الموافق لشرط النزاهة والرغبة والإرادة الصلبة (6).

والمحتوى القضوي هو أن المخاطب يجب أن يفعل شيئا ما.

(1) جاك موشلار، أن ريبول: المرجع السابق، ص 76.

(2) محمود أحمد نحلة: المرجع السابق، ص 52.

(3) عمر بلخير: المرجع السابق، ص 159.

(4) جاك موشلار، أن ريبول: القاموس الموسوعي للتداولية، المرجع السابق، ص 76.

(5) فرانسواز أرمنيكو: المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، 1987، ص 89.

(6) عمر بلخير: المرجع السابق، ص 160.

ويدخل في التوجيهات الاستفهام والرجاء والأمر والطلب⁽¹⁾ والاستعطاف والتشجيع والدعوة والإذن والنصح، بل والتحدي أيضاً، وهو الذي جعله أو ستين من أفعال السلوك (behabitives) في حين جعل القرارات (exercitive) تدخل في هذا الصنف.

ج-الوعديات: (comissives): ترجمة لمصطلح (comissives) وتجمع معظم الترجمات إلى أن الوعديات هي الإلتزاميات.

هناك من يرى أن سورلتبني التعريف الأوستيني للإلتزاميات كشيء لا يمكن تجاوزه، فالوعديات/ الإلتزاميات هي الأفعال الإنجازية⁽²⁾ والهدف المتضمن في القول منها هو إلزام المتكلم بتحقيق عمل ما أو أكثر⁽³⁾ كأفعال الوعد والوعيد والمعاهدة والضمان والإنذار⁽⁴⁾، واتجاه المطابقة من العالم إلى الكلمات ويتعلق بشرط النزاهة والمحتوى القضوي هو أن المتكلم سيقوم بشيء ما.⁽⁵⁾

الوعديات والتوجيهيات في اتجاه المطابقة لكن المرجع فيها مختلف فهو في الوعديات المتكلم وفي التوجيهيات المخاطب.⁽⁶⁾

د-التعبريات التصريحات (Expressives): وترجمت أيضاً إلى تصريحيات الهدف المتضمن في القول هو التعبير عن الحالة النفسية⁽⁷⁾، يتوفر فيها شرط الإخلاص، وليس لهذا الصنف اتجاه مطابقة فالتكلم لا يحاول أن يجعل الكلمات تطابق العالم الخارجي يطابق الكلمات، وكل ما هو مطلوب الإخلاص في التعبير عن القضية ويدخل في هذا

(1) محمود أحمد نحلة: مرجع سابق، ص 53.

(2) فرانسواز أرمينكو: مرجع سابق، ص 89.

(3) جاك موشلار، آن ريبول: القاموس الموسوعي للتداولية، مرجع سابق، ص 76.

(4) محمود أحمد نحلة: مرجع سابق، ص 104.

(5) جاك موشلار، آن ريبول: المرجع السابق، ص 76.

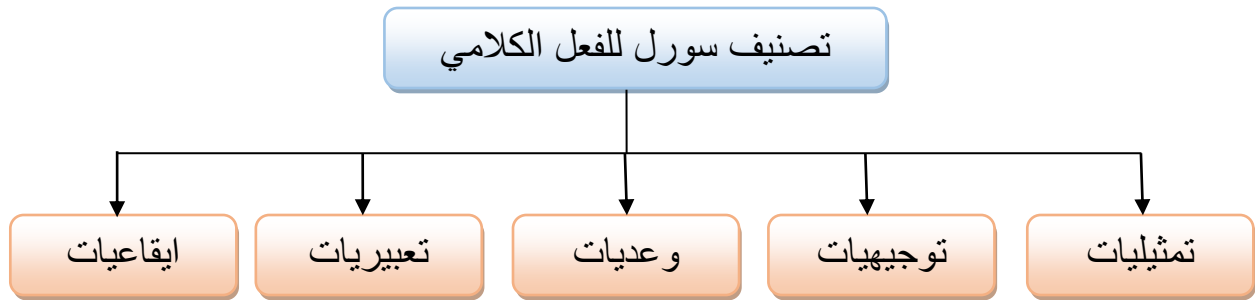
(6) محمود أحمد نحلة: مرجع سابق، ص 104.

(7) جاك موشلار، آن ريبول: القاموس الموسوعي للتداولية، مرجع سابق، ص 76.

الصنف أفعال الشكر، والتهنئة، والاعتذار، والتعزية، والترحيب⁽¹⁾. وهي الأفعال التمرسية عند أوستين.

هـ-الإيقاعيات (Déclaratives): وجاء في القاموس الموسوعي للتداولية لجاك موشلار وآنريبول أن الصنف الخامس من أصناف السورلية هي الإيقاعيات وهو ترجمة لمصطلح Déclaration، وقد ذهبت فرانسواز أرمينكو إلى ترجمتها بالأداءات وهي الإعلانيات في ترجمات أخرى، تتميز الإيقاعيات بصدق محتواها القصوي وقد مثلت في بداية نظرية الأعمال اللغوية صنف الإنشاءات، وتستلزم مؤسسة غير لغوية ومنازل خاصة لكل من المتكلم والمخاطب، واتجاه المطابقة مزدوج فهو من الكلمات إلى العالم ومن العالم إلى الكلمات⁽²⁾. والإباحة فيها شرط الإخلاص⁽³⁾.

يرى محمود أحمد نحلة أن هذا التصنيف يشمل أفعال البيع والشراء والهبة والوصية والإقرار والوقف والإجارة والإبراء من الدين والتنازل عن الحق والزواج والطلاق، والإنكار، والدعوى والقذف والوكالة ... وفي كلها يقع الفعل بمجرد النطق بلفظها⁽⁴⁾.



في حين يحصرها عمر بلخير في أفعال الإعلام، الإخبار، والإعلان...

(1) محمود أحمد نحلة: مرجع سابق، ص 104.

(2) جاك موشلار، آن ريبول: القاموس الموسوعي للتداول، مرجع سابق، ص 76.

(3) محمود أحمد نحلة: مرجع سابق، ص 104.

(4) المرجع نفسه: ص 105.

ويرى أن هذا التقسيم يتوقف على مجموعة من الاختلافات: الاختلاف في غاية الفعل الكلامي، الاختلاف المطابقة العالم، الاختلاف في الحالة النفسية المعبر عنها (1).

وتشير فرانسواز أرمينكو إلى أن هناك حالات تتقاطع فيها الإيقاعات/الأداءات مع التأكيدات/الإخباريات في قولها: "قفي بعض المواقف المحددة مؤسساتيا لا تؤكد فقط ما هي عليه الأحداث، بل نحن في حاجة إلى سلطة تعلن عن قرار لما هي عليه الأحداث ولهذا لا يوجد قضاء، وحكام ومنفذي الأوامر لأن أقوالهم لم تعد تأكيدات". (2)

3-3- الاستلزام التخاطبي أو التحاوري: conversational implicature

يعد الاستلزام الحواري من أهم المحاور التي يهتم بها البحث التداولي فهو يؤسس لنوع من التواصل يسمى بالتواصل الضمني. "ترجع نشأة البحث فيه إلى المحاضرات التي دعا إليها غرايس وهو أحد فلاسفة أكسفورد المتخصصين في دراسة اللغة الطبيعية إلى إلقائها في جامعة هارفارد سنة 1967" (3) بعنوان الافتراض المسبق والاقتضاء التخاطبي في كتابيه دراسات في طريق الكلمات، والمنطق والتخاطب عام 1975 (4).

وقد سعى غرايس لتوضيح الاختلاف بين ما يقال وما يقصد، فالاستلزام التخاطبي متغير بتغير السياقات التي يرد فيها (5).

(1) عمر بلخير: مرجع سابق، ص 161.

(2) فرانسواز أرمينكو: مرجع سابق، ص 90.

(3) محمود أحمد نحلة: مرجع سابق، ص 32.

(4) اسماعيل صلاح: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، الدار المصرية، القاهرة، 2005، ص 13.

(5) نعمان بوقرة: المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية، عالم الكتب الحديث، ط 1.

وسع (جرايس) هذا المبدأ العام الذي يحكم عملية التخاطب إلى مجموعة من القواعد، أطلق عليها اسم القواعد التخاطبية conversqtionmaxims، وصنف هذه القواعد تحت أربع مقومات وهي: (1)

1) مقولة الكم: Quantity

ترتبط بكمية المعلومات التي يجب تقديمها في التخاطب وتتحقق بمقولتين:

- أن تكون مساهمتك على مقدار من المعلومات المطلوبة منك، وفق أهداف التبادل الحوارى الراهن.
- ألا تتوفر مساهمتك على أكثر مما هو مطلوب منك.

2) مقولة الكيف: Quality وتتضمن المقولات التالية:

- حاول أن تكون مساهمتك صادقة، وتتجلى في قاعدتين:
- لا تقل ما تعتقد أنه كاذب.
- لا ما تقل ما تفقر إلى دليل كاف عليه.

3) مقولة الإضافة أو الملاءمة: كن ملائماً اجعل مساهمتك في الحوار المتبادل واردة.

4) مقولة الصيغة أو الجهة: كن واضحاً_ وتدرج تحتها ما يلي:

- اتبعد عن الابهام.
- تجنب الغموض.
- كن موجزاً.
- كن منهجياً: كن منظماً.

(1) طه عبد الرحمن: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، مرجع سابق، ص 283.

يرى (جرايس) أن هاته القواعد تعد ضوابط لكل عملية تخاطبية، وعلى طرفي الخطاب الالتزام بمبدأ التعاون، وإذا أخل أحدهما بقاعدة من هاته القواعد، وجب على الآخر أن يصرف كلام محاوره عن ظاهره إلى معنى خفي يقتضيه المقام، ويحصل على طريق الاستبدال من المعنى الظاهر ومن القرائن. (1)

3-3-3- النقد الموجه لمبدأ التعاون:

كان (جرايس) يروم بقواعده التخاطبية أن ينزلها منزلة الضوابط التي تضمن لكل مخاطبة إفادة تبليغ الغاية في وضوح تام، بحيث تكون المعاني التي يتناقلها المتكلم والمخاطب معاني صريحة وحقيقية، إلا أن طرفي الخطاب قد يخالفان بعضا من هاته القواعد مع الحفاظ على مبدأ التعاون، وإذا وقعت هذه المخالفة، انتقلت العبارة من ظاهرها الصريح إلى ما يسمى بالدلالة المستلزمة.

لا جرم أن هذا المبدأ قد فتح بابا واسعا في تطوير التداوليات اللسانية وتنويع الدراسات المتعلقة بموضوع التواصل الانساني، إلا أن مبدأ التعاون مثار جدل بين الدراسين ومحط انتقادات وتعديلات وإضافات واختلالات (2) منها ما ذكرته الباحثة الانجليزية (دايردر بورتون) deirdre burton جملة من الانتقادات الموجهة لمبدأ التعاون وقواعده الفرعية، وترى أن (جرايس) نفسه استشعر بعض القصور في مقارنته ونوجز انتقادات الباحثة في النقاط الآتية: (3)

(1) عبد الرحمن طه: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2000، ص 04.

(2) عبد الرحمن طه: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، مرجع سابق، ص 239.

(3) Burton deirdre dialogue and discours. (routledgekeganpaul LTD. London henley.p29-30.

أ- إن هذه القوانين التي عرضها (جرايس) يجب أن تكون منظمة في حدود فائدتها ومراعات الاستدلالات القوية strongin ferences التي تتعلق بالمساهم الذي يخرق أحد هذه القوانين.

ب- تعد الاستدلالات المشار إليها قاصرة بالنسبة لما تؤول إليه العبارة اللغوية، فلم يعرض (جرايس) لتلك الاستدلالات الكافية في عملية خرق إحدى قواعد التخاطب، وبالخصوص في عملية اشتقاق (المعاني المضمرة) التي يجب أن تخضع لاستراتيجية تخاطبية معينة، كما هو الأمر عند (سيرل) في إطار الأفعال اللغوية غي المباشرة.

ج- تتسم قواعد المبدأ التعاوني بالضعف، لأنها لم تشرح طبيعة العلاقة بين (المعنى sen) و (القوة force).

د- إن قواعد مبدأ التعاون ليست (كلية) universel لأن هناك لغات لا تنطبق عليها. وختمت الباحثة انتقادها لمبادئ (جرايس) بدعوتها إلى وضع قواعد تخاطبية أخرى تحمل الموصفات: الجمالية، والاجتماعية، والاخلاقية.

في حين يرى الباحث المغربي (حسان الباهي) أن الذي يتبع أعمال (جرايس) يمكنه أن يسجل مجموعة من الملاحظات، أبرزها مايلي: (1)

أ- إن النموذج التخاطبي عند (جرايس) لم يأخذ بعين الاعتبار العديد من السلوكيات اليومية العادية التي تتوفر على دلالة أكبر.

ب- إقرار بعض الدارسين أن قواعد (جرايس) تصلح فقط لمحادثة إنسان آلة وهي ليست كفيلا بالاستجابة لمتطلبات الحوار اليومي والعادي.

ج- يقتصر مبدأ (جرايس) على الجانب التبليغي دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأخرى.

(1) حسان الباهي: مرجع سابق، ص 131.

وطه عبد الرحمن يرى أن مبدأ التعاون والقواعد المتفرغة منه، قد أسقطت الجانب التهذيبي من الخطاب، ولم تضبط إلا الجانب التبليغي منه، بالرغم من أن (جرايس) قد أشار إلى هذا الجانب عندما ذكر أن هناك أنواعا شتى لقواعد أخرى جمالية واجتماعية وأخلاقية من قبيل (لتكن مؤدبا) يتبعها المخاطبون في أحاديثهم، لكنها رغم هذا قد تولد معاني غير متعارف عليها، إلا أنه لم يقم للجانب التهذيبي كبير وزن. (1)

يرجع الباحث المغربي (طه عبد الرحمن) إهمال (جرايس) للجانب التهذيبي إلى الأسباب الثلاثة الآتية: (2)

– جمع (جرايس) الجانب التجميلي والجانب الاجتماعي بوصف هذه الجوانب جميعا لا تستجيب للغرض الخاص الذي جعل للمخاطبة ألا وهو نقل الخبر على أوضح وجه.

– لم يضع (جرايس) حدودا معينة، تمكننا من أن نباشر القواعد التهذيبيية، ولا كيف يمكن أن نرتبها مع القواعد التبليغية.

– لم ينتبه (جرايس) إلى أن الجانب التهذيبي قد يكون هو الأصل في خروج العبارات من المعاني الصريحة إلى المعاني المستلزمة.

ويشير هيدسون hidson أن مشروع (جرايس) لم يتجاوز بعض النماذج اللغوية المعروفة إلى نماذج أخرى، رغم طبيعتها المجردة.

وهو ما جعله يسجل عليه المآخذ الآتية: (3)

أ- إن الغاية التي كان يهدف إليها (جرايس) من خلال القواعد التي وضعها هي تبادل الكلام تبادلا فعليا على جهة الاختبار، غير أن هذه الخصوصية ضيقة

(1) عبد الرحمن طه: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، مرجع سابق، ص 239.

(2) المرجع نفسه: ص 240.

(3) المرجع نفسه، ص 241.

فكان لزاماً إعادة النظر فيها بهدف تعديلها لتكون معممة بقصود عامة، باعتبارها تأثيراً وتوجيهاً لأفعال الآخرين.

ب- أشار (جرايس) إلى حالات التي يخفف فيها المخاطب في إنجاز القانون ما، فينتج عن ذلك خرق لمبدأ تعاوني.

3-3-4- مظاهر الاستلزام الحواري في التراث العربي:

المعنى المضمّر من القضايا التي شغلت الفكر العربي القديم ففي البلاغة العربية نجد أن عبد القاهر الجرجاني 474هـ قد سبق للتمثيل لظاهرة الاستلزام الحواري في كتابه دلائل الإعجاز: "أن تقول المعنى ومعنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى، أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر" (1).

كما أشار الجرجاني إلى الدلالة الأصلية ليفرق بينهما وبين الدلالة المعنوية في قوله: الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلاً بالخروج عن الحقيقة، فقلت خرج زيد وبالإطلاق عن عمر (2).

3-4- نظرية الملائمة: theorie de pertinence

تعد نظرية الملائمة نظرية تداولية معرفية، أرسى معالمها كل من اللسانيين دريدور ولسن D wilson، ودان سبربر D sperber. وهي نظرية تقوم على مبدأ المناسبة ضمن

(1) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص 263.

(2) المرجع نفسه: ص 263.

نظريتهما التداولية المتصلة بعلم النفس المعرفي وبمنظومة فودور⁽¹⁾، وقد أخذنا هذه النظرية من مجالين معرفيين:

فنظرية الملازمة تفسر الملفوظات، وظواهرها البنيوية في الطبقات المقامية المختلفة، وتعد في الوقت نفسه نظرية معرفية.

كما استفاد سبرير وولسن من نظرية جرايس التخاطبية (1967)، التي تنص على أن التواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام (مبدأ التعاون) وبمسلمات حوارية. إلا أن نظرية الملازمة أعادت النظر في نظرية جرايس وقلصت محتوياتها مقتصرة على مبدأ الملازمة كأساس مركزي يختزل جميع المسلمات المذكورة، وبعد تعميما للتواصل الموصوف ب المناسب الاستدلالي فهو: مناسب، لأن المتكلم يستعمل المثير الأكثر ملائمة، لإبلاغ افتراضاته⁽²⁾.

وهو استدلال، لأن الملتقي يستدل على القصد الإخباري، انطلاقا من المؤشرات المسوقة من قبل المتكلم.

فالتواصل، في نظر سبرير وولسن، يقوم على هذا الأساس...

التواصل الاستدلالي المناسب ينتج المتكلم مثيرا واضحا للمخاطب، فيصبو الأول إلى جعل مجموعة من الافتراضات واضحة، أو أكثر وضوحا لدى المخاطب.⁽³⁾

(1) صابر الحباشة: التداولية والحجاج مداخل ونصوص، ص 43.

(2) جاك موشلار وأن روبول: مرجع سابق، ص 75.

(3) مسعود صحراوي: مرجع سابق، ص 38.

3-5-الاشاريات shifters

يعرفها ستيفن أولمان فقد أطلق عليها "أدوات" (word_form)، وهي مجرد عناصر أو وسائل نحوية ليس لها معنى مستقل خاص بها، وليست لها شيء أكثر من وسائل وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة. (1)

الإشاريات هي تلك الأشكال الإحالية التي ترتبط بسياق المتكلم مع التفريق الأساس بين التعبيرات الإشارية القريبة من المتكلم مقابل التعبيرات الإشارية البعيدة عنه. (2)

وتعد أسماء الإشارة، وأسماء الموصول، والضمائر، وظروف الزمان والمكان، من العلامات اللغوية التي لا يتحدد مرجعها إلا في سياق الخطاب، لأنها خالية من أي معنى في ذاتها، فهي عامل هام في تكوين بنية الخطاب، لها دور أهم في الإحالة إلى المعلومات. فكل فعل لغوي يكون ناجحاً إذا علم المخاطب قصد وإحالة العبارة، وإذا كان للمتكلم غرض ينبغي بموجبه أن يشكل المخاطب هذه المعرفة. (3)

المتكلم هو من يحدد مسألة القرب والبعد المادي والاجتماعي، بالنسبة لأطراف الخطاب.

وتصنف الاشاريات وهي: الإشاريات الشخصية، الإشاريات الزمانية، الإشاريات المكانية، الإشاريات الاجتماعية، الإشاريات الخطابية.

(1) داليا أحمد موسى: الإحالة في شعر أدونيس، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، ط1، سوريا، سنة 2010، ص101.

(2) عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص81.

(3) فان دايك: النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر فني، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 2000، ص266.

ويرى بعض الباحثين أن (ال) التي للتعريف تدخل في العناصر الإشارية، لأنها تقوم بالوظيفة التي يقوم بها اسم الإشارة، والفرق بينهما أن اسم الإشارة يدل عليها بالدلالة على القرب والبعد، أما (ال) التي للتعريف فهي غير موسومة بقرب ولا يبعد.⁽¹⁾

3-5-1-الإشارات الشخصية:

هي بشكل عام، الإشارات الدالة على المتكلم، أو المخاطب، أو الغائب، وتتمثل في اللغة العربية بالضمائر التي تنقسم بدورها إلى الضمائر المنفصلة والمتصلة وفي مجموعها إلى ضمائر التكلم والخطاب والغيبة⁽²⁾.

وتشمل ضمائر المتكلم، والمخاطب، والغائب، فهذه الضمائر عناصر إشارية، لأن مرجعها يعتمد اعتماداً تاماً على السياق الذي تستخدم فيه⁽³⁾.

مثل: أنا نعلان. فالسياق هو الذي يحدد إحالة الضمير (أنا)⁽⁴⁾.

ولا بد في الإحالة من تحقق شرط الصدق فلو قالت امرأة: أنا أم نابليون. فليس بكاف أن يكون مرجع الضمير هو تلك المرأة بل لابد من التحقق من مطابقة المرجع للواقع، بأن تكون هذه المرأة هي أم نابليون فعلاً، وأن تكون الجملة قيلت في الظروف التاريخية المناسبة.⁽⁵⁾

وقد ينشأ نوع من اللبس في استخدام الضمائر، إذا تعدد الأشخاص فيؤدي هذا إلى تعدد في إحالات الضمائر، مثل:

(1) محمود أحمد نحلة: مرجع سابق، ص22.

(2) داليا أحمد موسى: مرجع سابق، ص102.

(3) محمود أحمد نحلة: المرجع السابق، ص18.

(4) المرجع نفسه: ص18.

(5) المرجع نفسه، ص18.

دخل خالد القاعة فرأى بكرا جالسا ورآه بكر فابتسم له وصافحه.

فإن إحالة الضمير في (ابتسم) و(صافحه) فيها نوع من اللبس لام التعليل لأنها يمكن أن تعود على خالد أو على بكر.⁽¹⁾

3-5-2-الإشارات الزمانية:

هي الوحدات اللغوية تحيل إلى أبنية زمنية متعددة بحسب السياق الذي ترد فيه، ويسمى رومان يكوبسن "متغيرات أو المتحولات في الدلالة".⁽²⁾

وهي أيضا عبارة عن كلمات تدل على زمان يحدده السياق بالقياس إلى زمان التلطف، فإذا لم يعرف زمان التكلم أو مركز الإشارة الزمانية التبس الأمر على السامع أو القارئ.⁽³⁾

فإذا وجدنا إعلانا: ستبدأ التخفيضات الأسبوع القادم. فإننا إذا لم نعلم زمن الخطاب(الإعلان) فإننا لا نعرف هل التخفيضات ستبدأ، أم مضى الأسبوع وبدأت التخفيضات، كما أننا لا نستطيع تحديده على وجه الدقة إذا لم نعلم وقت الإعلان تماما.

وقد تستغرق الإحالة إلى الزمن المدة الزمنية كلها كأن يقال اليوم الاثنين، وقد تستغرق مدة محددة من الزمان؛ كأن يقال ضرب زيد عمرا يوم الخميس، فالضرب يستغرق جزء من اليوم. وقد يتسع مدى بعض العناصر الإشارية إلى الزمان فيتجاوز الزمان المحدد له عرفا إلى زمان أوسع فكلمة اليوم في قولنا بنات اليم تشمل العصر الذي

(1) أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ص144.

(2) داليا أحمد موسى: مرجع سابق، ص 118.

(3) أحمد المتوكل: مرجع سابق، ص 142.

نعيش فيه، ولا يتحدد بيوم مدته أربع وعشرون ساعة. وكل ذلك موكلا إلى السياق الذي تستخدم فيه هذه العناصر الإشارية إلى الزمان.⁽¹⁾

3-5-3-الإشارات المكانية:

وهي كلمات الإشارة نحو هذا وذلك للإشارة إلى قريب أو بعيد من مركز الإشارة المكانية، وكذلك هنا وهناك من ظروف المكان التي تحمل معنى الإشارة إلى التقرب أو بعيد من المتكلم وسائر ظروف المكان مثل: هنا، هناك، هنالك، ثمة، وبعض حروف الجر التي تفيد الظرفية، هذه الأدوات فضلا على أدائها لوظيفتها النحوية في الخطاب، تؤدي في الوقت نفسه وظيفة دلالية هي الإحالة إلى مرجع مكاني محدد.⁽²⁾

وهذه العناصر الإشارية إلى الأماكن تعتمد في استعمالها وتفسيرها على معرفة مكان المتكلم وقت التكلم، أو على مكان آخر معروف للمخاطب أو السامع، ويكون لتحديد المكان أثره في اختيار العناصر التي تشير إليه قريبا أو بعدا أو وجهة. ولا نستطيع تفسير هذه الألفاظ الإشارية إلا إذا وقفنا على ما تشير إليها بالقياس إلى مركز الإشارة إلى مكان، فهي تعتمد على السياق المادي المباشر الذي قيلت فيه.⁽³⁾

فلو قال شخص: أحب أن أعمل هنا.

فهل يعني: في هذا المكتب، أو في هذه المؤسسة، أو في هذا المبنى، أو في هذه القرينة، أو في هذه الدولة...فكلمة هنا تعبير إشاري، وإن كان يشير إلى شيء قريب من

(1) محمود أحمد نحلة: مرجع سابق، ص 23.

(2) داليا أحمد موسى: مرجع سابق، ص 111.

(3) محمود أحمد نحلة: مرجع سابق، ص 23.

المتكلم إلا أنه قد يكون بعيدا عن المخاطب، فلا يكون بعيدا عن المخاطب، فلا يمكن تفسيره إلا بمعرفة المكان الذي يقصد المتكلم الإشارة إليه.⁽¹⁾

وتتعمد المسألة إذا كان المخاطب لا يرى المتكلم، مثلا حين يصف شخص لصديقه مكانه عبر الهاتف: تقع الجامعة على يميني.

فبالرغم من اكتمال الخطاب لغة، وبالرغم من معرفة المرسل إليه بموقع الجامعة، إلا أنه يصعب معرفة موقع المرسل بالتحديد، فلا يقدر على ذلك إلا إذا استطاع أن يعرف اتجاه سير المرسل.⁽²⁾

3-5-4-إشارات الخطاب:

هناك إشارات للخطاب تعد من خواص الخطاب وتتمثل في العبارات التي تذكر في النص المشيرة إلى موقف خاص بالمتكلم مثل: ومهما يكن من أمر، لكن، بل، فضلا عن ذلك، من ثم... وهذه الإشارات قد تلتبس بالإحالة إلى سابق أو لاحق⁽³⁾. وقد تستعار إشارات الزمان والمكان لتستخدم إشارات للخطاب فكما يقال: الأسبوع الماضي يمكن أن يقال: الفصل الماضي من الكتاب أو الرأي السابق، أو يقال: هذا النص وتلك القصة.⁽⁴⁾

3-5-5-الإشارات الاجتماعية:

وهي ألفاظ وتراكيب تشير إلى نوع العلاقة الاجتماعية بين المتكلمين والمخاطبين، من حيث هي علاقة رسمية أو علاقة غير رسمية، أي علاقة صداقة أو ألفة والعلاقة الرسمية يدخل فيها صيغ التبجيل في مخاطبة من هم أكبر سنا ومقاما من المتكلم، أو

(1) محمود أحمد نحلة: مرجع سابق، ص22.

(2) عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، مرجع سابق، ص84.

(3) محمود أحمد نحلة: مرجع سابق، ص24.

(4) المرجع نفسه: ص24.

مراعاة للمسافة الاجتماعية بينهما فشمّل الألقاب، فخامة الرئيس، جلالة الملك، سمو الأمير والسيد والسيدة... أما العلاقة غير الرسمية فتشمّل النداء بالاسم المجرد.⁽¹⁾

3-6-الحجاج:

3-6-1-الحجاج لغة: قال ابن منظور (ت 711هـ / 1311م): "حاجته أحاجة حجاجا ومحاجة حتى حجته أي غلبته بالحجج التي أدليت بها (...) وحاجة محاجة وحجاجا نازعه الحجة (..) والحجة الدليل والبرهان"⁽²⁾، فعلى هذا يكون الحجاج النزاع والخصام بواسطة الأدلة والبراهين والحجج فيكون مرادفا للجدل إذ حد الجدل حسب ابن منظور أيضا: "مقابلة الحجة بالحجة"⁽³⁾. على أن ابن منظور يجعل الحجاج مرادفا للجدل صراحة بقوله: (هو رجل محجاج، أي جدل)⁽⁴⁾. وكما يؤكد الزركشي (749هـ)⁽⁵⁾ في كتاب البرهان في علوم القرآن.....

3-6-2-الحجاج اصطلاحا: الجاحظ من أكثر علماء العرب اهتماما ببلاغة الكلام والمخاطبات باسم: البيان الذي يلخصه في قوله: مدار الأمر والغاية التي يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام. فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع⁽⁶⁾، فما خرج بقوله عن معنيين اثنين للبيان هما: الإفهام والإقناع.

(1) محمود أحمد نحلة: مرجع سابق، ص 25.

(2) محمد جمال الدين ابن منظور: لسان العرب، مادة (حجج). ص 27

(3) المرجع نفسه: مادة (جدل)، ص 40.

(4) المرجع نفسه: مادة (حجج)، ص 28

(5) بدر الدين الزركشي (794هـ): البرهان في علوم القرآن، بيروت، عالم الكتب، ج 2، ص 24، 27.

(6) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: مرجع سابق، ص 82.

أما ابن وهب فيجعل الاحتجاج نوعاً من أنواع النثر على سبيل التصنيف: فأما المنثور فليس يخلو أن يكون خطابة أو ترسلاً أو احتجاجاً أو حديثاً، ولكل واحد من هذه الوجوه موضع يستعمل فيه⁽¹⁾.

وموضع الاحتجاج عنده في: "الاحتجاج على من زاغ من أهل الأطراف"⁽²⁾، ثم يضعه تحت اسم "الجدل"، ويوظفه ضمن تعريفه إياه: "وأما الجدل والمجادلة فهما قول يقصد به إقامة الحجة فيما اختلف فيه من اعتقاد المتجادلين، ويستعمل في المذاهب، والديانات، وفي الحقوق، والخصومات، والتسول في الاعتذارات، ويخل في الشعر وفي النثر"⁽³⁾.

يضع طه عبد الرحمن في كتاب "اللسان والميزان أو التكوثر العقلي" نظرية للحجاج انطلاقاً من كونه صفة للخطابة⁽⁴⁾، والذي يعرفه بقوله: "إذ حد الحجاج أنه كل منطوق به موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها"⁽⁵⁾، ويسميه كذلك العلاقة الاستدلالية البانية لحقيقة الخطاب.

وهذا يقابله باللغة اللاتينية كلمة Argument والتي أخذت من الفعل اللاتيني Arguere ومن الجذر الاغريقي Argues ويعني أبيض لامعاً⁽⁶⁾.

(1) أبو الحسن إسحاق بن وهب (ت337هـ): البرهان في وجوه البيان، تقديم وتحقيق: جفني محمد شرف، مطبعة الرسالة، عابدين، مصر، د ط، د ت، ص150.

(2) المرجع نفسه: ص150.

(3) أبو الحسن إسحاق بن وهب: مرجع سابق، ص167.

(4) طه عبد الرحمن: مرجع سابق، ص213.

(5) المرجع نفسه: ص226.

(6) للاستزادة حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى كتاب عبد الرزاق بنور، جدل حول الخطابة والحجاج، ص25، كما يمكن الاستئناس بالمراجع التي يحيل عليها المؤلف.

ويشير المصطلح (Argues) في اللغة الانجليزية الحديثة إلى وجود اختلاف بين طرفين، ومحاولة كل واحد منهما إقناع الآخر بوجهة نظره من خلال تقديم الأسباب أو العلل التي يراها حجة مدعمة أو داحضة لفكرة أو رأي أو سلوك ما⁽¹⁾. ويحدد لالاند⁽²⁾ معنى الحجاج من خلال تقديم المعطيات التالية:

المحاجة أو الحجاج: هي سلسلة من الحجج تنتهي بشكل كلي إلى تأكيد النتيجة نفسها، ويرى أن الحجاج طريقة في تنظيم الحجج واستعراضها أو تقديمها. الحجة: ويعتبرها بمثابة استدلال موجه لتأكيد قضية معينة أو دحضها، أو تنفيذها، ويرى من ناحية أخرى، أن هناك من يعتبر كل حجة دليلاً.

3-6-3- تقنيات الحجاج:

وتتمثل تقنيات الحجاج فيما يلي:

- الأدوات اللغوية الصرفية: مثل أفاظ التعليل والأفعال اللغوية
- الآليات البلاغية: كالاستعارة والتمثيل والكناية.
- الآليات الشبه منطقية: ويجسدها السلم الحجاجي بأدواته وآلياته اللغوية ويندمج ضمنه كثير منها كالروابط الحجاجية (لكن، حتى، إنما، أدوات التوكيد ...)
- ومن الآليات الصيغ الصرفية كالقياس وصيغ المبالغة وصيغ التفضيل.

3-6-4- السلم الحجاجي:

تتجلى العلاقات المجازية بين الدعوى والحجة لتصبح علاقة شبه منطقية إلى حد ما وذلك بالرغم من أنها تتجسد من خلال الأدوات اللغوية فيتمثل فعل الحجاج في تدافع

(1) Longmam 1889 (Longmamdictionary of gontemporaryenglich في: argue) ينظر مادة (1)

(2) Andre (Lalande). Vocabulaire technique et critique de la philosophie. Ed puff. Paris.2003.pp78.79.

الحجج وترتيبها حسب قوتها، إذ لا يثبت غالبا إلى الحجة التي تفرض ذاتها على أنها أقوى الحجج في السياق.

لذلك يرتب المرسل الحجج التي يراها تتمتع بالقوة اللازمة في تدعيم دعواه وهذا الترتيب يسمى السلم الحجاجي، وهو عبارة على مجموعة غير فارغة من الأقوال مزودة بعلاقة ترتيبية وموفية للشرطين التاليين: (1)

أ- كل قول يقع في مرتبة ما من السلم يلزم عنه ما يقع تحته، بحيث تلزم عن القول الموجود في الطرف الأعلى جميع الأقوال التي دونه.

ب- كل قول كان في السلم دليلا على مدلول معين كان ما يعطوه مرتبة دليلا أقوى منه وله ثلاثة قوانين وهي: (2)

- قانون الخفض: ومقتضاه إذا صدق القول في مراتب معينة من السلم فإن نقيضه يصدق بالمراتب التي تقع تحتها.

- قانون تبديل السلم: ومقتضاه إذا كان القول دليلا على مدلول معين فإن نقيض هذا القول دليل على نقيض مدلوله.

- قانون القلب: ومقتضاه إذا كان أحد القولين أقوى من الآخر في التدليل على مدلول معين فإن نقيض الثاني أقوى من نقيض الأول في التدليل على نقيض المدلول.

(1) محمد سالم ولد محمد الأمين: مفهوم الحجاج عند برلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة، ص 82.

(2) عبد الرحمان طه: اللسان والميزان، مرجع سابق، ص 277.

الفصل الثاني

الإِسْناد وأحواله من منظور تداولي

إن دراسة المعاني لم تحظ باهتمام علماء البلاغة العربية فحسب، بل شاركهم فيها النحاة لوعيهم التام بأهمية المعنى في الكلام وبلاغته، وغرض الأسلوب ومقاصده، وبطرق وأحوال الاستعمال اللغوي وسياقاته، وبطبيعة العلاقة بين المتكلمين والمخاطبين، وبملابسات الخطاب ودلالته وأغراضه، ولم يكن نحوهم كله نحوا شكليا خالصا، بمعنى أنهم لم يفهموا من اللغة أنها منظومة من القواعد المجردة فحسب، وإنما فهموا منها أيضا أنها لفظ معين يؤديه متكلم معين في مقام معين، لأداء غرض تواصلية إبلاغي معين ولذلك جعلوا أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب وتحقيق الرسالة البلاغية.

المبحث الأول: عناصر الموقف الكلامي

إن دراسة التراكيب (من المسند والمسند إليه) بمعزل عن مقاصد المتكلم وأغراضه وعن اهتمامات المخاطب وعن معرفة السياق أو مقام الخطاب الذي يعتبر الأساس الذي ينبني عليه الوجه الاجتماعي الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية لا يحقق أهداف التعبير والتواصل وغايتهما ولا يفرق بين الأداءات المختلفة، فاللغة واقع اجتماعي حي وأبنيتها تتحدد أولا على أساس أنها علاقات وأنظمة داخلية تتأثر بالموثرات الخارجية.

1-مراعاة المتكلم:

لم تخل مصنفات العلماء العرب القدامى من نحاة وبلاغيين من الحديث أو الإشارة إلى المخاطب والمقام الذي يجري فيه الحدث الكلامي، فامتازت مصنفاتهم بـ "دقة في

الصياغات، ورجاحة في بناء الأفكار وتنظيم لعلاقات أطراف الإبلاغ لتحديد نمط الكلام وشروط بنائه وجودة مناسبة لأحوال المتكلم والظروف المحيطة به".⁽¹⁾

ومما أوجبه القدامى على المتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازي بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات".⁽²⁾

فمن النحاة القدامى نجد سيبويه قد اهتم بأثر غرض المتكلم في شكل التركيب ومن ذلك دخول الفاء في قولك: الذي يأتيني فله درهمان، لأنه أراد معنى الجزاء وإن لم يجزم".⁽³⁾

والتقديم والتأخير عنده قائم على اهتمام المتكلم وما يريد من معنى، فهو يجيز انطلاقا من هذا تقديم الاسم أو الفعل بعد همزة الاستفهام؛ فإذا قلت: أزيد عندك أم عمرو وأزيد لقيت أم بشرا؟ فأنت مدّع أن عنده أحدهما (...). واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن؛ لأنك لا تسأله عن اللقي، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو، فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصد أن يبين لك أي الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخر عديلا للأول فصار الذي لا تسال عنه بينهما".⁽⁴⁾

(1) بان الخفاجي: مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص 21.

(2) الجاحظ: البيان والتبيين، ج 1، 138.

(3) سيبويه: الكتاب: مرجع سابق، ص 102.

(4) المصدر نفسه، ص 170.

فتقديم الاسم هاهنا لأنه محط الاستفهام بالهمزة، وهو الذي يسعى المتكلم إلى معرفته، أما إذا قلت: أضربت زيدا أم قتلت؟ فالبدء هاهنا بالفعل أحسن لأنك تسأل عن أحدهما، (...) كما كان البدء بالاسم فيما ذكرنا أحسن، كأنك قلت: أيّ ذاك كان يزيد".⁽¹⁾

إن صنيع سيبويه هذا لمن صميم مباحث التداولية، ولا عجب في ذلك فصاحب الكتاب كان كثيرا ما يلجأ لتقدير حوارية تداولية من أجل تبرير أو تفسير وضع نحوي معين".⁽²⁾

ذهب الباحث التونسي خالد ميلاد إلى أن الإسناد لدى صاحب الكتاب هو علاقة نحوية دلالية مجردة تمثل العمل الإعرابي للمتكلم في المستوى المجرد، وأن سيبويه قد أسس في كتابه لمفهوم الإسناد العلاقة الأولى لإنشاء المعنى وصناعته، وهي علاقة ينشئها المتكلم والواضع للإعراب استنادا إلى مسند ومسند إليه وهو أمر لا يخرج في الحقيقة على جهة اعتقاد المتكلم وإرادته.⁽³⁾

البلاغيون أيضا لم يدخروا جهدا في هذا السبيل فقد: اجتهدوا خاصة في علم المعاني في بيان أدوار ووظائف المتكلم والمخاطب في نجاح العملية التواصلية و توجيهها وتحديد مسارها الدلالي و التداولي".⁽⁴⁾

(1) سيبويه: الكتاب: مرجع سابق، ص171.

(2) إدريس مقبول: الإستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ص370.

(3) خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ص54، 55.

(4) إدريس مقبول: المرجع السابق، ص330.

فهذا أبو الهلال العسكري يوقف نجاح العملية التواصلية على دور المتكلم في تعريفه للبلاغة حيث يقول: "سميت البلاغة بلاغة لأنها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه".⁽¹⁾

فيكون بذلك المتكلم هو المسؤول عن إيصال المعاني المقصودة إلى السامع، هذه العملية التي لا تتم إلا إذا كان المتكلم يمتلك قدرة على فعل ذلك، يشير إليها الخطيب القزويني في حديثه عن بلاغة المتكلم التي تمكنه من تأليف الكلام وتمييز الفصيح منه من غيره فيقول: "وأما بلاغة المتكلم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ. هذا يقود إلى أمرين اثنين أحدهما أن كل بليغ كلاما كان أو متكلما، فصيح وليس كل فصيح بليغا، الثاني أن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره".⁽²⁾

وهذا ليس بعيدا عما يقوله طه عبد الرحمان في هذا المقام: "لا يكون كلاما حتى تحصل من النطق إرادة توجيهه إلى غيره وما لم تحصل منه هذه الإرادة، فلا يمكن أن يعد متكلما حقا، حتى ولو صادف ما نطق به حضور من يتلقفه لأن المتلقف لا يكون مستمعا حقا حتى يكون قد ألقى إليه بما يتلقف، مقصودا بمضمونه هو أو مقصودا به غيره، بوصفه واسطة فيه أو قل متى يدرك رتبة المتلقي".⁽³⁾

إن طرفي العملية التواصلية ليسا من اهتمامات الدرس العربي القديم فحسب بل يعد من مباحث الدرس اللساني الحديث فهو مرتكز أساس في التداولية الحديثة التي تبحث في

(1) أبو الهلال العسكري: الصنائع، ص 15.

(2) الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 15.

(3) طه عبد الرحمان: التكوثر العقلي، ص 214.

معنى المتكلم وقصده ونواياه في الكلام، فهذا ليتش يقول: "لا يمكن أن ندعي فهمنا للكلام من دون استحضار شروط إنتاجه المحيطة به خاصة عنصر السّامع والمتكلم".⁽¹⁾

2-مراعاة المخاطب:

استرعى المخاطب بوصفه أحد أقطاب عملية التواصل اهتمام القدامى والمحدثين منهم إدراكاً منهم أنه: أساس التفاهم واستمرار الاتصال والتواصل بين المخاطب والمتكلم لذا لا يستطيع المتكلم أن يجعل كلامه في منأى عن إدراك المخاطب وفهمه. فهو لا يستطيع الاستمرار في الكلام من غير معرفة بالظروف الاجتماعية والنفسية للمخاطب".⁽²⁾

وفكرة المخاطب قديمة عند النحاة، وقد اتكأ عليها سيبويه في أكثر من موضع فهذا الخليل يقول: "إن العرب قد تترك في مثل هذا الخير الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام".⁽³⁾

ويقول طه عبد الرحمان: إن اللسان العربي يمتاز على كثير من الألسن بكونه يميل إلى إيجاز العبارة وطي المعارف المشتركة طياً، اعتماداً على قدرة المخاطب في تدارك ما أضر في الكلام، وفي استحضار أدلته السياقية، بل في إبداعها من عنده متى اقتضت ذلك حاجة الفهم، ومعلوم أنه على قدر ما يأتي المتكلم من الإضمار، يأتي المستمع من الجهد في الفهم".⁽⁴⁾

(1)Leech.G. Theprinciples of progmatcs 1989.p4.

(2) مهدي صالح بان: المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب، العدد97، جامعة بغداد، العراق، ص183.

(3) سيبويه: الكتاب، ج3، ص112.

(4) طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 112.

3-مراعاة القصد في الكلام:

القصد من المفاهيم التي استأثرت وما تزال باهتمام اللسانيين ومن قبلهم الفقهاء والفلاسفة والمتكلمون وعلماء البلاغة. إذ يكفي رجوعنا إلى تراث المعتزلة مثلاً، للوقوف على نظرات علمية لطيفة، إذ عندهم أنه لما كانت المعاني سابقة للألفاظ والعبارات، فإن دلالة هذه على تلك تتوقف على المواضعة وقصد المتكلم، والكلام قد يحصل بغير قصد، فلا يدل، ومع القصد فيدل ويفيد". (1)

إن الأصل في الكلام القصد، فلا يتكلم الإنسان إلاّ وهو قاصد تحصيل أمر من الأمور". (2)

لذلك لم نعدم في تراثنا العربي إشارات ذكية، وإن لم تكن اهتمامات مكثفة بمراعاة القصد من الكلام وأثر ذلك في توجيه الدلالات اللغوية للوقوف على المضمّر منها، انطلاقاً من أنّ اللّغات الطّبيعيّة برمتها لا تخرج معاييرها الموازية عن القصور المولدة لها، والنّيات التي من ورائها، والرّغبات التي تكمن داخلها، و الدّوافع التي تحركها، إنها أيضاً تشكل قوة الدفع للتواصل الكلامي مهما كان تنوعها النّفسي وكانت استراتيجيتها التداولية". (3)

فهذا ابن جني يستحضر القصد في تعريفه اللغة فيحدها بكونها أصوات يعبر كل قوم عن أغراضهم". (4)

(1) ادريس مقبول: البعد التداولي عند سيبويه، ص268.

(2) طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص103.

(3) بنعيسى أزيبط: المعنى المضمّر في الخطاب اللغوي العربي البنية والقيمة التجيزية، مقارنة تداولية لسانية، ص497.

(4) ابن جني: الخصائص: ج1، ص33.

بناء على ذلك يمكن تعريف الكلام بأنه: تعبير بأصوات عن قصد، وإذا خلا الكلام من القصد كان مجرد أصوات تحيل إلى اللغو، ويمكن تلخيص هذه الفكرة في المعادلتين الآتيتين: (1)

$$\text{الكلام} = \text{قصد} + \text{أصوات} + \text{فائدة}$$

$$\text{اللغو} = \text{أصوات} - \text{فائدة}$$

فالكلام ما هو إلا قول مفيد بالقصد على رأي ابن هشام في كتابه مغني اللبيب والمفيد عنده ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه.

ولعلّ اهتمام القدامى بالمقاصد يلتقي والطرح التداولي، فقد أولت الدراسات التداولية اهتماما كبيرا بالقصد في العملية التواصلية، فالمخاطب يدعو المخاطب لمعرفة غرضه من التواصل فعندما " أتكلم فإنما أحاول إيصال بعض الأشياء إلى مخاطبي بدعوته إلى التعرف على مقصدي من توصيل تلك الأشياء بالذات، و أتوصل على الأثر المنتظر عندما أدعوه إلى معرفة غرضي من تقديم هذا الأثر له، وما إن يتعرف مخاطبي على ما في غرضي الحصول عليه، حتى تتحقق النتيجة عموماً". (2)

يقول جون لينز متحدثاً عن دور القصد في إنجاح التواصل بين المتخاطبين: لا يتوقف نجاح التواصل على التلقي الجيد للكلام فحسب بل عليه (أي المتلقي) أن يدرك القصد التواصل للمرسل وأن يتفاعل معه فعليا وإدراكيا بشكل سليم". (3)

(1) عبد العزيز بنعيش: التواصل بين القصد والاستقصاء مقارنة تداولية لفاعليتي التدليل والتأويل، ص 106.

(2) فيليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص 139.

(3) Lyons.J.elements of semantics.volume29 of language and language. Combidge university 1990.p35.

ويرى إدريس مقبول أن هذا المعنى يعرف في تراثنا قصد الإفهام والتفاهم ويستند في ذلك على قول الجاحظ: "مدار الأمر والغاية التي يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام فأى شيء بلغت الإفهام وأوضحت المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضوع".⁽¹⁾

الفرق بين القصد والإرادة:

الفرق بين إرادة المتكلم ومقاصد الكلام فرق رفيع مع أن كليهما مقصود إليه ويدفع بهما إلى سير المنجز اللغوي ويتمثل في النقاط الآتية.

➤ أن الإرادة تؤثر تأثيرا مباشرا على المتكلم في التركيب النحوي حذفاً أو ذكراً، تقديماً أو تأخيراً، إعمالاً أو إهمالاً، كما لها تأثيراً في تعدد الأوجه الإعرابية، وفي تعدد الوظائف النحوية للكلمة الواحدة داخل التركيب، أما المقاصد والأغراض فهي النتيجة النهائية لما يسكبه المتكلم في تراكيبه.

➤ يضاف إلى ذلك أن الغرض قد يكون موجهاً من المتكلم في تركيب حذف بعض أجزائه أو في تقديمها كغرض العناية والاهتمام.

➤ إن بعض التراكيب تختلف في بنائها غير أنها تؤدي رسالة كلامية أو مقصداً واحداً؛ فمقصد الإخبار مثلاً تجده يؤدي في تركيب محذوف بعض أجزائه، أو مقدم فيه بعض أركانه على بعض.

(1) إدريس مقبول: في تداوليات القصد، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المغرب، المجلد 28 (5) 2014، ص1213.

4-مراعاة المقام أو الحال:

المقال أو الحال هو مجموعة من العوامل والظروف التي تحيط بالكلام تساهم في إيضاحه، وتساعد على فهمه وتفسيره، فكل كلام يتم إحداثه عن قصد يجد ما يبرره في شخصيتي

ويشير إليه السكاكي في تعريفه لعلم المعاني: "اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، ما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره".⁽¹⁾

وأخذ المقام عند علماء البلاغة سبيلين مختلفين فمنهم من اعتبر المقام مرادفا للحال كالنقطة التي يقول: "الحال والمقام متقاربان بالمفهوم والتغاير بينهما بالاعتبار فإن الأمر الداعي للمقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية والحال باعتبار توهم كونه زمانا له. وأيضا، المقام تعد إضافته في أكثر الأحوال إلى المقتضى (بالفتح) إضافة لامية، فيقال: مقام التأكيد والإطلاق والحذف والإثبات، والحال إلى المقتضى (بالكسر) إضافة بيانية، فيقال: حال الإنكار وحال خلو ذهن وغير ذلك".⁽²⁾

ويضرب لنا صابر الحباشة مثلا لتوضيح الاختلاف بين المعنيين الآية: "وإن الفجار لفي جحيم".⁽³⁾

فالمقام هنا مقام تأكيد بالأداتين (إنّ) والام (ل). أما الحال هنا فحال إنكار بعض السامعين أو المخاطبين من الكفار. وحال إنكار هؤلاء اقتضت أن يكون الخطاب مؤكدا

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 240.

(2) صابر الحباشة: مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية-قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني-دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، د ت، ص 145.

(3) سورة الانفطار، الآية 14.

بأكثر من أداة ويمكن أن نستنتج من ذلك أن الحال يتعلق بالمخاطب الذي يتجه إليه الملفوظ، من جهة موقفه مما يلقي إليه. في حين يتعلق المقام بكيفية صياغة الملفوظ ذاته صياغة تراعي حال المخاطب".⁽¹⁾

ومنهم من سوى بين الحال والمقام كمحمد علي التهانوي في قوله: الظاهر أنهما (الحال والمقام) مترادفان؛ إذ وجه التسمية لا يكون داخلا في مفهوم اللفظ حتى يحكم بتعدد المفهوم بالاعتبار، ولذا حكمنا بالترادف".⁽²⁾

يقول طه عبد الرحمان: "القول الطبيعي مجردا عن مقامه تصير محامله كثيرة، ولا يتعين واحد منها إلا بتعيين المقال، حتى أنه يصح الادعاء بأن الاصل يقول حسان تمام: فالذي أقصده بالمقام ليس إطارا ولا قالبا، وإنما هو جملة الموقف المتحرك الاجتماعي الذي يعتبر المتكلم جزءا منه كما يعتبر السامع والكلام نفسه، وغير ذلك مما له اتصال بالتكلم، وذلك أمر يتخطى مجرد التفكير في موقف نموذجي، ليشمل كل جوانب عملية الاتصال من الإنسان والمجتمع".

يعرف المقام تداوليا بالسياق والذي يدرج في الدرجة الأولى حسب تصنيف فرانسواز أرمنيكو وتخصصه لدراسة الرموز الاشارية، (أي التعبيرات المبهمة حتما) ضمن ظروف استعمالها، (أي سياق تلفظها)⁽³⁾.

ويقول ستيفان ألمان: "إن نظرية السياق تمثل الحجر الأساس في علم المعنى".⁽⁴⁾

(1) صابر الحباشة: مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، المرجع السابق، ص144.

(2) المرجع نفسه، ص146.

(3) فرانسواز أرمنيكو: المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، ص38.

(4) استيفان ألمان: دور الكلمة، تحقيق كمال بشر، دار غريب للنشر والطباعة، مصر، 1997، ص66.

المبحث الثاني: أحوال المسند والمسند إليه

لتنتم عملية التواصل بنجاح بين المتخاطبين يعتمد المتكلم إلى إحداث عدول على تراكيبه اللغوية بما يتناسب والمعاني التي يريد إيصالها إلى المتلقي منها:

1- الحذف والذكر:

1-1- الحذف: في اللغة يعني القطع، وحذف الشيء من طرفه. قال الجوهري: "حذف الشيء إسقاطه".⁽¹⁾ تجنباً للإطالة وتحقيقاً لمبدأ الخفة في الكلام ولا يتم ذلك إلا بوجود قرائن معنوية أو مقالية تومئ إليه وتدل عليه. وفي ذلك يقول ابن الأثير: "الحذف لا يكون إلا بدليل يقتضيه المعنى أو تقتضيه الصناعة النحوية وسواء تدل عليه قرينة لفظية أم تدل عليه قرينة المقام"⁽²⁾. ويقول ابن الجني: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته".⁽³⁾

وما من محذوف تجده قد حذف، إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى من النطق به؛ إذ يكون في الحذف معنى لا يوجد في ذكره. يقول الجرجاني: "الحذف باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسكر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدر أنطق ما تكون إذا لم تتطرق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين".⁽⁴⁾

(1) إسماعيل الجوهري بن حماد: مرجع سابق، ص 220.

(2) ابن الأثير ضياء الدين (637هـ): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر ج2، ص114.

(3) أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، مرجع سابق، ص393.

(4) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، مرجع سابق، ص279.

ويذكر د. محمد عبد المطلب أن تناول البلاغيين لظاهرة الحذف، كان من منطلق "الحاجة الفنية للمتكلم في استخدام هذا النسق من الأداء، بحيث يكون العدول عنه إفساداً له".⁽¹⁾

1-2- الحذف والإضمار

تداخلت في النظرية النحوية العربية مفاهيم مصطلحات عدة أهمها مفهوم مصطلحي الحذف والإضمار حيث صارا بمنزلة المترادفين لاسيما في التطبيق النحوي حين عد النحاة الحذف إضماراً، وخصصوا باباً للإضمار والحذف من باب المساواة بينهما. وقد ثبت عن سيبويه أنه وصف المحذوف بالمضمر.⁽²⁾ في قوله: "هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرًا، ويكون المبنى عليه مظهرًا."⁽³⁾

وظل النحاة يعبرون بالحذف حيناً وبالإضمار حيناً آخر، وإن أحست فئة منهم بحدسها اللغوي الفارق الدقيق بين الحذف والإضمار، فتحاول أن تثبت ذلك في التطبيق، فهذا ابن جني يتتبع أضرب حذف الفعل ويبين ببينة اشتغالية أضمر فعلها الأول ويفسر بالثاني، نحو: زيد ضربته تقديره: ضربت زيدا ضربته."⁽⁴⁾

الإضمار أدق درجات الحذف، إذ يخرج في هذا النص من الترادف إلى التدرج في الوظيفة، إذ إنه درجة عليا من الحذف."⁽⁵⁾ والإضمار في اللغة العربية مصدر على وزن إفعال، وهو مأخوذ من الفعل الرباعي "أضمر"، والأصل في هذه المادة (ضمر) هو

(1) محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر، ط1، 1994.

(2) دليلة مزوز: التأويل في النظر النحوي، حوليات المخبر، دورية متخصصة يصدرها مخبر اللسانيات واللغة العربية - عدد خاص بالتأويل - الثالث والرابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص39.

(3) سيبويه أبو بشر عمرو ابن عثمان ابن قنذر: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، د ط، ج2، ص130.

(4) أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، المصدر السابق، ص381.

(5) دليلة مزوز: المرجع السابق، ص39.

دلالته على دقة الشيء، وهو مأخوذ من قول العرب ضمير الفرس، وغيره ضمورا، وذلك من خفة اللحم، وقد يكون من الهزال، ويلتقي الإضممار مع الحذف في الدلالة على إسقاط شيء ما.

وذهب ابن فارس إلى القول إن العرب تسمى الإضممار "الكف" إذ يقولون وهذا هو الذي يسمى في سنن العرب (باب الكف).⁽¹⁾ أما السهيلي، فقد أدرك الفارق الذي أحس به النحاة ولم يطبقوه وبينه تنظيرا وتطبيقا؛ فأما التنظير فقد حده بقوله: "والإضممار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق بينهما، وهو واضح لا خفاء له، ولا غبار عليه".⁽²⁾ فما بين الإضممار والحذف يعكس ما بين المنطوق والمخفي في النفس، فالإضممار حذف لشيء لم يلفظ به بل بقي في النفس، أما الحذف فحقيقته أنه ظاهر بين ثم حذف تخفيفا وقطع منه، في حين أن الإضممار يمس ما لم ينطق به، ثم حذف ولكنه مضمّر في النية.

1-3- الحذف عند علماء البلاغة

تعتبر ظاهرة الحذف في البلاغة العربية من حالات المسند إليه؛ ويشير السكاكي إلى هذه الظاهرة في باب سماه "في تفصيل اعتبارات المسند إليه. إذ يرى أنه على «المتكلم» أن يعرف "أيما حال يقتضي طي ذكره (يقصد المسند إليه)، وأيما حال يقتضي خلاف ذلك، و أيما حال يقتضي تعرفه: مضمرا، أو علما أو موصولا، أو اسم إشارة، أو معرّفا باللام، أو بالإضافة، وأيما حال يقتضي تعقيبه بشيء من التوابع الخمسة، والفصل، و أيما حال تنكره، و أيما حال يقتضي تقديمه على المسند، و أيما حال يقتضي تأخير

(1) ابن فارس أبو الحسن أحمد (395هـ): مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 365.

(2) السهيلي: نتائج الفكر في النحو، ص 165. نقلا عن مقال مزور دليّة، نفسه، ص 40.

عنه، وأيما حال يقتضي تأخير عنه، و أيما حال يقتضي تخصيصه أو إطلاقه حال التكثير، وأيما حال يقتضي قصره على الخير".⁽¹⁾

وفي ما ذكره السكاكي ضمان لنجاح العملية التواصلية، وهي شروط تقوم عليها التداولية وتظهر نقاط التقارب فيما يلي:

1- **حذف المبتدأ والخبر:** وفي ذلك يقول ابن الأثير⁽²⁾ أما حذف المبتدأ فلا يكون إلا مفرداً، والأحسن هو حذف الخبر ويورد المثال قول الشاعر:

كُلُّ عُذْرٍ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ، وَلَكِنْ أُعْوَزَ الْعُذْرُ مِنْ بَيَاضِ الْعِذَارِ

حذف من هذا البيت خبر المبتدأ، وهو مفرد غير جملة، وتقديره كل عذر من كل ذنب مقبول، أو مسموع أو ما جرى هذا المجرى، وهو حذف مقامي، فالمعلومة مشتركة بين المتكلم والمخاطب، فلا يحتاج السامع إلى إعمال الفكر لمعرفة أو تقديرها، فالشاعر بهذا الحذف يوجز كلامه دون الإخلال بالمعنى الظاهر الذي لا يحتاج إلى بذل جهد كبير فتجعله أكثر تأثيراً في المتلقي والحذف عملية خرق عند بول غرايس لقاعدة من قواعد مبدأ التعاون وهي قاعدة "الكم". فغرايس يرى ضرورة تعاون المتكلم والمخاطب على تحقيق الهدف من الحوار الذي دخلا فيه، وقد يكون هذا الهدف محدداً قبل دخولهما في الكلام، أو يحصل تحديده أثناء الكلام⁽³⁾.

والحالات التي تقتضي وتلزم حذف المسند إليه عند السكاكي يوضحها في قوله: "إذا كان السامع مستحضراً له، عارفاً منك القصد إليه عند ذكر المسند؛"⁽⁴⁾ أي أن "المتكلم"

(1) أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي: المصدر السابق، ص 260.

(2) ابن الأثير: المثل السائر، المصدر السابق، ص 85.

(3) طه عبد الرحمان: مفهوم التخاطب بين مقتضى التبليغ ومقتضى التهذيب، 1994، ص 44/43.

(4) المصدر نفسه، ص 265.

لا يحذف المسند إليه؛ إلا إذا علم أن "السامع" يستحضر هذا المحذوف في ذهنه، وبذلك ينطلق المتكلم مما هو معلوم ومشترك بينه وبين "السامع"، فمن الخصائص التداولية لهذا الأسلوب أن يكون المحذوف معلوماً من قبل السامع ويتجلى ذلك في مبحث الافتراض المسبق.

2- حذف الفاعل : وتتم الدلالة عليه بذكر الفعل: ومنه قول العرب : "أرسلت"⁽¹⁾.

وهم يريدون "أرسلت السماء"، ويقولون هذا نظراً إلى الحال. فلولا شاهد الحال ما جاز أن تكون دالة على مجيء المطر فالخطاب في هذا المقام يفهم من سياق الحال، ولو قيل في معرض الاستسقاء: "إنا خرجنا نسأل الله فلم نزل حتى أرسلت"، لفهم من ذلك أن التي أرسلت هي السماء. لذلك لا بد أن يكون هناك دليل على المحذوف، وإلا كان لغوا لا يلتفت إليه. وفي حذف الفاعل خرق شبيه بخرق قاعدة الكيفية أو الجهة القاعدة الرابعة من قواعد مبدأ التعاون والتي تنص على تجنب الإبهام في التعبير وتجنب اللبس إلى جانب الإيجاز.

يشير السكاكي على غرار الكثير من علماء البلاغة إلى الأغراض والمقاصد من وراء حذف المسند إليه في قوله: "والترك راجع إما لضيق المقام، وإما الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، وإما لتخييل أن في تركه تعويلاً على شهادة العقل، وذكره تعويلاً على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، وكم بين الشاهدين، وإما لإيهام أن في تركه تطهير للسان عنه، أو تطهيراً له عن لسانك، وإما للقصد إلى عدم التصريح ليكون لك سبيل الإنكار إن مست إليه الحاجة، وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة كقولك: خالق كما يشاء فاعل كما يريد، أو ادعاء، وأما لأن الاستعمال وارد على تركه، أو ترك نظائره، كقولهم: "نعم

(1) ابن الأثير: المثل السائر، المصدر السابق، ص 93.

الرجل زيد" على قول من يرى أصل الكلام: "نعم هو الرجل زيد".⁽¹⁾ فيكون الحذف لاعتبارات تعود إلى "المتكلم" وقصده؛ فقد يقصد في تركه المسند إليه جعل "السامع" يُعمل فكره لمعرفة المحذوف، كما قد يقصد من حذفه أيضا تطهير لسانه من ذكره. كما يعتبر عدم التصريح بالمحذوف كي يستطيع "المتكلم" إنكاره إن دعت إلى ذلك الحاجة. كما قد يكون المحذوف راجعا لعرف الاستعمال.

3- حذف الفعل وجوابه: يرى ابن الأثير أننا نستشفه من مظهرين اثنين⁽²⁾: المظهر الأول بدلالة المفعول به، كقولهم "أهلك والليل"، فنصب أهلك والليل يدل على محذوف ناصب تقديره الحق أهلك وبادر الليل، وهذا مثل يضرب في التحذير. ومثل ذلك ورد قوله تعالى: "قال لهم رسول الله: "تَأَقَّ اللَّهُ وَسُقْيَاهَا".⁽³⁾ والثاني فإنه لا يظهر فيه عمل الفعل؛ لأنه لا يكون هناك منصوب يدل عليه وإنما يظهر بملائمة الكلام، ومما جاء منه قوله تعالى: "وعرضوا على ربك صفا لقد جئتمونا كما خلقناكم أول مرة"⁽⁴⁾. فقوله لقد "جئتمونا" يحتاج إلى إضمار فعل "فقليل" لهم لقد جئتمونا. حذف الفعل تمكين للسامع من خيارات عدة يستطيع أن يقف عليها، مع أن هذه الخيارات تكاد تكون محددة بناء على سياق الحال العام، الذي يؤدي فيه الحديث.

التركيب اللغوي وسياق الحال كفيلا بأن يحددا المحذوف. والغاية من الحذف إقناع الآخر والتأثير فيه.

4- حذف المفعول به: ومن ذلك قوله عز وجل: "وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 265-266.

(2) ابن الأثير: المصدر السابق، ص 125.

(3) سورة الشمس، الآية 13.

(4) سورة الكهف، الآية 48.

يُصْدِرُ الرَّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ⁽¹⁾. في هاتين الآيتين حذف المفعول به في أربعة أماكن؛ إذ المعنى وجد أمة من الناس يسقون مواشيهم، وامرأتان تذودان مواشيهما، وقالتا لا نسقي مواشينا، فسقى مواشيهما؛ لأن الغرض أن يعلم أنه كان من الناس سقي، ومن المرأتين ذود وأنهما قالتا لا يكون منا سقي حتى يصدر الرعاء، وأنه كان من موسى عليه السلام بعد ذلك سقي. وفي هذا تقارب و مبدأ التهذيب وهو مبدأ تداولي ينبني عليه الحوار، وقد أوردته روبين لايكوف (lackov). في هذه الآية تظهر قاعدة التعفف والتودد، فالمرأتان تتعففان وتتوددان لتحقيق غرضهما من التواصل وهو السقي.

5-حذف المضاف: ويراه ابن الأثير بابا عريضا طويلا شائعا في كلام العرب. ومن أمثلة حذف المضاف قوله تعالى: "وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ"⁽²⁾ أي "أهل القرية" وقد فسر قبل -ابن الأثير ابن جني هذا الحذف ضمن المجاز في باب الفرق بين الحقيقة والمجاز، حيث ذهب إلى أن المجاز يعدل إلى معان ثلاث وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه فإن عدمت الثلاثة تعينت الحقيقة.

أما الاتساع فيظهر في توجيه السؤال إلى ما لا يصح سؤاله وأما التشبيه فلأنه شبه القرية بمن يصح سؤاله، وأما التوكيد فلأنه في ظاهر اللفظ فليس الغاية منه سماع الجواب. والمقام هنا هو جعل الأبناء يستعملون هذا التعبير محاولة لإقناعهم بصحة أقوالهم محاولين تغيير نظرتهم إليهم. وفي هذا خرق لقاعدة الكيف إحدى قواعد مبدأ التعاون التي تنص على عدم قول الحق.

(1) سورة القصص، الآية 23، 24.

(2) سورة يوسف الآية، 82.

يحذف المسند إما لغرض يريده المتكلم وإما إتباعاً للعرف اللغوي، وإما بقصد الاختصار والاحتراز من العبث؛ كما في قول عز وجل: "أَفَأَنْبِئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَمُ النَّارُ وَعَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا".⁽¹⁾ إذا حملته على تقدير: النار شر من ذلكم.

وكلها غايات تداولية؛ وهي اختبار "السامع"، هل يتنبه عند قرائن الأحوال، أو ما مقدار تنبه عندها.⁽²⁾

حذف الفعل تقتضيه اعتبارات تداولية تخاطبية عدة منها؛ أن يكون الكلام جواباً لسؤال واقع؛ نحو أن يُسمع منك: "يكتب القرآن لي"، فُتُسأل: "من يكتبه؟" فتقول: زيد؛ فيكون الحال أو المقام مغنية عن ذكر (يكتب)، أو جواب لسؤال مقدر، مثل أن يقول: يكتب القرآن لي زيد.⁽³⁾

والحالة المقتضية لترك الفعل وحذف مفعول فهو القصد إلى التعميم والامتناع على أن يقصره "السامع" على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار؛ وذلك كي لا يسيء السامع فهمه، وبذلك يراعي جانباً تداولي، ويشير السكاكي إلى أنه أحد أنواع سحر الكلام حيث يتوصل بتقليل اللفظ إلى تكثير المعنى.

وقد يحذف أيضاً؛ لاستهجان ذكره، كقول عائشة رضي الله عنها: ما رأيت منه ولا رأى مني.⁽⁴⁾ وتقصد العورة وذلك تأدباً في خطابها.

(1) سورة الحج، الآية 72.

(2) ابن الأثير: المثل السائر، المصدر السابق، ص 307.

(3) المصدر نفسه، ص 330.

(4) المصدر نفسه، ص 334-335.

2-الذكر:

الأصل في التركيب عند النحاة الذكر، وما جاء عن أصله لا يسأل عنه، وهو البنية الأساسية للتركيب، ولا يقصد بالذكر أن يمتد الكلام حتى يفيض عن المعنى، ويصبح التعبير فارغاً في بعض جوانبه، وإنما هو الذكر الموجز البليغ.

والبلاغيون يقولون: إنا لأصل في العبارة كما يقتضي العقل والإعراب، أن يذكر فيها المسند إليه لأنه الجزء الأهم الذي تنسب إليه الأحداث والصفات في التركيب ولا يحذف إلا إذا كان هناك داع يقتضي العدول.

إن حالات الذكر والإثبات التي يقتضيها ذكر المسند والمسند إليه أيضاً تعود إلى أغراض ومقاصد "تداولية". قد يذكر المسند مثلاً احتياطاً ويحضر لذهن "السامع" لقلّة الاعتماد على القرائن، ولمساعدة "السامع" في فهم المقصود، أو لتنبية على غباوة "السامع"، كما قد يكون لزيادة الإيضاح والتقرير لدى "السامع".⁽¹⁾

أو لأن في ذكره تعظيماً للمذكور، أو إهانة له كما يكون في بعض الأسامي، أو يذكر تبركاً به أو استلذاً له، كما يقول الموحّد: "الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل".⁽²⁾ ففي ذلك تعظيم للخالق وتذكير بوحدايته.

كما قد يكون لاعتبار ومقام آخر، يكون فيه إصغاء "السامع" مطلوب "المتكلم" ومحبوّباً له؛ فيبسط "المتكلم" في الكلام، وعلى هذا قوله تعالى عن موسى عليه السلام: "هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى".⁽³⁾ حين قال له

(1) ابن الأثير المصدر السابق 307

(2) سورة الزمر الآية 62

(3) سورة طه، الآية 18.

الله تعالى: "وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى"⁽¹⁾ وكان يكفي في الجواب أن يقول: "هي عصاي؛ لكنه ذكر المسند إليه وهو الضمير في قوله حباً في إطالة الكلام، أو ربما لم يكتف موسى بذكر المسند إليه بل أعقب ذلك بذكر أوصاف لم يُسأل عنها ليذكر نعم الله الكثيرة عليه.

أيضاً في قوله تعالى: "تَعْبُدُوا أَصْنَامًا فَتَنْظُرُ لَهَا عَافِينَ"⁽²⁾ فقد بسطوا الكلام ابتهاجاً منهم بعبادة الأصنام، واقتضاراً بمواظبتها، منحرفين عن الجواب المطابق المختصر؛ فقد كان يكفي أن يقولوا: "نعبد أصناماً".

وقد يكون ذكر المسند إليه، متصرفاً إلى "المتكلم" فيما إذا قصد تعظيم المسند إليه أو قصد التبرك بالمذكور، أو كان في ورود المذكور في الكلام تلذذاً لـ "المتكلم".⁽³⁾

ومن دواعي ذكر المسند التداولية أيضاً؛ التعريض بغباوة "السامع" واستخفاف بقدراته، أو أن المتكلم "يستلذ بذكره. وذكر المسند والمسند إليه يأتي به المتكلم معرفاً أو منكراً تبعاً للأغراض والمقاصد التي يبتغي تحقيقها

2-1- التعريف والتذكير: كان للتعريف والتذكير دور كبير في العملية الإسنادية لا تقل أهمية عن التقديم والتأخير والحذف. لذلك بحث علماء البلاغة بعمق في دواعي التعريف والتذكير، وقد ميزوا في درسه بين أنواع التعريف، فاستنبطوا دواعي للتعريف بالإضمار، وأخرى للتعريف بالعلمية، وأخرى للتعريف بالموصولية.

(1) سورة طه: الآية 17.

(2) سورة الشعراء: الآية 71.

(3) السكاكي: مرجع سابق، ص 268.

التعريف: يقول الشريف الجرجاني في حد التعريف: "هو ما خص واحدا بعينه من جنسه

كالمضمرة والأعلام وما عرف بالألف واللام والمضاف إلى أحدهما." (1)

2-1-1- التعريف بالإضمار: يرى البلاغيون أن مقام الحكاية يمثل المقام الأساسي في

الإضمار كقول الشاعر:

أَنَا الَّذِي تَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمْ لَا أَرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أَرُدُّ

أو مقام "خطاب" كقول الشاعر:

يَا ابْنَ الْأَكَارِمِ مِنْ عَدْنَانٍ قَدْ عَلِمُوا
أَنْتَ الَّذِي تُنْزِلُ الْأَيَّامَ مَنْزِلَهَا
وَتَالِدَ الْمَجْدِ بَيْنَ الْعَمِّ وَالْخَالِ
وَتُمْسِكُ الْأَرْضَ مِنْ خَسْفٍ وَزِلْزَالِ
أو إفادة عموم:

ضمير الخطاب حقه أن يكون مع مخاطب معين ثم يترك إلى غير معين، كما تقول: "فلان لئيم إن أكرمته أهانك، وإن أحسنت إليه أساء إليك"، ففي قولك هذا لا تريد مخاطباً بعينه، حيث يكون القصد من هذا هو أن تبين أن سوء معاملته لا تختص بواحد دون آخر؛ وكأنك قلت: "إن أكرم أو أحسن إليه؛ دون تعيين.

ومثله في القرآن الكريم قوله تعالى: "وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ" (2) على "العموم" قصداً إلى تقطيع حال المجرمين، وأنها قد بلغت من الظهور إلى حيث يمتنع خفاؤها ألبتة؛ فلا تختص رؤية راء دون راء بل كل من يتأتى منه الرؤية فهو مخاطب في هذا الخطاب، وقد تنبه "السكاكي" إلى شيوع هذه الظاهرة في القرآن الكريم بشكل واسع لأن فائدة القرآن لا تختص بمخاطبة بعينه أو شخص بعينه، وإنما تعم فائدته جميع المخاطبين دون تخصيص أو تعيين.

(1) الشريف الجرجاني (816هـ): التعريفات، المصدر السابق، ص221.

(2) سورة السجدة: الآية 12.

ويبرز أثر ضمير الشأن في بلاغة المتكلم، ومن أمثلة ذلك قول أبي فراس:
تسألني:

من أنت؟ وهي عليمة وهل بفتى مثلي على حاله نكر؟

يقول عبد القاهر في معرض الكلام عن ضمير الشأن وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه، والتقدمة له، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإعلام. وهي اعتبارات تداولية كما سبق الإشارة إليها

2-1-2- التعريف بالعلمية: من دواعي التعريف بالعلمية استحضاره بعينه للسامع أو لدلالة التعظيم، أو الإهانة والتحقير أو التلذذ والتبرك.

يقول "السكاكي": "وما الحالة التي تقتضي كونه علماً، إذا كان المقام مقام إحضار له بعينه في ذهن السامع ابتداء بطريق يخصه"؛ أي أن "المتكلم يقصد أن يحضره وببینه لـ "السامع"، كقوله تعالى: "تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ".

أو يكون في مقام أي قصد فيه المتكلم تعظيم أو تحقير اسم العلم المذكور، أو أن "المتكلم" يقصد التبرك، أو أنه يستلذ أو يحبذ ذكره، وهذه من المقاصد أو الأغراض البلاغية والتداولية في هذا الأسلوب البلاغي.

2-1-3- التعريف بالموصولية:

إن التعامل مع اسم الموصول يفترض وجود دلالة في الفضاء معروفة لدى "السامع" مسبقاً، بناء على علاقة سابقة بين طرفي عملية التكلم.

وهذه الدلالة تتحد بعناصر جملة الصلة في الكلام، لأن من شروط صلة الموصول "أن تكون معلومة للمخاطب في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول، لأن القصد من الصلة تعريف الموصول بما يعلمه المخاطب من حالة ليصح الإخبار عنه". (1)

(1) عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 30.

وكان تعامل السكاكي مع اسم الموصول بناء على "العرف اللغوي"، وهو ضرورة علم "السامع" مسبقاً بمفهوم الصلة، كي يصح استخدام اسم الموصول؛ فيرى أن اسم الموصول يستخدم في الكلام "من صح إحضاره في ذهن السامع بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب إلى مشار إليه، واتصل بإحضاره بهذا الوجه غرض مثل: أن لا يكون لك منه أمر معلوم سواه، أو لمخاطبك، فتقول: "الذي كان معك أمس لا أعرفه"، والذي كان معنا أمس رجل عالم فأعرفه"، أو "الذي في بلاد الشرق لا أعرفهم"، أو "لا تعرفهم أو لا نعرفهم"، (1) فينطلق "المتكلم" من المعلومات المشتركة بينه وبين "السامع"، وهو في هذا يشير إلى البعد التداولي لاستعمال اسم الموصول.

كما قد يستعمل اسم الموصول لأغراض ومقاصد تخص "المتكلم"؛ والذي قد يستهجن التصريح بالاسم فيشير إليه، كما قد يقصد زيادة التقرير كما في قوله تعالى: (وَرَأَوْنَهُ النَّيُّ هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ). (2)

ويحكي السكاكي عن شريح "أن رجلاً أقر عنده بشيء، ثم رجع ينكر، فقال له شريح: "شهد عليك ابن أخت خالتك"، أثر شريح التطويل ليعد التصريح بنسبة من الحماقة إلى المنكر، لكون الإنكار بعد الإقرار إدخالاً للعنق في ربة الكذب لا محالة أو للتهمة" (3).

ويشير السكاكي في قوله هذا إلى ما يعرف عند بعض التداوليين "بحفظ ماء الوجه"؛ فقد فضل شريح عدم التصريح كي لا يجرج "السامع"، بأنه أحق وقد أنكر بعد أن أقر بأنه كاذب؛ لذا فضل هذا الأسلوب من الحديث.

كما يروي حادثة أخرى لشريح نفسه؛ جاء فيها: "أن عدي بن رطأة أتاه ومعه امرأة له من أهل الكوفة يخاصمها، فلما جلس بين يدي شريح قال عدي: أين أنت؟ قال: بينك

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 272. التشديد من عندنا.

(2) المصدر نفسه: ص 273.

(3) المصدر نفسه: ص 274.

وبين الحائط. قال: إني امرؤ من أهل الشام. قال: بعيد سحيق. قال: وإني قدمت العراق. قال: خير مقدم. قال: وتزوجت هذه. قال: بالرفاء والبنين. قال: وإنها ولدت غلامًا. قال: ليهنك الفارس. قال: وأردت أن أقلها إلى داري. قال: المرء أحق بأهله. قال: قد كنت شرطت لها وكرها. قال: الشرط أملك. قال: اقض بيننا. قال: فعلت. قال: فعلى من قضيت؟ قال على ابن أمك.

عدل شريح عن لفظ "عليك" "لئلا يواجهه بالتصريح على ما يشق على المخاصم من القضاء عليه"،⁽¹⁾ حيث عدل أيضا في هذا المقام عن التصريح بقصده؛ كي لا يشق على "السامع" وذلك تأدبًا معه، وتعتبر هذه من شروط الخطاب التداولية وهي التأدب من قبل "المتكلم"، ومحاولته المحافظة على العلاقة بينه وبين "السامع".

كما يذكر السكاكي غرضًا آخر من وضع اسم الموصول موضع المسند إليه، وذلك في قوله: "أن تومئ بذلك إلى وجه بناء الخبر الذي تبنيه عليه، فتقول: الذين آمنوا لهم درجات النعيم، والذين كفروا لهم دركات الجحيم"؛⁽²⁾ فمدلول الصلة في الجملة الأولى هو أن الإيمان ينبئ بنوع الخبر الذي يتحدد في الثواب وحسن العاقبة، ومدلول الصلة في الجملة الأخرى وهو أن الكفر والعصيان يومئ أيضا بنوع الخبر الذي ينحصر في العقاب وسوء المصير.

غير أن الأمر قد لا يتوقف -كما يرى السكاكي- عند مجرد قصد الإشارة إلى نوع الخبر، وإنما يتعداه إلى تحقيق غاية أو أغراض و"مقاصد بلاغية" أخرى تترتب علي كالتعريض بالتعظيم، أو التعريض بالإهانة، أو بتعظيم شأن الخبر، أو بتحقيقه، أو

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 274.

(2) المصدر نفسه، ص 275.

بتحقيق، أو غير ذلك؛ كالقول في سياق التعريض بتعظيم المسند إليه "الذي يرافقك يستحق الإجلال والرفع، والذي يفارقك يستحق الإذلال والصفع".⁽¹⁾

ففي ذكر الصلة هنا بحكم المقام إشارة إلى نوع الخبر وعلو المكانة، ورفعتها ولكن ليس هذا هو المقصود، وإنما هو الانتقال من هذه الحالة إلى التعريض بتعظيم المسند إليه نفسه.

وكما قد يقصد "المتكلم" التعريض بالإهانة، والذي يتمثل في قلب الخبر في صورتين السابقتين بمعنى: "الذي يرافقك يستحق الإذلال والصفع، والذي يفارقك يستحق الإجلال والرفع".⁽²⁾

وبهذا المفهوم تصبح وظيفة "اسم الموصول" ليست فيما تحمله من دلالات بارزة على سطح الصياغة فحسب؛ بل بما تثيره من معاني ومقاصد تداولية؛ فهي تثير دلالات باطنية وغير مباشرة موازية للدلالة الأولى، وهي دلالة هلامية لا يستطيع "السامع" الإمساك بها بسهولة إلا بعد مراجعة الصياغة أكثر من مرة، وتأملها ملياً، ليستحضر من خلالها تعبيراً آخر موازياً لها، وقائماً في فضاء النص، تلك الدلالة الباطنية التي تمثل معنى "المتكلم" أو قصده، تلك الدلالة القائمة في ذهنه، والتي انطلق منها لبناء تركيبه اللغوي.

وبهذا فإن الدلالة الظاهرة والحرفية ليست مقصودة لذاتها، وإنما هي مجرد وسيلة لنقلنا من عالمها المباشر إلى عالم آخر أكثر انفتاحاً، يشير إلى قصد "المتكلم"، ومن بين هذه الدلالات والمقاصد: التعريض بتعظيم شأن الخبر؛ كقول الشاعر:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا
بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 274.

(2) المصدر نفسه: ص 274.

فهنا نرى أن هناك وظيفتين لاسم الموصول: الأولى الإشارة إلى أن الخبر من جنس الرفعة والبناء، وهذه ليست هي المقصودة، والأخرى: هي التعريض بتعظيم شأن الخبر الذي هو بيته، ورفعته، بحجة أن بانيه هو الذي سمك السماء بغير عمد، وهذه تمثل قصد الشاعر وغايته من هذا التركيب الكلامي؛ إلا أننا نشير أن هذه الدلالية الثانية قد نتجت وتولدت من الدلالة الأولى. (1)

وقد يقصد منه التعريض بتحقيق الخبر على نحو قول الشاعر:

إِنَّ التِّيَّ ضَرَبَتْ بَيْتًا مُهَاجِرَةً بِكُوفَةِ الْجَنْدِ غَالَتْ وَدَّهَا غُولُ

نرى أن في ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها، إيماء إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة، غير أن هذا الإيماء يحيل "السامع" إلى دلالة أخرى، وهي التعريض بتحقيق الخبر وتقديره، المتمثل في زوال المحبة وانقطاعها، وكان ذكر الصلة بمثابة البرهان والدليل على تحققه. (2)

وقد يتجاوز استخدام "اسم الموصول" لتحقيق أغراض تداولية تتعلق بـ "السامع"، حيث غاية "المتكلم" تنبيه "السامع" على خطأ قد وقع منه؛ كقول الشاعر:

إِنَّ أَلِيَّ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانُكُمْ يُشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا

فالشاعر ينبه أبناءه إلى خطئهم في الاعتقاد بأن هؤلاء القوم إخوانهم، لأنهم يضمرون لهم غير ما يظهرون، ويتمنون لهم الهلاك والدمار.

كما قد يقصد "المتكلم" تشويق "السامع" إلى الخبر يتمكن في ذهنه، ويتأثر به؛ حيث "يتوجه ذهن السامع إلى ما سيخبر به عنه منتظرا لوروده عليه، حتى يأخذ منه مكانه إذا ورد، كقوله:

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 274.

(2) المصدر نفسه: ص 275.

وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِّنْ جَمَادٍ (1)

وما يأتي التشويق هنا من الإبهام الذي يصاحب اسم الموصول، حيث يمكن رده إلى أكثر من مرجع محتمل وأنه يثير من الحيرة ما يشغل بال "السامع" فيجعله يتوق إلى معرفة الخبر.

2-1-4- التعريف بالإشارة:

وضع "اسم الإشارة" في اللغة للدلالة على شيء معين، ومدرك لدى "السامع" ولكن ذلك لا يتم إلا بوجود قرائن لغوية أو مقامية، تساعد على تحديد دلالاته وتعيينها، فـ "الضمائر جميعاً مفتقرة إلى القرائن باعتبارها شرطاً أساسياً لدلالاتها على معين، فـضمائر المتكلم والمخاطب والإشارة قرينتها الحضور، وأما ضمير الغائب فـقرينته المرجع المتقدم، إما لفظاً أو رتبةً أو هما معاً"؛ (2) ويعني ذلك أن قرينة اسم الإشارة الحضور عند التكلم، أي أن تكون حاضرة عند تداول الكلام.

لذا أدرك السكاكي أن أسماء الإشارة في التعبير الفني لا تستخدم للإشارة إلى شيء حسي، يمكن إدراكه من خلال "المقام" أو "السياق"، وإنما تستخدم لاستحضار دال سابع في فضاء النص، وهو المشار إليه في ذهن السامع، ولذا فهي ذات أبعاد تداولية، واسم الإشارة يحل محل المشار إليه (المسند إليه) "متى صح إحضاره في ذهن السامع بوساطة الإشارة إليه حسياً، واتصل بذلك ذاع مثل أن لا يكون لك أو لسامعك طريق إليه سواها، أو أن تقصد بذلك أكمل تمييز له وتعيين"؛ (3) وعبارة "السكاكي" تشير بوضوح إلى غياب

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 275.

(2) حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة العامة للكتاب، ط 2، 1979، ص 110.

(3) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 257-276.

المشار إليه عن سطح الصياغة، ودلالاتها الحرفية المباشرة، ووجوده في حيز خارجها، يمكن لـ "السامع" أن يستحضره، ويتمثله ذهنياً عند التعامل مع البنية الحرفية.

ويرى السكاكي أن فائدة اسم الإشارة، تتحقق عندما يكون هناك عقد بين "المتكلم" و"السامع"؛ أي أن كلا طرفي الخطاب على علم بهذا الدال المشار إليه وهذا يمثل المعلومات المشتركة بينهما، لكن هذا العقد يختل لأن الدال لا يحمل مدلولاً؛ إنما يتحول الدال هنا إلى إطار رمزي؛ فكما أن الرمز يشير إلى مرموز مجسد أو مرئي كذلك اسم الإشارة يحيل إلى مشار إليه مجسد أو مرئي لـ "السامع" أيضاً، وهذا الخلل في العقد بين "المتكلم" و"السامع" يأتي نتيجة لاحتياجات "السياق" و"المقام"، إذ تتقطع العلاقة التواصلية بين الطرفين، ولا يتبقى لاستعادتها سوى طريق الإشارة إليها، أو أن يتم تعديل هذا العقد بحيث يكون المستهدف منه تقديم المشار إليه في إطار مميز أو خاص، وفي هذا أو ذاك فإن التعامل مع اسم الإشارة يقتضي وجود معلومات سابقة، ⁽¹⁾ بمعنى أن الإشارة تتسلط على شيء قد تم التواضع عليه فعلا بين طرفي الخطاب؛ فعندما يقول الشاعر. ⁽²⁾

هَذَا أَبُو الْقَرِّ فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّلَمِ

لا يمكن أن تتحقق فاعلية الإشارة؛ إلا إذا كان أبو الصقر له حضور سابق في الفضاء الشعري، أو أن "السامع" على علم بهذا الشخص، وهنا يبرز دور الإشارة أيضاً التداولي.

واسم الإشارة؛ إذن يرتبط بالفضاء اللغوي، أو المقام الخارجي ارتباطاً أساسياً من خلال هوامشه الإضافية التي يقدمها على مستوى الزمان والمكان في القرب أو البعد أو

(1) محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، د ط، 2007، ص 104.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 276.

التوسط، ففاعلية اسم الإشارة -كما سبق وأن ذكرنا- لا تتحقق لها ناتج فعلي إلا في إطار السياق والمقام الخارجي.

كما قد استعمل "المتكلم" الإشارة لتحديد دلالات جديدة ومتعددة؛ يقول الشاعر: (1)

أُولَئِكَ قَوْمٌ إِنْ بُنُوا أَحْسَنُوا الْبِنَا وَإِنْ عَاهَدُوا أُوفُوا، وَإِنْ عَقَدُوا شَدُّوا

إن اسم الإشارة (أولئك) الذي يدل على البعد، لا يحيل إلى مشار إليه مدرك بالفعل، وإنما نراه غامضاً وغير محدد؛ فهو غير حاضر في الصياغة الحرفية الظاهرة، وإن كان حاضراً بالقوة، ويبقى على "السامع" أن يستحضره ذهنياً كي يسد الفجوة الدلالية التي حدثت بسبب غيابه الفعلي.

وتختلف الدلالات والمقاصد التي يحملها اسم الإشارة من مقام إلى آخر؛ فقد يقصد "المتكلم" في مقام ما العناية بتمييز المشار إليه، أو تحقيره أو تعظيمه، كقوله تعالى: "أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ"؛ (2) فاسم الإشارة (أولئك) حل محل الضمير الذي انزلق في فضاء الآية، والذي يعود على من تقدمت صفاتهم للدلالة على علو منزلتهم، والتنبيه على أنهم جديرون بما ورد بعد اسم الإشارة، وذلك في الآية التي قبلها والتي يقول فيها عز من قائل: "وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ" (3) لأن اسم الإشارة موضوع للدلالة على المشار إليه، والمشار إليه الذات الموصوفة بالأوصاف السابقة، وتعليق الحكم على موصوف يؤذن بعلو الوصف.

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 277.

(2) سورة البقرة، الآية 5.

(3) سورة البقرة، ص 4.

كما قد يقصد "المتكلم" إظهار "السامع" في حالة عجز وغباء، لأنه لا يصل بإدراكه إلا إلى المحسوسات كقول الفرزدق. (1)

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِنِّي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتُنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ

وقد صرح السكاكي بأنه قد يقصد باستخدام المسند إليه اسم الإشارة: "بيان حاله في القرب والبعد والتوسط، كقولك: هذا وذلك وذاك، ثم تتفرع على ما ذكر وجوه من الاعتبار، مثل أن تقصد كمال العناية بتمييزه وتعيينه"؛ (2) ويقصد تعيينه وتميزه للدلالة على أنه بؤرة الشعور لدى المتكلم، وينبغي أن يكون كذلك من القارئ أو السامع وذلك ليحقق وظيفة تداولية تعكس اهتمام المتكلم؛ كقول الفرزدق في زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طاب، لما أدعى هشام بن عبد الملك أنه لا يعرفه:

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطَأْتُهُ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحَلُّ وَالْحَرَمُ
هَذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللَّهِ كُلُّهُمْ هَذَا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
هَذَا ابْنُ فَاطِمَةَ إِنْ كُنْتَ جَاهِلُهُ بجده أنبياء قد ختموا (3)

كما يشير السكاكي إلى مقام آخر، يستخدم فيه "المتكلم" المسند إليه اسم الإشارة الدال على القرب، وذلك قصد تحقيره واسترداله، كما في قول عائشة: "يا عجباً لابن عمرو هذا !!؛ محقرة له، وهو عبد الله بن عمرو بن العاص. (4)

كما يقصد "المتكلم" ببعده (أي استخدام المسند إليه اسم الإشارة المكاني المشير إلى بعيد) تعظيمه كما تقول في مقام التعظيم: "ذلك الفاضل"، و"أولئك الفحول"، وكقوله عز وجل: "الْمَ ذَلِكَ الْكِتَابُ"؛ (5) وذلك للإشارة إلى بعده -أي القرآن الكريم- درجة.

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 277.

(2) المصدر نفسه، ص ص 276-277.

(3) عبد العزيز قليقيلة عبده، البلاغة الاصطلاحية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط4، 2001 ص 214.

(4) السكاكي، مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 277.

(5) سورة البقرة، الآية 1-2.

وأيضاً في قول امرأة العزيز عن سيدنا يوسف عليه السلام؛ فيما يحكيه جل وعلا: **قَالَتْ فَذَلِكُنَّ**،⁽¹⁾ فلم تقل: فهذا، وقد كان يوسف حاضراً؛ رفعاً لمنزلته في الحسن، واستحقاق أن يحب ويفتن به، واستبعاداً لمحله.

كما قد يقصد أيضاً من بعده التعظيم، كقوله تعالى: **وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا**،⁽²⁾ كما قد يكون القصد خلاف ذلك؛ أي التحقير؛ كمثل قول: "ذلك اللعين".⁽³⁾

2-1-5- التعريف باللام:

تأتي "لام التعريف" في سياق الإشارة إلى معهود بين "المتكلم" و"المخاطب"، و"كان المسند إليه حصة معهودة ومن الحقيقة، كما إذا قال لك قائل: "جاءني رجل من قبيله كذا"، أو رجالان أو رجال، فنقول له: "الرجل الذي جاءك أعرف" أو الرجلان اللذان جاءك أو الرجال الذين جاءوك"⁽⁴⁾ وقد تحمل معنى الحبس؛ كقولنا الرجل خير من المرأة، وقد ترد محتملة المعنيين معا كما في قوله تعالى: **"وَإِذَا قِيلَ لَهُم آمَنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ"**.⁽⁵⁾ فالام تصح أن تكون للعقد أو للجنس. التعريف بالام ممارسة معيارية تتطلب حضور طرفي التواصل المتكلم والسامع.

2-1-6- تعريف المسند إليه بالإضافة:

يأتي التعريف بالإضافة للإيجاز وهي عملية يفرضها المقام أو السياق على "المتكلم"، من حيث لم يكن لـ "المتكلم" إلى إحضاره المعرف في ذهن السامع طريق سوى ذلك، كقولك: "غلام زيد"، إذا لم يكن عندك منه شيء سواه، أو عند سامعك، أو طريق سواه أخصر. والمقام مقام اختصار؛ أي أن المقام يتطلب الاختصار، وبذلك يبني

(1) سورة يوسف، الآية 32.

(2) سورة الزخرف، الآية 72.

(3) السكاكي: مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 278.

(4) المصدر نفسه، ص 280.

(5) سورة البقرة، الآية 13.

"المتكلم" كلامه من العوم لدى "السامع"، وهذا يعكس البعد التداولي لهذا الاستعمال، "ويسجل ذلك لأغراض تتم بحضور المتلقي حيث تكون الإضافة هي الطريق القصر لتثبيت المسند إليه في ذهن المتلقي". (1)

كما قد تكون إضافته لتحقيق قصد آخر؛ مثل أن تكون إضافته تفيد الحث على فعل شيء وذلك ملحوظ في قوله تعالى: لا تضار والده بولدها". (2)

فإضافة الولد إلى والدته حثا واستعطافا لها على ذلك. وقد تغني عن التفصيل المتعذر، كما في قول الشاعر:

قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أَمِيمَ أَخِي فَإِذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي

فالإضافة في (قومي) أغنت عن تفصيل مرجوع؛ وذلك لأن التفصيل يقتضي الإفصاح بأسمائهم ودمها.

2-1-7-المسند إليه معرفة موصوفة:

الحال أو المقام الذي يقتضي؛ فهي إذا أراد "المتكلم" الكشف وإظهار المسند إليه؛ أي أن "المتكلم" يقصد وإيضاحه لـ "السامع"؛ كالقول: "الجسم الطويل العريض العميق تحتاج إلى فراغ يشغله". (3)

2-2-التكثير:

ويقابل التعريف بكل طرقه التكثير للمسند إليه، الذي يأتي كذلك؛ لأن قصد المتكلم إفادة معنى النكرة.

(1) عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002 ص 300.

(2) سورة البقرة، الآية 233.

(3) عبد القادر عبد الجليل، مرجع سابق، ص 300.

(3) السكاكي، مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 284.

والحالات التي تقتضي تكرير المسند إليه؛ هي أن يكون المقام غير صالح للتعريف "إما لأنك لا تعرف منه حقيقة إلا ذلك القدر، وهو أنه رجل، أو تتجاهل وترى أنك لا تعرف منه إلا جنسه، كما إذا سمعت شيئاً في اعتقادك فاسداً عن هو مفتر كذاب، وأردت أن تظهر لأصحاب لك سوء اعتقادك به، قلت: هل لكم في حيوان على صورة إنسان يقول: كيت وكيت؟ متقاديا أن تقول في فلان فتسميه، كأنك تعرف منه، ولا أصحابك، إلا تلك الصورة، ولعله عندكم أشهر من الشمس"؛⁽¹⁾ فيقصد "المتكلم" بتكرير المسند إليه تجاهله.

كما قد يقصد بالتكرير التهويل والتعظيم؛ كمثّل قوله تعالى: "فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ"؛⁽²⁾ دون أن يقول: "بحرب من الله ورسوله".

وقد يفيد التكرير معنى التقليل، ومثاله في قوله تعالى: وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر." ⁽³⁾

ويرجع صاحب (خصائص التركيب) التكرير في لفظة رضوان إلى إفادة التقليل فالمعنى وقليل من رضوان الله أكبر من كل نعيم. ⁽⁴⁾

3- التقديم والتأخير:

التقديم والتأخير قرين تحويل اللفظ من مكان إلى آخر. وهو الأصل فيه، وهذا التغيير يفترض وجود أصل للكلام يحول عنه، وتكون آلية التقديم والتأخير بمثابة قائمة

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 287.

(2) سورة البقرة، الآية 279.

(3) سورة التوبة، الآية 72.

(4) محمد أبو موسى: خصائص التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط3 1980.

للتحولات التي يمكن أن تنتج عن التغير الحادث في القاعدة الأصل، إذ التقديم والتأخير هو الانحراف عن هذه القاعدة.¹ هذا الانحراف الذي يتم وفق أسس وضوابط وأغراض.

وفيه يقول الجرجاني: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية لا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك، ولطف عندك، أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان..."⁽²⁾

ومن الحالات التي تقتضي تقديم المسند إليه على المسند إذا كان ذكره أهم، إما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه، وإما متضمناً للاستفهام.⁽³⁾

وقد يكون في تقديمه اعتبارات تداولية أخرى تتعلق باهتمام "السامع":

➤ كأن يكون في تقديمه تشويقاً للسامع إلى الخبر ليتمكن في ذهن، ويتأثر به؛ كمثل قولك: "صديقك فلان الفاعل الصانع رجل صدوق".

➤ وإما للتفاؤل فتقدمه إلى "السامع" لتسره أو تسوؤه؛ مثل أن تقول: "سعيد بن سعيد في دار فلان" و"سفاك بن الجراح في دار صديقك".

➤ وإما لأن كونه متصفاً بالخبر يكون هو المطلوب؛ أي أن "السامع" يطلبه؛ أي لتحقيق وظيفة تداولية؛ كما إذا قيل لك كيف الزاهد؟؛ فتقول: "الزاهد يشرب ويطرب".

➤ قد يكون تقديم "المسند" قصد تشويق "السامع"، كقول الشاعر: ⁽⁴⁾

وَكَاالنَّارِ الْحَيَاةُ، فَمَنْ رَمَادَ أَوَاخِرُهَا، وَأَوَّلُهَا دَخَانُ

(1) المبروك زيد الخير: العلاقات الإسنادية في القرآن الكريم-دراسة نحوية بلاغية، دار الوعي للنشر والتوزيع، روية الجزائر، ط 1، 2011، ص 159

(2) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 127

(3) السكاكي: مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 291.

(4) المصدر نفسه، ص 324.

فكان لتقديم المسند (كالنار) على المسند إليه ما يشوق "السامع" إلى معرفة ما بعدها، لما تشعر به كلمة النار من جليل الخطر، وندرة توقع "السامع" لما ينلونها في هذا المقام.

وإما لاعتبار يعود إلى "المتكلم" لحالته النفسية والذهنية؛ وذلك لتوهم أنه لا يزول عن خاطر، أو إنه يستلذ؛ فهو إلى الذكر أقرب، كما قد ينبئ تقديمه عن التعظيم". أما تقديم المسند (الخبر) على المسند إليه (المبتدأ تشويق "السامع" إلى ذكر المسند، كقوله: (1)

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى، وأبو اسحق، والقمر

فالشاعر عندما أراد أن يلفت انتباه "السامع" إلى مكانة الممدوح، ويشوقه إلى معرفته أحدث تحريكاً لعناصر الصياغة، قدم فيها الخبر النكرة على المبتدأ، لتكون معرفة "السامع" بالخبر أولاً دافعاً قوياً إلى تعقله بمعرفة المسند إليه، وخاصة بعد أن قيد الخبر بصفات تبعث على الغرابة والعجب؛ فقوله: "ثلاثة" خبر مقدم، ووصفه بالإشراق الذي أسند إلى الدنيا، وجعل سبب إشراق الدنيا بسبب بهجة تلك الثلاثة، فاشتاقت النفوس إلى معرفة من ببهجته تشرق الدنيا وهو المسند إليه الذي هو قوله "شمس الضحى، وأبو اسحق، والقمر".

وقد اشترط السكاكي في هذا السياق تطويل الكلام في المسند وإلا لم يتحقق ذلك الحسن، (2) وكأنه يرى أن تقديم المسند في هذا المقام لا يكفي وحده لإفادة التشويق، وإنما لابد أن يتضافر معه السياق اللغوي والقرائن المعنوية، وهذه لفظة ذكية إلى تجاوز ربط

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 324.

(2) المصدر نفسه: ص 325.

وظائف التقديم بالصورة اللفظية إلى ربطها بالسياق الذي تتصافر فيه عدة قرائن إفادة المعنى المقصود. (1)

من بين الحالات التي تقتضي التقديم والتأخير مع الفعل؛ وجود فعل وعالم به، لكنه مخطئ في فاعله أو في تفصيله، وأنت تقصد أن ترده إلى الصواب لخطأ في اعتقاده؛ كما تقول: "أنا سعييت في حاجتك"، "أنا كفيت ما همك"، كما يقصد "المتكلم" الادعاء بانفراده بذلك الفعل، وذلك كما في قولك: "أنا كفيت ما همك وحدي"، وذلك تحقيق لغرض تداولي؛ وهو تصحيح اعتقاد السامع الذي يعتقد المتكلم أنه مخطئ فيه.

وفي قولك: "سعييت في حاجتك" أو "سعييت" أنا في حاجتك "يجب أن يكون عند السامع مع وجود سعي في حاجته، وقد وقع خطأ منه في موجهه أو تفصيله، فتقصد إزالة الخطأ، بل إذا قتله ابتداءً مفيداً أن وجود السعي في حاجته منك غير منسوب بتجاوز أو سهو أو نسيان، صح؛" (2) وهذا يعكس الخصائص التداولية لهذا الأسلوب البلاغي.

ومثاله ما جاء في كتابه العزيز عن قوم شعيب: "وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعِزٌّ"؛ (3) أي العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنت؛ لكونهم من أهل ديننا ولذلك كان جواب قال عليه السلام: "أَرْهَطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ"؛ (4) أي من نبي الله ولو أنهم كانوا قالوا: "وما عززت علينا"؛ لم يصح هذا الجواب ولا طابق القصد. (5)

حالة أخرى في المقام نفسه يكون فيه "السامع" معتقدا أنك عرفت إنسانا غير زيد وأنت تقصد رده (أي السامع) إلى الصواب فنقول: "زيداً عرفت"، وإذا قصدت زيادة تأكيد وتقرير ذلك لـ "السامع"؛ قلت: "زيداً عرفت لا غيره".

(1) محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والاسلوبية عند السكاكي، جامعة الأزهر، غزة، د ط، 2007، ص 182.

(2) السكاكي، المصدر السابق، ص 238.

(3) سورة هود، الآية 91.

(4) سورة هود، الآية 92.

(5) السكاكي: المصدر السابق، ص 238.

أما إذا ظن "المتكلم" أن "السامع" ظن ظناً فاسداً؛ أي اعتقاداً خاطئاً؛ وهو أنه يعتقد أنه قد ضرب عمرًا بدل زيد؛ فإنه يقول: "زيدًا ضربت"؛ فيقدم المفعول به عن الفعل؛ وذلك لقصد تداولي، فهو راجع لتصحيح اعتقاد "السامع".

ومثال آخر في هذا المقام وهو أن يعتقد السامع أن زيدا مضروب من قبل غيره؛ فيقول: المتكلم: "أنا ضربت زيدا." ومقام آخر؛ يكون فيها "السامع" يعتقد أن زيد مضروب من قبل غيره؛ فيقول: "المتكلم": "أنا ضربت زيدا".⁽¹⁾

وأیضا "إذا قلت: "بزید مررت". أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد، فأزلت عنه الخطأ مخصصاً المرور بزيد دون غيره؛⁽²⁾ وهذا يؤكد أن للتخصيص أبعاداً تداولية. والتخصيص لازم التقديم، ولذلك تسمع أئمة علم المعاني في معنى: "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ"⁽³⁾ يقولون نخصك بالعبادة، ولا نعبد غيرك، ونخصك بالاستعانة لا نستعين بأحد سواك.

وعن فائدة التقديم "كما عرفت إن حالة التقديم هو أن ترى سامعك يعتقد وقوع فعل وهو مصيب في ذلك، لكنه مخطئ في الفاعل أو المفعول أو غير ذلك من مقيدات الفعل، وأنت تقصد رده إلى الصواب"،⁽⁴⁾ وفي عبارته نلاحظ البعد التداولي.

كما يمكن رد التقديم إلى "المتكلم" والحالة النفسية والانفعالية، وذلك أن بتقديمه والاهتمام بشأنه لكونه في نصب عينيه وأن التفات خاطره إليه في التزايد؛ "كما تجدك إذا وارى قناع الهجر وجه من روحك في خدمته، وقيل لك: ما الذي تتمنى؟ تقول: وجه الحبيب أتمنى، فتقدم".⁽⁵⁾

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 339.

(2) المصدر نفسه، ص 339.

(3) سورة الفاتحة، الآية 5.

(4) السكاكي، المصدر السابق، ص 341.

(5) المصدر نفسه، ص 342.

كما أن في "التقديم" يراعى حال المخاطب أو "السامع"؛ وفي هذا المقام يقول السكاكي: "كما إذا أخذت في الحديث، وتوهمت لقرائن الأحوال من أنت معه في الحديث ملتفت الخاطر إلى معنى ينتظر مساقك الحديث إمامك به، فيبرز ذلك المعنى عندك في معرض أمر يتجدد في شأنه التقاضي ساعة فساعة، فكما تجد له مجالا في الذكر صالحا تتوقف أن تذكره، مثل ما تقول لصاحبك: أعجبني المسألة الفلانية من كتابك، وتأخذ في كتب وذيت.. وله كتاب آخر فيه مسائل، فتحدث أن كتابه الآخر واقع الآن في ذهنه، وهو كالمنتظر: هل تورد في الذكر، فتقول: وأعجبني من كتابك الآخر المسألة الفلانية فتقدم المجرور على المرفوع"؛⁽¹⁾ ومن عبارة السكاكي نلاحظ أن التقديم يرجع إلى ما يعتقد أو يتوقع "المتكلم" (وذلك من خلال المقام والقرائن الحالية والمقامية المحيطة به أثناء الحديث) أن في تقديمه ما يهم "السامع" ويتوقع منه أن يذكره، أي أن يراعي حال "السامع" في تقديمه، وهنا أيضا يظهر الجانب التداولي بوضوح.

وفي مثال يوضح به هذه الحالة يقول: "قال عز وجل في سورة القصص عن موسى عليه السلام: **وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى**"⁽²⁾ فذكر المجرور بعد الفاعل وهو موضعه، وقال في سورة يس وفي قصة عيسى عليه السلام: **وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى**".⁽³⁾ فقدم ما كان أهم، يبين ذلك أنه حين أخذ في قصة الرسل، اشتمل الكلام على سوء معاملة أصحاب القرية لهم، وأنهم أصروا على تكذيبهم، وانهمكوا في غوايتهم مستشرين على باطلهم، فكان مظنة أن يعلن السامع على مجرى العادة، تلك القرية قائلا: ما أنكدها تربة، وما أسوأها منبتا، ويبقى مجيلا في فكره: أكانت تلك المدرة بحافاتها كذلك، أم كان هناك قطر دان أو قاص منبت خير، منتظرا لمساق الحديث، هل يلم بذكره؟ فكان هذا العارض مهماً فكما جاء موضع له صالح ذكر، بخلاف قصة

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 343.

(2) سورة القصص، الآية 20.

(3) سورة يس، الآية 20.

موسى"؛⁽¹⁾ وهنا أيضا التقديم جاء لغاية تداولية وهي ما كان ينتظره "السامع" من "المتكلم" في مساق حديثه.

➤ تأكيد المسند إليه:

وفي هذه الحالة يقول السكاكي: "الحالة التي تقتضي تأكيده: فهي إذا كان المراد أن لا يظن بك السامع في حملك ذلك تجوزاً أو سهواً أو نسياً، كقولك: عرفت أنا وعرفت أنت، عرف زيد أو نفسه، أو عينه" ⁽²⁾؛ حيث يراعي موقف السامع وعلاقته به.

➤ عطف المسند إليه: الحالة التي تقتضي العطف هي أن يكون قصد "المتكلم" تفصيل المسند ولكن مع الاختصار، كقولك: "جاء زيد وعمرو وخالد".

كما قد يكون قصده رد "السامع" عن الخطأ في حكمه؛ كقولك: "جاءني زيد لا عمرو" لمن يعتقد أن عمراً جاءك دون زيد، أو أنهما جآك معاً؛ حيث يحاول "المتكلم" أن يغير اعتقاده.

أو كان القصد الشك فيه أو التشكيك؛ كقولك: "جاءني زيدا أو عمرو"، أو كان القصد من ذلك التفسير لقولك: "جاءني أخوك أي زيد". ⁽³⁾

➤ قصر المسند إليه على المسند: ويحدد السكاكي الحالة التي تقتضي قصر

المسند إليه على المسند: (فهي أن يكون عند السامع حكم مشوب بصواب الخطأ، وأنت تريد تقرير صوابه ونفي خطئه، مثل أن يكون عند السامع: "أن زيد متمول وجواد"، فتقول له: "زيد متمول لا جواد"، ليعرف أن زيد مقصوراً على التمويل). ⁽⁴⁾

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 344.

(2) المصدر نفسه: ص 284-285.

(3) المصدر نفسه: ص 286.

(4) المصدر نفسه: ص 287.

ويتضح أكثر؛ فيما يحكي عن اليهود؛ في قوله تعالى: "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ"؛ ⁽¹⁾ أي يقولون: نحن مقصرون على الصلاح لا يتأتى منا أمر سواه.

وجميع ما ذكرنا في هذه المقتضيات تمثل ما يسمى عند السكاكي بمقتضى الظاهر؛ إلا أن المسند إليه قد يخرج "لا على مقتضى الظاهر"، وذلك لتحقيق مقاصد ومعاني تداولية.

فوضعه اسم الإشارة موضع الضمير، قد يقصد في ذلك التهكم والسخرية من "السامع"، كما إذا كان فاقداً للبصر، وذلك لتحقيق وظائف تداولية.

- لتنبية لكمال بلادة وغباء "السامع"، بأنه لا يميز بين المحسوس بالبصر وغيره.
- أو لاختبار كمال فطنة "السامع" وذكائه، وبعد غور إدراكه؛ بأن يدرك غير المحسوس بالبصر عنده، كالمحسوس من غيره، أو قصد ادعاء أنه ظهور المحسوس بالبصر؛ كقول الشاعر:

تعاللت كي أشجى، وما بك علةً تريدين قتلي، قد ظفرت بذلك

فاسم الإشارة (بذلك) يوحى بتجسد الأمر المعنوي (القتل)، وتحققه في صورة محسوسة مدركة، وذلك على الرغم من أن المشار إليه غير متحقق فعلاً؛ أو غير موجود في الواقع لكن "الشاعر" استطاع أن يستغل دلالة اسم الإشارة الحسية في تأكيد المعنى، واستحضاره في صورة محسوسة أمام "السامع". ⁽²⁾

كما أشار السكاكي إلى حالة أخرى يوضع فيه المضمرة موضع المظهر، كقولك: "هو زيد عالم"، وقولك: "هي هند مليحة"، وذلك "ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه وذلك

(1) سورة البقرة، الآية 11.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 294.

أن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرًا لعقبى الكلام كيف تكون، فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه، وهو السر في التزام تقديمه، قال الله تعالى: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ"⁽¹⁾ وقال: "فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ"⁽²⁾، كما يوضع المظهر موضع المضمّر إذا أريد تمكين نفسه زيادة تمكين⁽³⁾، فالمتكلم يلجأ إلى استخدام الضمائر بطريقة تؤدي إلى غموض دلالتها مؤقتًا قبل اكتمال الكلام، مما يجعل "السامع" في ترقب وتيقظ لمعرفة إحالة الضمير، ومن ثم يتمكن الكلام في نفسه أبلغ تمكن.

كما يوضع المظهر موضع المضمّر، إذا أريد تمكين نفسه زيادة تمكين كقوله: إن تسألوا الحق نعط الحق سائله؛ وقوله عز قائل: (الله الصَّمَدُ)، بعد قوله: (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ).

كما قد يستعمل "المتكلم" الاسم الظاهر بدل ضمير التكلم، كالخلفاء حين قولهم: "أمير المؤمنين يرسم لك" بدل: "أنا أرسم لك"، وذلك قصد إدخال الروعة في ضمير "السامع" وزيادة المهابة، أو تقوية داعي المأمور، أو قصد الاستعطاف كقولك: "أيسرك يتضرع إليك"؛ مكان: "أنا أتضرع إليك"، ليكون أدخل في الاستعطاف.⁽⁴⁾ ثم يشير السكاكي على نمط آخر من الكلام يخرج المسند فيه؛ لا على مقتضى الظاهر، وسمي السكاكي هذا النمط من الكلام "بالقلب"، وهي شعبة من الإخراج لا على مقتضى الظاهر ولها شيوع في التراكيب، وهي مما يورث الكلام ملاحه.⁽⁵⁾

(1) سورة الإخلاص: الآية 1-2.

(2) سورة الحج: الآية 46.

(3) السكاكي: مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 294-295.

(4) المصدر نفسه: ص 295.

(5) المصدر نفسه: ص 312.

كما قد يخرج المسند لا على مقتضى الظاهر، و"هذا النمط سمي فيما بيننا بالقلب، هي شعبة من الإخراج لا على مقتضى الظاهر ولها شيوع في التراكيب، وهي مما يورث الكلام ملاحه".⁽¹⁾

ويقول السكاكي: "واعلم أن مستودعات هذا الفن لا تتضح إلا باستبراء زناد خاطر وقاد، ولا تتكشف أسرار جواهرها إلا لبصيرة ذي طبع وقاد، ولا تضع أزمته إلا في راکض في حلبتها إلى أنأى مدى، باستفراغ طوق متفوق أفويق استنباتها بقوة فهم، ومعونة ذوق مولع من لطائف البلاغة بما يؤثرها القلوب بصفايا حباتها، وتنتثر عليها أفئدة مصاقع الخطباء خبايا محباتها"⁽²⁾ حيث يصرح بقوله هذا إلى أن هذا الأسلوب في البلاغة والحديث؛ لا يكون إلا من "متلقي" أو "سامع" له خصوصية؛ فيحب أن يكون ذا فطنة وذكاء، لكي يكشف أسرارها ومعانيها، بالإضافة إلى الذوق عالي في لمعرفة لطائف البلاغة.

فلاحظ أن إخراج الكلام على مقتضى الظاهر له بعد تداولي، راجع للتأثير الذي يحدثه في نفس "السامع"، وبتوليده لمعاني جديدة نابعة من قصد "المتكلم".

وفي ذلك يقول د. بلحبيب رشيد: التقديم والتأخير نمطان يعبران عن حالة بلاغية عامة، تحكم شكل البنية الإسنادية، فلا يقدم ولا يؤخر أي عنصر إلا حين يكون الترتيب نابعا من شروط تداولية عميقة، تتكلف بمطابقة المقام للمقام في المركب الذي طرأت عليه أحوال التقدم أو التأخر.⁽³⁾

(1) السكاكي: مفتاح العلوم المصدر السابق، ص314.

(2) المصدر نفسه، ص 356.

(3) بلحبيب رشيد: ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو، منشورات كلية الآداب جامعة محمد الأول، وجدة المغرب، ط1، 1998، ص258.

4-الالتفاتات:

جاء مصطلح "الالتفاتات" البلاغي بوصفه الانتقال في الكلام من أسلوب إلى أسلوب، متصلاً بمعناه اللغوي، وهو ما أوضحه ضياء الدين بن الأثير (637 هـ)؛ بقوله: "وحقيقته مأخوذة من التفات الإنسان عن يمينه وشماله؛ فهو يقبل بوجه تارة كذا وتارة كذا، وكذلك يكون هذا النوع من الكلام خاصة، لأنه ينتقل من صيغة إلى صيغة، كالانتقال من خطاب إلى خطاب حاضر إلى غائب، أو من خطاب غائب إلى حاضر، أو من فعل ماض إلى فعل مستقبل، أو من مستقبل إلى ماض أو غير ذلك".

أما السكاكي يعرف هذا النوع من الكلام؛ بأنه "نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة، لا يختص المسند إليه، ولا هذا القدر، بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها ينتقل كل واحد منها إلى الآخر، ويسمى هذا النقل التفاتاً عند علماء المعاني، والعرف يستكثرون منه ويرون الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب أدخل في القبول عند السامع وأحسن نظرية لنشاطه وأملاً باستدرار إصغائه"⁽¹⁾.

والسكاكي في عبارته يشير إلى البعد التداولي للالتفاتات، وذلك من خلال تأثيره في "السامع". وبذلك تنبه السكاكي للبعد التداولي لهذا الأسلوب؛ حيث "يكتسب الالتفات تداوليته من تغيير الأساليب والصيغ الزمنية والمكانية والكلمات، أضف إلى ذلك التجنيس في الكلمات والتلوين في الألفاظ والحروف لمباغطة المتلقي والتأثير فيه بنقله من قضية إلى قضية"⁽²⁾.

(1) محمد سويرتي، اللغة ودلالاتها: تعريف تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر، الكويت، ع3، مارس 2000، ص 44.

(2) ابن الأثير: المثل السائر، ج3، ص03.

كما تتضح وظيفة تداولية أخرى للالتفات في قوله: "متى أختص موقعه بشيء من ذلك، كساه فضل بهاء ورونق، وأورث السامع زيادة هزة ونشاط، ووجد عنده من القبول أرفع منزلة ومحل، إن كان ممن يسمع ويعقل"⁽¹⁾ وهنا يشير إلى نوع معين من السامعين والمتلقين حيث قال: "ممن يسمع ويعقل"، حتى تحدث القبول لدى "السامع"، ويتأثر بها.

كما ربط علماء البلاغة ربطاً دقيقاً بين ظاهرة "الالتفات" وبين حالات "السامع" المتفاوتة؛ إذن إن "السامع" عندما يلقي عليه الكلام لا يبقى على حالة واحدة مطردة، وإنما بمعايشته لمقام وسياق الكلام، واندماجه في الحالة الشعورية التي يصدر عنها القول، يتحول من حال إلى حال، تبعاً لتبدل أحوال "المتكلم"، وتفاوت مشاعره مع كل موقف من مواقفه؛ فـ "إن المرء إذا أخذ في استحضار جنيات جانٍ متنفلاً فيها عن الإجمال إلى التفصيل، وجد من نفسه تفاوتاً في الحال بيئاً لا يكاد يشبه آخر حاله هناك أولها".⁽²⁾

وقد أوضح السكاكي ذلك بالتمثيل لحال "المتكلم" مع من له جنيات في حقه يقول: "أو ما تراك إذا كنت في حديث مع إنسان، وقد حضر مجلسكما من له جنيات في حقك، كيف تصنع؟ تحول عن الجاني وجهك، وتأخذ في الشكاية عنه إلى صاحبك، تنبه الشكوى معدداً جنایاته واحدة فواحدة، وأنت فيما بين ذلك واجد مزاجك يحمي على تزايد، يحرك حالة لك غضبية تدعوك إلى أن توابث ذلك الجاني وتشافهه بكل سوء، وأنت لا تجيب، إلى أن تغلب، فتقطع الحديث مع صاحب، ومباثتك إياه، وترجع إلى الجاني

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 299.

(2) المصدر نفسه: ص 299.

مشافهاً له: بالله، قل لي: هل عامل أحد مثل هذه المعاملة؟ هل يتصور معاملة أسوأ مما فعلت...". (1)

ففي حالة تعدد جنايات الجاني استخدم "المتكلم" ضمير الغائب، الذي يوحي بتغييبه له، وانصرافه عنه وإنكاره، ولكن عندما ازدادت حالته توترًا مع ذكر تلك الجنايات، تحولت حركة الصياغة من مقام الإخبار بضمير الغائب إلى مقام الخطاب، لإصاق تلك الجنايات به مباشرة ومواجهته عن قرب؛ أي أن لالتفات أو العدول هنا عن ضمير الغائب إلى ضمير المخاطب جاء مساهمًا لحال المتكلم من ناحية، ولحال "السامع" الخاص الذي ارتكب الجنايات من ناحية أخرى.

كما يتجلى ربط السكاكي بين أسلوب "الالتفات" وحال "المتكلم" النفسية في تحليله لهذه الأبيات:

تطاول ليلك بالأثمدِ	ونام الخلي ولم ترقدِ
وبات وباتت له ليلة	كليلة ذي العائر الأرمد
وذلك من نبأ جاعني	وخبرته عن أبي الأسود

التفت في البيت الأول من التكلم الذي يقتضيه المقام إلى الخطاب بقوله: "ليلتك، لن ترقد"، ثم انتقل من الخطاب إلى الغيبة في البيت الثاني بقوله: "بات، وباتت له"، والالتفات الثالث تمثل في الانتقال من الغيبة إلى التكلم في البيت الثالث بقوله: "جاعني، خبرته".

يرى السكاكي أن الشاعر في التفاتته من ضمير المتكلم إلى المخاطب إلى الغائب ثم إلى المتكلم، كان مساهمًا للتوتر الشعوري الداخلي في نفسه، الذي يتأرجح بين حالتي

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 300.

الثوران والهدوء، وبين الإقبال والإدبار، وكان يمكنه أن لا يلتفت البتة، وذلك أن يسوق الكلام على الحكاية في الأبيات الثلاثة فيقول:

تطاول ليلي بالأثمد ونام الخلي ولم أرق
وبت ويات لنا ليلة

أو أن يلتفت نوعاً واحداً فيقول:

وبت ويات لكم...

وذلك من نأ جاءكم وخبرتم عن أبي الأسود

ولكن لما كان الأمر يتعلق بذات "المتكلم"، وحالتها الشعورية التي بلغت درجة عظيمة من التوجع والتألم، وأراد أن يعبر عن فظاعة مأساته، وبلوغ أثرها في نفسه، التفت في البين الأول مبينا أن نفسه وقت ورود النبأ عليها ولهمت وله الثكلى، فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي إلا بتجع الملوك له، وتخزنهم عليه، وأخذ يخاطبه ب: "تطاول ليلك تسلياً".

وفي التفاته الثاني إشارة إلى أن المتحزن تحزن صدقاً، ولذلك خاطبه بأنه لا يتفاوت الحال عنده خاطبتك أم لم أخاطبك.

وفي التفاته الثالث دليل على أن جميع ذلك إنما كان يخصه وحده دون سواه. (1) ويطرح السكاكي تعليقات أخرى محتملة لصور الالتفات في الأبيات، تؤكد حرصه على ربط النص بـ "المتكلم"، وأن أي مسلك تعبيري لابد أن يكون نابعا من ذات "المتكلم" ومعبراً عنها، فيقول معللاً الالتفات الأول "بأن ذلك النبأ أطار قلبه وأبار لبه، وتركه حائراً فما فطن معه لمقتضى الحال من الحكاية فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 302-303.

الدائر في مجاري أمور الكبار أمرا ونهيا، والإنسان إذا دهمه ما تحار له العقول وتطير له الألباب، وتدهش معه الفطن، لا يكاد يسلم كلامه عن أمثال ذلك.

وفي التفاته الثاني: ما يدل على أنه بعد الصدمة الأولى حين أفق شيئا مدرگا بعض الإدراك ما، وجد النفس معه، فبنى الكلام على الغيبة قائلا: "وبات وباتت له".

أما التفاته الثالث: فيدل على اختصاصه بتلك المأساة دون غيره.

والصورة الثالثة المحتملة لتعليل أساليب الالتفات الفائتة، أوضحها السكاكي بأنه نبه في التفاته الأول على أن نفسه حين لم تثبت، ولم تتصبر غاظه ذلك، فأقامها مقام المستحق للعتاب قائلا له على سبيل التوبيخ والعر: تطاول ليلك... وفي الثاني، على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب، فحين سكت عنه الغضب بالعتاب الأول فإن سورة الغضب بالعتاب تتكسر ولَّى عنها الوجه وهو يدمدم قائلا: وبات وباتت له... وفي التفاته الثالث على ما تقدم. (1)

ويتضح مما سبق أن السكاكي قد أدرك أن النص الأدبي، قد يحمل أكثر من تفسير ولا يمكن ضبط وجوهه بهذا التفسير أو ذاك، وأن هذا دليل على شعريته وخصب إحياءاته، لذا وضعنا أمام ثلاثة احتمالات ممكنة لتفسير صور الالتفات، مع إمكانية الزيادة عليها وعدم الوقوف عندها.

ومما يلاحظ على السكاكي أنه قد ربط "الالتفات" بالحالة النفسية لـ "السامع"، وذلك في تحليله للالتفات في سورة الفاتحة، حيث إنها موجهة إلى جميع المتلقين لا لمتلق بعينه، ففي قوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)؛ نرى أن الالتفات وقع من ضمير الغائب المتمثل في الأسماء الظاهرة، إلى ضمير المخاطب في قوله تعالى: (إياك نعبد وإياك نستعين)، وهو تحول في النسق التعبيري يوافق حالة المتلقي الجماعي أثناء قراءة النص القرآني؛ فعند شروع المصلين في

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 303.

الصلاة يكونون متهيبين من عظمة الله وسلطانه، متضرعين بالحمد والثناء تقريباً إليه، فكان ضمير الغائب يناسب تلك المكانة العظيمة التي تحجب عنهم محاضرتة ومخاطبته، ولكن مع الاستمرار في الحمد والثناء على نعم الله، والإقرار بملوكته وقدرته، يزداد إقبالهم عليه، ويكونون قد تأهلوا لمخاطبته ومناجاته وإزاحة الحجب عنهم لأن "العبد المنعم عليه بتلك النعم العظام الفاتئة للحصر، إذا قدر أنه مائل بين يدي مولاه، من حقه إذا أخذ في القراءة أن تكون قراءته على وجه يجد معها في نفسه شبه محرك إلى الإقبال على من يحمد، صائر في أثناء القراءة، إلى حالة شبيهة بإيجاب ذلك عند ختم الصفات". (1)

فـ "السامع" يزداد إقبالا نحو مولاه مع ذكر كل صفة من تلك الصفات، فما أن يبلغ إلى قوله تعالى: (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)، حتى يجد محركاً قوياً للإقبال عليه، ومخاطبته: إياك يا من هذه صفاته نعبد ونستعين، لا غيرك. (2)

وبذلك يكون لـ "الالتفات" أبعاداً تداولية؛ إذ أنه يرتبط بحالة كل من "المتكلم" و"السامع"، كما تظهر الحالة النفسية لـ "المتكلم".

وبذلك يلعب الالتفات دوراً مهماً في تأدية المعنى الذي يتحرك في نفس المتكلم، وليس مجرد تلوين للقناة الأدائية لأحداث هزة فنية في نفس المتلقي، أو إيقاظ لأحاسيسه ومشاعره، فهو يلجأ إليه عندما يشعر بقصور النظام اللغوي في صورته المثالية عن تأدية المعنى المراد، وأنه لابد من اختراق قواعده ونظمه التراكمية، حتى يتمكن من مراعاة مقتضى الحال، والإيفاء بالمعنى المقصود؛ لذلك كان السكاكي مصيباً في نقله لمبحث الالتفات من علم البديع إلى علم المعاني، طالما أن الأمر يتعلق بكيفية أداء المعنى ومطابقته لمقتضى الحال. (3)

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 300.

(2) المصدر نفسه، ص 301.

(3) محمد صلاح زكي أبو حميدة، مرجع سابق، ص 158-159.

وإن كان البعض⁽¹⁾ يرى أن السكاكي قد اضطرب في تصنيفه الالتفات، بذكره تارة في علم المعاني، وتارة في علم البديع، على الرغم من اختلاف هذين العلمين في وظيفتهما وطريقة معالجتهما للقضايا البلاغية، إلا أننا نرى أن السكاكي عندما ذكرها في علم البديع أسار إلى وظيفتها التي تحمل جانباً من جماليات علم البديع وفوائده.

5- الفصل والوصل:

يعرفه السكاكي بأنه "ترك العاطفة وذكره على هذه الجهات وكذا طي الجمل عن البين ولا طيها"⁽²⁾، ثم يبرز فضل هذا النوع من الكلام؛ وذلك بأنه "لمحك البلاغة، ومنتقد البصيرة، ومضمار النظار، ومتفاضل الأنظار، ومعيار قدر الفهم، ومسبار غور خاطر، ومنجم صوابه وخطائه، ومعجم جلائه وصدائه، وهي التي إذا طبقت فيها المفصل شهدوا لك من البلاغة بالقدر المعلى، وأن لك إبداع وشيها اليد الطولي"⁽³⁾؛ وبذلك تحتاج لتطبيقها واستعمال هذا النوع من الكلام إلى "متكلم" خاص، حتى أنه إذا أحسن استعمال هذا الأسلوب في حديثه شهد له بالمنزلة العليا في البلاغة، و"متلقي" خاص أيضاً ذا فكر وقاد ونظر ثاقب.

كما يذكر السكاكي أن من شروط كون العطف بالواو مقبولا "هو أن يكون بين العطف والمعطوف جهة جامعة، مثل ما ترى في نحو الشمس والقمر، السماء والأرض، والجن والإنس... بخلافه في نحو: الشمس ومرارة الأرنب، وسورة الإخلاص والرجل

(1) حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص 26-29.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 357.

(3) المصدر نفسه، 357.

اليسرى من الضفدع...⁽¹⁾ ويمكن أن نعتبر هذا الشرط تداولي لأن له علاقة بفهم السامع أو المتلقي لما بقوله المتكلم.

ويحدد السكاكي الأحوال المقتضية للقطع بقوله: "أما الحالة المقتضية للقطع فهي نوعان: أحدهما يكون للكلام السابق وحكم وأنت لا تريد أن تشركه الثاني؛ فيقطع، ثم إن هذا القطع يأتي أما على وجه الاحتياط، وذلك إذا كان يوجد قبل الكلام كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه، ولكن المقام مقام احتياط فيقطع كذلك، وإما على وجه الوجوب، وذلك إذا كان لا يوجد.

وثانيهما أن يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال: فتتزل ذلك منزلة الواقع، ويطلب بهذا الثاني وقوعه جواباً له؛ فيقطع عن الكلام السابق، وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لجهات لطيفة إما لتنبيه السامع على موقعه، أو لإغناؤه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا يقطع كلامه بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وهو تقدير السؤال... ويسمى النوع الأول قطعاً، والثاني استئنافاً؛⁽²⁾ نلاحظ أن الأحوال المقتضية للاستئناف ترجع إلى مبادئ تداولية، وهي تتعلق بـ "السامع" وذلك بتنبيه وإغناؤه عن السؤال، أو إسكاته عن الكلام؛ حيث يبادر "المتكلم" إلى الجواب عن السؤال الذي قد يثير استنفاهاً في ذهن السامع، وذلك لضمان ألا يقطع كلامه.⁽³⁾

ثم يتحدث السكاكي عن الانقطاع فيقول: "وأما الحالة المقتضية لكمال انقطاع ما بين جملتين: فهي أن تختلفا خبراً وطلباً، مع تفصيل يعرف في الحالة المقتضية للتوسط، أو أن اتفقتا خبراً، فأن لا يكون بينهما ما يجمعهما عند الفكرة جمعاً من جهة العقل أو

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 359.

(2) المصدر نفسه، ص ص 360-361.

(3) محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط 1، 1991، ص 116.

الوهم أو الخيال"؛ ⁽¹⁾ أي أن كمال الانقطاع يكون باختلاف أسلوب الجملتين خبرًا وطلبًا، أما إذا اتفق أسلوب الجملتين خبرًا وطلبًا مع وجود جامع عقلي أو وهمي أو خيالي؛ فإنه بذلك يجعل الجملتين بين كمال الاتصال وكمال الانفصال وهو ما يقتضي الوصل بينهما، وبذلك يحدد كل من الفصل والوصل بناء على اتفاق أو عدا اتفاق الجملتين في الأسلوب.

حيث اشترط في الوصل وجود جامع خيالي؛ حيث يحاول فيه السكاكي الربط بين خيال وما يدور في ذهن "المتكلم" وبين طريقته وأسلوبه في الربط والجمع بين الجمل والعبارات في كلامه؛ فيقول محددًا الجامع الخيالي بقوله: "هو أن يكون بين تصوراتهما تقارن في الخيال، مما يصل إليه، ويتكرر لديه، ولذلك لما لم تكن الأسلوب على وتيرة واحدة، فيما بين معشر البشر، اختلفت الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتبًا ووضوحًا، فكم من الصور تتعاقب في الخيال، وهي في آخر ليست تتراءى، كم صور تكاد تلوح في الخيال، وهي في غيره نازرة على علم"؛ ⁽²⁾ وبهذا الشرط في الوصل؛ وهو وجود جامع خيالي يجعل الوصل مرتبطًا بالموقف التواصلية، ذلك لأن الجامع يختلف باختلاف المتكلمين والسامعين بيئيًا ومهنيًا؛ ولذلك يعكس الخاصية والوظيفة التداولية للوصل.

ثم يدلل على رأيه هذا يقول: "وإن أحببت أن تستوضح ما يلوح به إليك، فحذق إليه من جانب اختبارك، تلق كاتبًا بتعديد: قرطاس، محبرة، وقلم، ونجارًا بتعديد: منشار وقدم، وعتلة... فإنهم جميعاً، لمصادفتهم معدوداتك على وفق الثابت في خيالهم"؛ ⁽³⁾ وبذلك تكون يختلف الرابط الخيالي باختلاف مهنة كل "متكلم" وقد سبقت الإشارة إليه.

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 361.

(2) المصدر نفسه، ص 363.

(3) المصدر نفسه، ص 363.

بالاعتماد على الجامع الخيالي لدى "السامع" أو "المتلقي"؛ قام السكاكي بتفسير الجمع بين الإبل والسماء، والجبال والأرض في قوله تعالى: "أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ" (1) يقول السكاكي: "أن أهل الوبر إذا كان مطعمهم ومشربهم وملبسهم من المواشي، كانت عنايتهم مصروفة لا محالة، إلى أكثرها نفعاً، وهي: الإبل ثم إذا كان انتفاعهم بها لا يتحصل إلا بأن ترعى وتشرب، كان جل مرمى غرضهم نزول المطر، وأهم مسارح النظر عند هم السماء، ثم إذا كانوا مضطرين إلى مأوى يأويهم، وإلى حصن يتحصنون فيه، ولا مأوى ولا حصن إلا الجبال... فما ظنك بالتفات خاطرهم إليها، ثم إذا تعذر طول مكثهم في منزل، ومن لأصحاب مواشي بذاك، كان عقد الهمة عندهم، بالتنقل من أرض إلى سواها، من عزم الأمور، فعند نظره هذا أَيْرَى البدوي إذا أخذ يفتش مما في خزانة الصور له، لا يجد صورة الإبل حاضرة هناك، أو لا يجد صورة السماء لها مقارنة، أو تعوزه صورة الجبال بعدهما، أولاً تنص إليه صورة الأرض تليها بعدهن، لا"؛ (2) وفي هذا ربط بين "السامع" وبيئته.

ولذلك ولجهل "السامع" بهذا الرابط بين الكلام؛ فإنه لا يتأثر به "فقل لي: إذا لم يوفّه حقه (أي السامع) من التيقظ، وأنه من أهل المدر، أنى يستحلي كلام رب العزة مع أهل الوبر حيث يبصرهم الدلائل ناسقاً ذلك النسق: (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ) لبعد البعير عن خياله في مقام النظر، ثم لبعده في خياله عن السماء، وبعد خلقه في رفعها، وكذا البواقي لكن إذا وفاه حقه بتيقظه لما عليه تقلبهم في حاجاتهم جاء الاستجلاء"، (3) ف

(1) سورة الغاشية: الآيات 17-20.

(2) السكاكي: المصدر السابق، ص 366-367.

(3) المصدر نفسه: ص 366.

"الحضري حيث لم تتأخذ عنده تلك الأمور وما جمع خياله تلك الصور على ذلك الوجه إذا تلا الآية قبل أن يقف على ما ذكرت، ظن النسق بجهله معيياً، للعيب فيه"؛⁽¹⁾ ولجهل هذه الأبعاد التداولية وعلاقة هذا الجمع بين الإبل والسماء والجبال والأرض بـ "السامع" البدوي الذي وجه إليه هذا الخطاب؛ فإنه سيرى أن هذا الخطاب معيب وغير مقبول بالنسبة إليه؛ أي أنه خطاب غير ناجح؛ إذ فشل في الوصول لقصد المتكلم، كما لم يحدث التأثير المنشود فيه كمتلقي.

ويورد السكاكي أمثلة لـ "القطع"؛ من بينها الشاهد الشعري التالي؛ وهو قول الشاعر:

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا بَدَلًا، أَرَاهَا فِي الظَّلَالِ تَهِيمٌ

والذي يعلق عليه السكاكي بقوله: "لم يعطف (أراها) كي لا يحسب السامع العطف على (أبغى) دون (تظن)، ويعد (أراها في الظلال تهيم) من مظنونيات سلمى في حق الشاعر، وليس هو بمراد، إنما المراد أنه حكم الشاعر عليها بذلك، وليس بمستبعد؛ لانصباب قوله: (وتظن سلمى أنني أبغى بها بدلا)، إلى إيراد: فما قولك في ظنها ذلك؟ أن يكون قد قطع (أراها) ليقع جوابا لهذا السؤال على سبيل الاستئناف)؛⁽²⁾ كأن الشاعر يتحدث مع "سامع" يتخيله؛ فيقول: "وتظن سلمى أنني أبغى بها بدلا"، فيسأله: "فما قولك في ظنها ذلك؟ فيقطع، ويكون جوابه: "أراها في الظلال تهيم"، ليقع جوابا لهذا السؤال على سبيل الاستئناف، كما أنه لم يعطف لكي لا يظن "السامع" غير قصد ومراد "المتكلم"؛ حيث يتجلى البعد التداولي.

ومن أمثله "الاستئناف"؛ أيضا؛ قول الشاعر:

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 367.

(2) المصدر نفسه، ص 370-371.

زعم العواذل أنني في غمرة صدقوا، ولكن غمري لا تنجلي

ف (لم يعطف "صدقوا" على "زعم العواذل" للاستئناف، وقد أصاب المحز؛ وذلك أنه حين أبدى الشكاية عن جماعات العذل بقوله: "زعم العواذل أنني في غمرة" فكان مما يحرك السامع عادة، ليسأل: هل صدقوا في ذلك أم كذبوا؟ صار هذا السؤال مقتضى الحال، فبنى عليه تاركًا للعطف على ما عليه إيراد الجواب عقيب السؤال؛⁽¹⁾ فقد بنى كلامه المقطوع على سؤال قدره، وذلك أن كلامه يحرك "السامع" ويجعله يسأل "هل صدقوا في ذلك أم كذبوا؟؛ فأجابه: "صدقوا".

و"الاستئناف" يكون جوابًا لسؤال يقدره "المتكلم"؛ وذلك أن "السامع" قد يسأل إذا سمع الجملة الأولى؛ فيقطع المتكلم حديثه؛ ثم يستأنفه مجيبًا؛ وذلك لكي يغني "السامع" عن السؤال، وهو مبدأ تداولي كما سبق وأن ذكرنا.

ومثال آخر؛ قد يظهر فيه هذا البعد التداولي أكثر؛ وذلك في قول الشاعر:

ابكي على قتلى العدوان فإنهم طالت إقامتهم ببطن بَرَام
كانوا على الأعداء، نارَ محرَّق ولقومهم حرماً من الأحرام

يقول فيه السكاكي: "قطع: كانوا للاستئناف لأنه حين أمرها بالبكاء كأنه توهمها قالت: ولم أبكيهم؟ أو كيف أبكيهم؟ صفهم لي كيف كانوا؟ فقال: مجيباً على الأعداء؛"⁽²⁾ مراعيًا بذلك مبدء تداولي يتعلق بـ "السامع".

وفي حديث السكاكي عن مقامات الفصل يضيف قائلاً: "تكون في حديث ويقع في خاطرك حديث آخر لا جامع بينه وبين ما أنت فيه بوجه، أو بينهما جامع غير ملتفت؛

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 372.

(2) المصدر نفسه: ص 373.

إليه لبعد مقامك عنه، ويدعوك إلى ذكره داع، فتورده في الذاكر مفصولاً⁽¹⁾؛ وبذلك يكون الفصل متعلقاً بشروط تداولية؛ فيجب أن يكون بين الحديث الذي سيورده "المتكلم" وما سبقه من حديث علاقة معينة؛ فإذا لم تكون هناك علاقة وجب الفصل.

ويقدم مثلاً على هذا المقام، وهو أنك "كنت في حديث مثل: كان معي فلان فقراً، ثم خطر ببالك أن صاحب حديثك جوهري، ولك جوهرة لا تعرف قيمتها، فتعقب كلامك أنك تقول: لي جوهرة لا أعرف قيمتها هل أرينكها، فتفصل"⁽²⁾، وذلك لعدم مناسبة حديثك لما قبله؛ لذا تفصل.

أيضاً إذا لم يكن المقام مناسباً أو بعد كلامك عن مقام الحديث؛ فإن وجدت أهل مجلسك في ذكر خواتم لهم، يقول واحد منهم: خاتمي كذا، يصفه بحسن صياغة، وملاحة نقش، ونفاسة فص، وجودة تركيب، وارتفاع قيمة... وأنت كما قلت: إن خاتمي ضيق تذكرت ضيق خفك، وعناءك منه، فلا تقول: وخفي ضيق، لنبؤ مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف، فتختار القطع قائلاً: خفي ضيق"⁽³⁾ وهذا بعد تداولي يراعى فيه المقام.

وإن لم يراعي "المتكلم" هذه الشروط التداولية للفصل أو الوصل؛ فإن كلامه يوصف بالسخافة "ولذلك متى قال قائل: زيد منطلق، ودرجات الحمل ثلاثون، وكُمّ الخليفة في غاية الطول، وما أحوجني إلى الاستقراغ، وأهل الروم نصارى، وفي عين الذباب جحوظ وكان جالينوس ماهراً في طب، وختم القرآن في النزايح سنة، وإن القرد لشبيه بالآدمي فعطف: أخرج من زمرة العقل، وسجل عليه بكامل السخافة، أو عُدّ مسخرة من المساخر

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 380.

(2) المصدر نفسه، ص 380.

(3) المصدر نفسه، ص 381

واستعطف نسقه هذا إلى غاية ربما استودع دفاتر المضاحك، وسفين نواذر الهديان⁽¹⁾؛ لذلك يجب عليه مراعاة هاته الشروط التداولية؛ وإلا فشل في خطابه، كما أن علاقته بالطرف الآخر قد تتأثر؛ فيظنه مجنوناً أو سفيهاً، ويعيب عليه قوله؛ كما عيب على أبي في قوله: (2)

لا والذي هو عالم أن النوى صبرٌ، وأنّ أبا الحسين كريمٌ

6- الإيجاز والإطناب:

يعرف الجاحظ الإيجاز بقوله: "هو الجمع للمعاني الكثيرة بألفاظ قليلة." (3)

ثم عاد وعرفه بأنه أداء حاجة المعنى، سواء أكان ذلك الأداء في ألفاظ قليلة أم كثيرة. (4)

فمقياس الإيجاز في نظره هو أداء حاجة المعنى وعدم تجاوز مقدار هذه الحاجة. (5)

والإطناب: يعرفه ابن الأثير بقوله: "الإطناب زيادة اللفظ على المعنى لفائدة." (6)

والإطناب كما أوضح البلاغيون يأتي في الكلام على أنواع مختلفة يختلف باختلاف مقاصد وأغراض المتكلم والمقامات التي يجب على "المتكلم" أن يحترمها.

ومن أمثلة الإطناب قوله تعالى: "إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 381.

(2) المصدر نفسه ص 382.

(3) الجاحظ: كتاب الحيوان، ج3، ص86.

(4) الجاحظ: كتاب الحيوان، ج6، ص7.

(5) عتيق: علم المعاني، ص134.

(6) ابن الأثير: المثل السائر، ص218.

فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ⁽¹⁾، وفي هذا الشاهد يقول السكاكي أنه: "ترك إيجازه، وهو أن في ترجح وقوع أي ممكن كان على وقوعه، لآيات للعقلاء؛ لكونه كلاماً لا مع الإنس فحسب، بل مع الثقلين، ولا مع قرن دون قرن، بل مع القرون كلهم قرناً فقرناً، إلى انقراض الدنيا، وإن فيهم لمن يعرف ويقدر من مرتكبي التقصير في باب النظر والعلم بالصانع من طوائف الغواة، فقل لي: أي مقام للكلام أدعى لترك إيجازه إلى الإطناب من هذا".

حيث كان الإطناب في هذا المقام ليناسب كل المتلقين حسب ما فصل السكاكي، وهذا بعد تداولي، فلا بد أن يراعي "المتكلم" طبيعة وعصر وجنس "السامعين".

أيضاً؛ قوله عز من قائل: "وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ"⁽²⁾ "لم يؤثر إيجازه وهو: (وَاتَّقُوا يَوْمًا) لا خلاص عن العقاب فيه، ولكل من جاء مذنباً إذا كان كلاماً مع الامة؛ لنقش صورة ذلك اليوم في ضمائرهم، وفي الأمة الجاهل والعالم والمعتزف والجاحد والمستترشد والمعاند والفهم والبليد، لذلك يختص المطلوب منهم بفهم أحد دون أحد، وأن لا يكون بحيث يناسب قوة سامع دون سامع، أو يخلص إلى ضمير دون بعض"⁽³⁾، ويأتي الإطناب في هذا المقام لتحقيق غاية تداولية وهي زيادة قوة التأثير في "السامعين"؛ وذلك أن الخطاب القرآني موجه إلى كافة طوائف الناس.

(1) سورة البقرة: 190.

(2) سورة البقرة: 48.

(3) السكاكي: المرجع السابق، ص 393.

7-القصر:

القصر في اصطلاح علماء المعاني: تخصيص شيء بشيء أو تخصيص أمر بآخر بطريقة مخصوصة. ومن هنا يأتي تعريف السكاكي بأن: "معنى القصر راجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان، كقولك: زيد شاعرا لا منجم لمن يعتقد شاعرا ومنجما، أو قولك: زيد قائم لا قاعد، لمن يتوهم زيدا على أحد الوصفين، من غير ترجيح، ويسمى هذا قصر إفراد، بمعنى أنه: يزيل شركة الثاني، أو بوصف مكان آخر، كقولك لمن يعتقد زيدا منجما لا شاعرا: ما زيد منجم بل شاعر، أو زيد شاعر لا منجم، ويسمى هذا قصر قلب، بمعنى أن المتكلم يقلب فيه حكم السامع؛ أو إلى تخصيص الوصف بموصوف قصر إفراد، كقولك: ما شارع إلا زيد، لمن يعتقد زيدا، ولكن يدعي شاعرا آخر"؛⁽¹⁾ وبذلك يكون "القصر" مرتبطا بغايات التركيب الإسنادي التي تحقيق غاية تداولية؛ تتمثل في تصحيح اعتقاد "السامع".

وللقصر طرق:

أولها: طريق العطف، كما تقول في قصر الموصوف على الصفة، إفرادا أو قلبا بحسب مقام السامع: "زيد شاعر لا منجم، وما زيد منجم بل شاعر".⁽²⁾

ثانيهما: النفي والاستثناء؛ "يسلك مع مخاطب تعتقد فيه أنه مخطئ، وتراه يصبر، كما إذا رفع لكما شبح من بعيد، لم تقل: ما ذاك إلا زيد، لصاحبك، إلا وهو يتوهمه غير زيد، ويصر على إنكار أن يكون إياه، وما قال الكفار للرسول: **إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا**"⁽³⁾ إلا

(1) السكاكي، المرجع السابق، ص 400.

(2) المرجع نفسه، ص 400.

(3) سورة إبراهيم، الآية 10.

والرسل عندهم في معرض المنتقى من البشرية، والمنسلخ عنه حكمها؛⁽¹⁾ إذ يراعى في النفي والاستثناء شرطاً تداولي؛ وهو اعتقاد السامع؛ وهذا الاعتقاد الذي "المتكلم" أن "السامع" مخطئ فيه، كما أن هذا "السامع" يصر على حكمه واعتقاده؛ فـ "ما من موضع فيه النفي والاستثناء إلا والمخاطب عند المتكلم مرتكب للخطأ مع الإصرار، إما تحقيقاً، إذا أخرج الكلام على مقتضى الظاهر، وإما تقديرًا، إذا أخرج لا على مقتضى الظاهر، كقوله تعالى: "وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ"⁽²⁾ لما كان النبي عليه الصلاة والسلام، شديد الحرص على هداية الخلق، وما كان متمناه شيئاً سوى أن يرجعوا عن الكفر".⁽³⁾

وثالثها: استعمال إنما؛ وطريق إنما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطئه، أو يجب عليه أن لا يصر على خطئه، لا تقول: إنما زيد يجيء، أو إنما يجيء زيد، إلا والسامع متلق كلامك بالقبول، وكذا لا تقول: "إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ"⁽⁴⁾ إلا ويجب على أن يتلقاه بالقبول؛⁽⁵⁾ وفي مقام استعمال "إنما"؛ يجب تحقق شرط تداولي؛ وهو أن يكون "السامع" لا يصر فيه على خطئه، وعليه أن يقبل حكم "المتكلم".

رابعها؛ تقديم ما حقه التأخير؛ شرط أن يكون "المخاطب معها يلزم أن يكون حاكماً بحكم مشوباً بصواب وخطأ، وأنت تطلب تحقيق صوابه ونفي خطئه"؛⁽⁶⁾ وهو مبدأ تداولي؛ يتعلق بتصور "السامع" وتردده في حكمه، ويحاول "المتكلم" أن يبين صوابه أو

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 405.

(2) سورة فاطر، الآيتان 22-23.

(3) السكاكي: المصدر السابق، ص 406.

(4) سورة النساء، الآية 171.

(5) السكاكي: المصدر السابق، ص 400.

(6) المصدر نفسه، ص 404.

ينفي خطئه؛ مثال ذلك قولك: تميمي أنا، قصر أفراد، لمن يتردد في الحكم بين أن تكون من تميم أو قيس، أو قصر قلب، لمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس.

أو قصر الصفة على الموصوف أفراداً: أنا كفيئك مهمك، بمعنى: وحدي، لمن يعتقد أنك وزيداً كفيتما مهمه؛ وقلباً: أنا كفيت مهمك، بمعنى: لا غيري، لمن يعتقد كافي مهمه غيرك.

وبذلك تظهر الخصائص التداولية للقصر؛ ويستعمل هذا الأسلوب أدوات تفيد مفيد معنى القصر، منها: (إنما) و(لا) العاطفة و(ما... بل)؛ إلا أن هذا الأدوات رغم تقاسمها خاصة إفادة القصر، ليست مترادفة تمام الترادف، وتكمن الفروق بينها فيما يلي:

➤ تستعمل الأدوات (ما... إلا) و(إنما) حين يقصد المتكلم رفع الاشارة بالنظر إلى حكم معين، ويكون ذلك "قصر أفراد" حيث تقصر خاصية ما على ذات واحدة من مجموعة من الذوات يعتقد المخاطب أو السامع أنها جميعاً مشتركة في تلك الخاصية.

➤ وتستعمل الأدوات (لا) العاطفة و(ما... بل) حين يكون القصد قلب اعتقاد المخاطب، ويكن حينذاك القصر "قصر قلب".⁽¹⁾

وهذا يعكس الخصائص والوظائف التداولية لأسلوب القصر.

نخلص في الأخير إلى أن "السكاكي" اهتم بكل أركان التواصل أو العملية الكلامية؛ ابتداءً بـ "المتكلم" و"المخاطب"، وكفاءتهما اللغوية والتداولية، والصياغة الكلامية والمقام؛ وذلك ضمن دراسته لمقتضى الحال، وذلك كله في إطار هدفه في تحقيق النجاعة التواصلية؛ فلقد حاول "السكاكي" أن يوضح السبل التي تجعل "المتكلم" ينجز كلاماً ناجحاً مقبولاً بعيداً عن الخطأ والزلل؛ كي يكون كلامه مقبولاً ومفهوماً من لدن "السامع" وذلك

(1) أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية (مقاربات لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، منشورات عكاظ، د ت، د ط، 1990، ص 144.

بمراعاته للشروط التداولية المتعلقة لـ "السامع" والمقام؛ وذلك لتحسين قدرته "التداولية" ليصل إلى غايته؛ وهي التأثير في هذا "السامع".

كما راعى "السكاكي" حال "السامع" ومستوى إدراكه وفهمه، وحالته النفسية وحتى البيئية في بعض الأحيان، لقد حاول أن يجعل من ها "السامع" في مستوى أعلى والتركيز على قدرته التأويلية؛ كي يستطيع أن يفهم كلام رب العزة؛ وكما نعلم أن هدف هذه الدراسات هو فهم وتأويل القرآن الكريم.

وكما نلاحظ أن "السكاكي" ركز على مبدأين تداوليين كما سبق وأن أشرنا؛ فقد أشار إلى مبدأ الإفادة والثاني: القصد؛ وقد كان هذا الخير المحور الذي بنى عليه حديثه عن الأغراض البلاغية للصياغة الكلامية، ولتبيين الجوانب التداولية أكثر سنحاول في المبحث الموالي رصد مدى تنبه لما يعرف في التداولية المعاصرة بـ "الأفعال الكلامية".

الفصل الثالث

الخبر والإنشاء بين البلاغة والتداولية

تعتبر "ثنائية الخبر والإنشاء" من أهم مباحث "علم المعاني" في البلاغة العربية الذي يهتم بالتركيب الدالة المفيدة دون غيرها. وفيه يقول السكاكي "أعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تركيب الكلام في الإفادة وما يتصل بنها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"⁽¹⁾

ويضيف: "وأعني بخاصية التركيب ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب، جارياً مجرى اللازم له".⁽²⁾

ويقول ابن خلدون: "هذا العلم الحادث في الملة بعد علم العربية ولغة، هو من العلوم اللسانية لأنه متعلق بالألفاظ وما تفيده، ويقصد الدلالة عليه من المعاني ... ويبقى من الأمور المكتتفة بالواقعات المحتاجة للدلالة عليه لأنه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلم، فقد بلغ غاية الإفادة في كلامه، وإذا لم تشتمل عليه منها فليس من جنس كلام العرب، فإن كلامه واسع، ولكل مقام عندهم مقال يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة".⁽³⁾

ومن كلامه يتضح أن دراسة علماء المعاني مقتصرة على التركيب "الدالة المفيدة" أي التي لها دلالة مباشرة (حرفية) أو غير مباشرة (ضمنية) تفهم منها أو ملاءمة لها، بتعبير السكاكي، ((والملاحظة أن علماء العرب عامة كثيراً ما كانوا يركزون على دعامة "الإفادة" في دراستهم للجملة والنص، إذ هي مناط التواصل بين مستعملي اللغة، فقد كانت مراعاتها من قبل علمائنا عنواناً علماً أي دراسة لغوية وظيفية جادة)).⁽⁴⁾

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 247.

(2) المصدر نفسه، ص 248.

(3) ابن خلدون عبد الرحمان بن محمد، المقدمة، ضبط وشرح وتقديم، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2004، ص 1604.

(4) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 51.

نجد أيضا محمد بن على الجرجاني (ت729هـ) يستند إلى القرنية التداولية الكبرى التي سموها "الإفادة" في تحديده موضوع علم المعاني إذا عرفه بأنه: "علم يعرف به كيفية تطبيق احوال الكلام العربي على أحوال المعني بحسب مقتضى الوقت"⁽¹⁾

المبحث الأول: نظرية الخبر والانشاء

1- مفهوم الخبر والانشاء

قسم البلاغيون العرب الكلام إلى "خبري" و"إنشائي". وقبل أن يستقر هذا التقسيم على يد السكاكي عرف عدة اختلافات لخصها السيوطي في قوله: "قال كثيرون: أقسامه ثلاثة: خبر، وطلب، وإنشاء. وقالوا: خبر وإنشاء وطلب، فإذا كان الكلام يقبل التصديق والتكذيب فهو خبر، وإذا اقترن لفظه بمعناه فهو إنشاء، وإن لم يقترن بل تأخر فهو طلب.

يقول "ابن خلدون" في الكلام الخبري: ألا ترى أن قولهم: "زيد جائني" مغاير لقولهم "جاءني زيد" من قبل أن المتقدم منها هو الأهم عند المتكلم، فمن قال: جاءني زيد، أفاد أن اهتمامه بالمجيء قبل الشخص المسند إليه، ومن قال: زيد جاءني أفاد أن اهتمامه بالشخص قبل المجيء المسند، وكذا التعبير على أجزاء الجملة بما يناسب المقام، من موصول أو مبهم أو معرفة، وكذا التأكيد الإسناد على الجملة، كقولهم: زيد قائم، وإن زيد قائم، وإن زيدا لقائم، متغايرة كلها في الدلالة، وإن استوت عن طريق الإعراب".⁽²⁾

وما عرضه ابن خلدون يبرز اهتمام "علم المعاني" بدراسة "الإسناد"، أي النسق الذي جاء عليه المسند والمسند إليه، لذا نجد في مؤلفاتهم عنوانا كبير يضم شتات هه المباحث

(1) محمد بن على الجرجاني، الاشارات والتنبيهات في علم البلاغة، نج عبد القادر حسين، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، د ت، ص 100.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص1065.

الاسنادية، وهي شديدة الصلة بالنحو، وسموه: "أحوال الاسناد الخبري، وأحوال المسند، وأحوال المسند إليه" (1).

كما يشير ابن خلدون - في مقولته هذه - إلى علاقة الكلام بـ "حال الخطاب" و"المقام"، وذلك باستعمال تركيب آخر لا يعود إلى اعتبارات نحوية، وأن الكلام في مجمله تتحكم فيه "عناصر التداولية" من مراعاة للخلفيات المشتركة بين المتخاطبين، ودور عناصر السياق والمقام المشترك بينهم فمثلا، الاختلاف بين الأقوال الثلاثة: زيد قائم، إن زيد قائم، إن زيد لقائم، راجع الى المقام وحال المخاطب.

ويؤكد ابن خلدون أكثر علاقة الخطاب بالسياق وذلك من خلال عناصر لغوية لا يمكن معرفة دلالتها ومرجعيتها إلا بالعودة إلى حال الخطاب الذي قيلت فيه وهي المبهمة والموصول، وأكد أنه أيا كانت المعلومات التي يحتويها الخطاب، فإنه يتضمن سلسلة كاملة من العناصر التي تشير الى درجة حضور المتكلم والصورة التي يكونها عن المخاطب: "بأن الأول عن التأكيد، إنما يفيد الخالي الذهن، والثاني المؤكد بـ" إن يفيد المتردد، والثالث يفيد المنكر" (2).

وانطلاقا من هذه العبارة، يتوقف تحديد الدلالات على ما يوفره لنا "المقام"، وقد أشرنا في المبحث السابق الى أن علم المعاني اهتم بربط العلاقة بين بنية التركيب والمقام الذي قيلت فيه.

واشتراط بالبلاغيين العرب حصول "الفائدة" لدى المخاطب يوافق ما هو متداول عند المعاصرين، فالتداوليين المعاصرون لا يدرسون "الأفعال الكلامية" مجرد عن سياقها الكلامي والحالي، أو معزولة عن غرض المتكلم، وإنما يدرسون إنجازيه تلك الأفعال

(1) وذلك في أهم الكتب البلاغية كالمفتاح لـ "السكاكي"، والتخليص لـ: "القزويني"، والشرح الذين جاءوا من بعدهما.

(2) ابن خلدون المقدمة، المصدر السابق، ص 1065.

وليعتبرونها "أفعال كلامية" إلا بشرط أن تتحقق هويتها الإنجازية في السياق عبر الاستعمال، ولا ينبغي لنا أن نغتر بكون بعض المعاصرين يحاولون وضع لائحة للأفعال الكلامية من دون ذكر، أحيانا، لسياقها الكلامي أو الحالي، فإنما المرجع النهائي لأولئك التداوليين في تحديد مجالها الدلالي والتداولي لن يكون إلا في السياق الكلامي وسياق الحال، و"قصدية" المتكلم، إذ هي من اكبر القرائن على فهم الغرض من الكلام ودلالته، ومن ثم فإننا نؤكد - هنا - اندراج الظواهر الاسلوبية عند العلماء العرب في إطار تداولي صريح".⁽¹⁾

ولو تأملنا نظرية "الخبر والإنشاء" عند علماءنا، لوجدناها لم تأت مكتملة، وإنما مرت بمراحل واطوار إلى أن استقرت على أسس علمية ونهائية عند "السكاكي"، وحتى مصطلح "الإنشاء" ذاته لم يكتب له الشيوخ والاستقرار إلا في مرحلة متأخرة، فقد كان يستعمل مصطلح "الطلب" الذي جاء مصطلح "الإنشاء" كبديل له.

إضافة إلى أن المعايير المتخذة كأساس للتمييز بين "الخبر والإنشاء" تعددت واختلفت باختلاف العصور والمراحل، كما اختلفت أيضا الأدوات التحليلية، وتتنوعها بين "منطقية" و"تداولية"، فلم يتحقق الاستقرار في معايير التصنيف وفي الجهاز والمفاهيم ككل، إلا في مراحل لاحقة، يعود إلى اعتماد أدوات التحليل التي اصطنعها المنطقة العرب ثم الحقوا بها في مرحلة لاحقة، أدوات تداولية⁽²⁾.

(1) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 53.

(2) المرجع نفسه، ص 54.

كان مصطلح "إنشاء" غائبا غيابا شبه تام في مؤلفات "عبد القاهر الجرجاني" وخلفه "السكاكي"، فقد كان يعبر عن هذا المفهوم أو المصطلح بمصطلح آخر وهو "الطلب" (1).

كما نلاحظ أن علماءنا حتى بعد استعمال مصطلح "الإنشاء" وشيوعه في مؤلفاتهم فلم يكن له مفهوم موحد عندهم، فاللاحقون للسكاكي (ت 626 هـ) من نحاة وبلاغيين، ولم يتفقوا على مسمى واحد لـ "الإنشاء"، والشاهد على ذلك رضي الدين الاستريازي الذي يصرح بأن الجملة "غير الخبرية" ((إما الانشائية نحو: بعث وطلقت، أو طلبية كالأمر والنهي، والاستفهام والتمني)). (2)

وبذلك جعل "الإنشاء" قسيما لـ "الطلب" فكلاهما يخالف الخبر، كما جعل لمها "حيزا كلاميا" يشمل ما يعرف بـ "ألفاظ العقود"، مثل: بعث، طلقت، وبذلك يقارب ما يعرف بـ "الإيقاعات" باصطلاح سيرل، أي أن "الإنشائيات" عنده هي ما يتمنى إلى مجموعة "الإيقاعات" عند سيرل، و"الطلبات" عنده ما ينتمي إجمالا إلى مجموعة "الأمريات" عند سيرل.

أما الكتب البلاغية منذ الخطيب القزويني (ت 739 هـ)، فقد صنف تحت "باب الإنشاء" كل ما لم يكن خيرا من الجمل المفيدة، وسنستعمل هذا المصطلح، وذلك وفقا لما استقروا عليه.

2-معايير التميز بين "الخبر والإنشاء"

سبق وأن ذكرنا أن الجهاز المفاهيمي والمصطلحي لنظرية "الخبر والإنشاء"، لم يكن مستقرا أو مكتملا واضح القسمات، فقد مر بمراحل انتقلت فيها تلك النظرية من أراء

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 251.

(2) رضي الدين الاستريازي، شرح الكافية في النحو، مرجع سابق، ص 24،

وملاحظات متفرقة إلى أصول ناضجة ومباحث مؤسسة تأسيسا علميا ودقيقا، وذلك نتيجة لاعتماد "البلاغيين" في المراحل المتأخرة أدوات التحليل "المنطقي" و"التداولي".

قدم مسعود صحراوي نوعين من المعايير للتمييز بين "الخبر والإنشاء" وهما معايير منطقية ومعايير تداولية، ولكنها متداخلة في مصنفاتهم تداخلا شديدا، ومن ثم يصعب فصل الجانب التداولي منها عن الجانب المنطقي.⁽¹⁾

في مختلف مراحل وقد صنفها إلى نوعين-وهي حسب تقديره-"معايير منطقية ومعايير تداولية" ويقول: "لكنها كانت متداخلة في مصنفاتهم تداخلا شديدا، ومن ثم يصعب فصل الجانب التداولي منها عن الجانب المنطقي".⁽²⁾، ومن بين هذه المعايير:

2-1- معيار قبول الصدق أو الكذب.

إن التمييز الأشهر عندهم بين "الخبر والإنشاء" هو التمييز بحسب المعنى، فالخبر ما كان يقبل الصدق والكذب، الإنشاء خلافه، والنصوص الماثورة عن علماء هذه المرحلة من البلاغة العربية تؤكد إجماعهم على ذلك.⁽³⁾

وقد كان يرى السكاكي (ت626هـ) أنه من غير الممكن تعريف "الخبر الإنشاء" (أو الطلب بحسب اصطلاحه) تعريفا حديا⁽⁴⁾، فهو يقف مع من استغنوا عن تعريفهما، ويدلل على ذلك بأنه (في الخبر، فلأن كل أحد من العقلاء ممن يمارس الحدود أو الرسوم، بل الصغار الذين لهم أدنى تمييز، يعرفون الصادق من الكاذب، بدليل أنهم يصدقون أبدا في مقام التصديق، ويكذبون أبدا في مقام التكذيب ولولا أنهم عارفون لصادق والكاذب لما

(1) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص57

(2) المرجع نفسه، ص58.

(3) السكاكي: المصدر السابق، ص254.

(4) التعريف الحدي: أي تعريف الشيء بأجزائه أو بلوازمه، أو بما يتركب منها تعريفا جامعا مانعا، ينظر، السكاكي مفتاح العلوم، ص 545.

تأتى منهم ذلك... وأما في الطلب، فلأن كل أحد يتمنى، ويستفهم، ويأمر، وينهى، وينادي، يوجد كلا من ذلك في الموضع نفسه عن علم⁽¹⁾ ويذكر أن "الخبر" و"الطلب" (يقترقان باللازم المشهور، وهو احتمال الصدق و الكذب)⁽²⁾، وهو يرى في هذا التمييز كفاية، فلم يحصل ان تشابه على أحد فاخبر بدل أن يطلب أو العكس، إلا ان هذه الدعوى مردودة لأن محمد بن علي الجرجاني (ت 729 هـ) أورد نصوصا عن بعض السابقين في التشكيك في إنشائية صيغ "التعجب" و"المدح" و"الذم"، وكم الخبرية والشاهد على هذا ما أورده في رواية عن أحد الأعراب مضمونها انه لما بشر بمولودة و((قيل له: نعمت المولودة، قال والله ما هي بنعم المولودة)).⁽³⁾

وعليه، فإن تصور أولئك العلماء في هذه المرحلة لـ "الخبر" هو "الكلام التام أو الخطاب التواصلى الذي يقبل الصدق والكذب"، و"الإنشاء" هو أيضا "الكلام التام المفيد أو الخطاب التواصلى لكن الذي لا يقبل الصدق أو الكذب"

2-2- التمييز بحسب مطابقة النسبة الخارجية

حاول البلاغيون في هذه المرحلة التخلي عن مذهب السكاكي في عدم إمكانية التعريف الحدي للخبر والطلب، فقد سعوا إلى تحليل مفهوم الخبر والإنشاء على نحو أكثر دقة، فالقزويني (ت 793 هـ) مثلا، يميز بينهما من حيث أن الكلام (إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه) أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج، فالأول الخبر، والثاني الإنشاء)⁽⁴⁾، وعليه فإن الخبر هو (القول المتضمن نسبة معلوم بالنفي أو الإثبات)⁽⁵⁾.

(1) السكاكي، مفتاح العلوم ص251، 253.

(2) المصدر نفسه، ص253.

(3) محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص102.

(4) الخطيب القزويني، الايضاح في العلوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 16.

(5) الخطيب القزويني: تلخيص شرح المفتاح، تح: رحاب عكاوي، بيروت، دار الفكر العربي، 2000 ص 38.

كما يذهب سعد الدين التفتازاني (ت 792 هـ) إلى ذلك أيضا، فيرى أن (الكلام إن كان لنسبته خارج في أحد الأزمنة الثلاثة تطابقه، أي أن تطابق تلك النسبة ذلك خارج بأن يكونا ثبوتين أو سلبيتين، أو لا تطابقه، بأن تكون النسبة مفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية أو العكس، فهو خبر) ⁽¹⁾، هذا الخبر في نظر التفتازاني، أما الإنشاء بمقابلة المفهوم السابق، هو ألا يكون لنسبة خارج.

وبالتأمل لهذه النصوص نستنتج مفهوما ثان لكل من الخبر والإنشاء هو أن الخبر الكلام التام المفيد أو الخطاب التواصلية الذي لنسبته الكلامية نسبة الخارجية، وأن الإنشاء، ليس له تلك النسبة.

ويبدو أن هذا التعريف مستنتج من التعريف السابق، وذلك من خلال تحليل معنى الصدق والكاذب، وبتفكيك التعريف إلى مفردات، كالاتي:

- النسبة الكلامية تقبل الصدق والكذب إذا كان لهما قرين أو المرجع، وهو النسبة الخارجية (في الواقع الخارجي عن اللغة) تطابقه أولا تطابقه.
- والعلاقة بين هاتين النسبتين هي أن الأولى تصف الثانية وتصورها، سواء كان التصوير (الوصف) مطابقا للواقع أو غير مطابق.
- النسبة الكلامية (الخطاب) لا تقبل الصدق والكذب إلا في حال وجود حقيقة مرجعية في الواقع يتم وصفها وصفا إما صدقا أو كذبا، وتسمى حينئذ خبرا.
- الكلام الإنشائي ليس له تلك الحقيقة المرجعية في الواقع الخارجي عن اللغة (النسبة الخارجية)، ومن ثم فنسبة الجملة الإنشائية نسبة لغوية محضة، وهي نسبة واحدة تتسبب في نشوء نسبة ثانية ⁽²⁾.

(1) سعد الدين التفتازاني، المختصر في شرح تلخيص المفتاح للقرطبي (ضمن شروح التلخيص)، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1944، ج01، ص60، 61.

(2) مسعود صحرأوي، التداولية عند العلماء العرب، ص63، 64.

وبذلك يكون هذا التوجه العام الذي طبع هذه المرحلة في التمييز بين الخبر والإنشاء، إلا أنه ثار نقاش بين العلماء في التصور، فقد أدى إلى إثارة بعض الإشكالات منها:

1. الإشكال الأول: هو أن هناك جمل خبرية من قبيل:

- (ستطلع الشمس غدا)

فهذه الجملة ليس لها نسبة خارجية حين إطلاقها، فلا إشكال هنا إذن، في قضية المطابقة الزمنية الناشئة عن التباين في زمن الإخبار بين النسبة الكلامية (أو الإنشائية) وبين النسبة الخارجية، والتفتازاني يرى أنه يكفي أن توجد النسبة في أي وقت من الأزمنة الثلاثة⁽¹⁾. وذلك رفعا لهذه الإشكالات، فهذا التركيب لا نجد له أي نسبة خارجية لدى التلفظ به، فهو توقع للحدث في المستقبل، وبذلك فهو خبر.

ويوجد إيضاح أدق، وهو ما أورده الدسوقي في شرحه لـ . مختصر التفتازاني . وهو (أن الزمن المعتبر من الأزمنة الثلاثة هو الموافق لما اعتبرته النسبة الكلامية)⁽²⁾. ففي المثال السابق:

- (ستطلع الشمس غدا).

زمنه المعتبر هو الاستقبال، أما في هذا المثال:

- (طلعت الشمس أمس)

فزمنه المعتبر هو (الماضي)، وبذلك قلل الدسوقي من شأن إشكال مسألة "المطابقة الزمنية" بين "النسبتين الخارجيتين" و"الكلامية"، فالزمن المعتبر من الأزمنة الثلاثة هو الموافق لما اعتبرته النسبة الكلامية، فقولنا: "ستطلع الشمس غدا"، زمنه المعتبر هو الاستقبال، أما قولنا: "طلعت الشمس بالأمس"، فزمنه المعتبر هو الماضي.⁽³⁾

(1) التفتازاني، المختصر (ضمن شروح التلخيص)، ص 165.

(2) الدسوقي محمد بن عرفة، شرح الدسوقي على مختصر التفتازاني (ضمن شروح التلخيص) ص 165.

(3) سعد الدين التفتازاني، المطول في شرح تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ترتيب وتعليق: عبد المتعال الصعيدي، منشورات دار الحكمة، د ت ط، ص 37.

إلا أن التفتازاني يعود ويستدرك رأيه الأول برأي آخر، مفاده أنه يمكن أن تكون لـ الإنشاء نسبة خارجية كما للخبر، ويوضح ذلك بقوله (الكلام إما أن يكون له نسبة بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ **موجدا** لها من غير **قصد** إلى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع وهو الإنشاء ، أو تكون له نسبة بحيث **يقصد** أن لها خارجية مطابقة أو غير مطابقة وهو الخير) ⁽¹⁾، وذلك خلاف لرأيه السابق، الذي رأى فيه أن لكل من "الخبر" و"الإنشاء" نسبة خارجية، ويضيف ويشير في عباراته الأخيرة إلى أن هناك فرق هام بين النسبتين ، فـ "الخبر" **يصدق** نسبته الخارجية أو **يكذبها**، والإنشاء **يوجد** نسبته الخارجية.

2. الإشكال الثاني: يرد هذا أشكال على صياغة هذا التعريف، والذي مفاده (أن الإنشاء تماما كالخبر له نسبة خارجية يمكن أن تطابقها النسبة الكلامية أو لا تطابقها) ⁽²⁾، فمثلا قولنا:

• (هل زيد قائم؟)

وقولنا

• (قم)

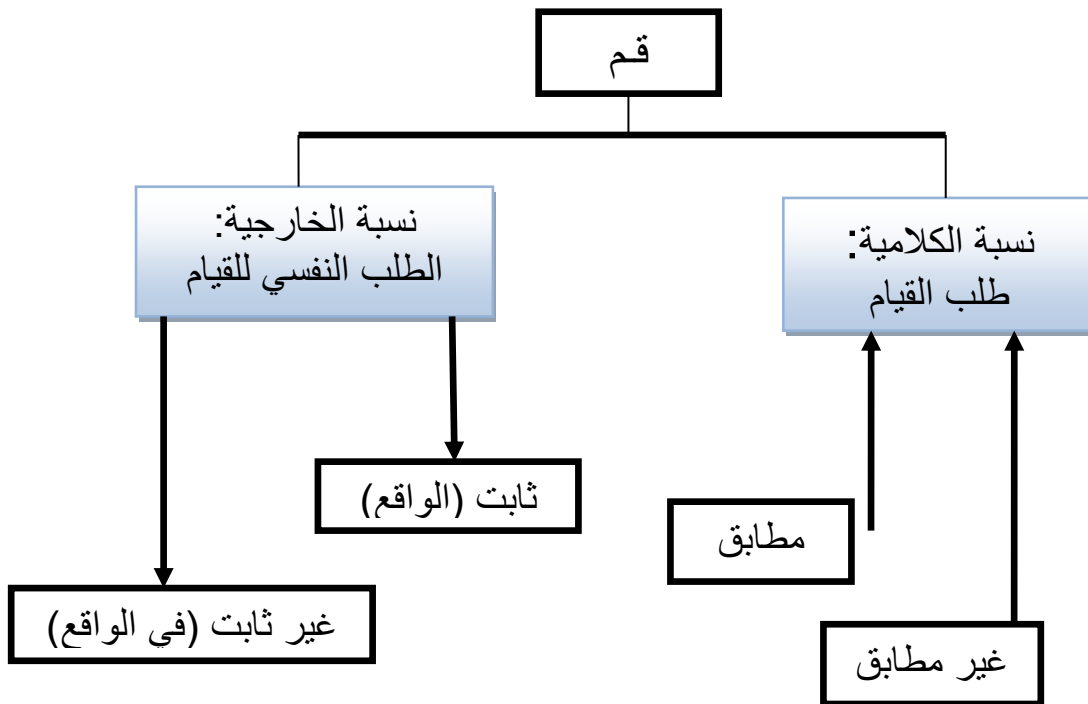
في رأي الدسوقي كلا الملفوظين له نسبة خارجية مع أنهما "إنشائيان"، ف (النسبة الكلامية للأول طلب الفهم من المخاطب، للثاني طلب القيام منه، والنسبة الخارجية لهما هي الطلب النفسي للفهم في الأول وللقيام في الثاني) ⁽³⁾، فإذا كان "الطلب النفسي" ثابتا للمتكلم في: الواقع كان الخارج مطابقا للنسبة الكلامية، وإذا كان هذا الطلب غير ثابت للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق.

(1) سعد الدين التفتازاني، المطول في شرح تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، المصدر السابق، ص 37.

(2) الدسوقي، شرح مختصر التفتازاني (ضمن شروح التلخيص)، مرجع سابق، ص 165.

(3) المصدر نفسه، ص 166.

ويعصور مسعود صحراوي هذه المطابقة مع الملفوظ (قم) بالرسم التالي: (1)



بذلك تكون "النسبة الخارجية" في "نفس المتكلم" هي "الواقع"، ونظير هذا القول ما أورده بهاء الدين السبكي في الملفوظ:

• "بعت"، (وذلك ضمن ظروف مقامية وملابسات معينة، أي عند انجاز البيع الفعلي). فهذا ملفوظ "إنشائي"، ويعتقد السبكي أن له نسبة خارجية علاوة على نسبة الكلامية ونسبته الخارجية هي "رغبة المتكلم الصادقة" بإنفاذه.

ويعادل السبكي بتحليله هذا ما وضعه سيرل تحت أسم "شرط الصراحة"، لكن بهذا الفرق ينتفي الفرق بين "الخبر" و"الإنشاء" وينعدم مادام لكل منهما نسبة خارجية.

لذا اقترح الدسوقي لحل هذين الإشكاليين: أن تعدل صيغة التعريف السابق لـ "الخبر" الذي صيغته "إن كان لنسبة خارج تطابقه" بالصيغة التالية "إن كان لنسبته خارج تقصد مطابقتها له، أو تقصد عدم مطابقتها له"، كما تعدل صيغة تعريف الإنشاء الأول والتي

(1) مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص115.

نصها "أنه الكلام الذي لنسبته خارجية تطابقه أولاً تطابقه" بالصيغة الجديدة وهي "ألا يكون لنسبته خارج تقصد مطابقته أو عدم مطابقته" فيكون النفي منصب على "تقصد مطابقته لا على الخارج" وبذلك يفسر تعريف الإنشاء بأنه قد لا يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ولكن لم يقصد ذلك"، لأي لم يقصد بإنشاء المطابقة أو عدمها⁽¹⁾.

وبذلك يدخل الدسوقي هذا التحليل الأخير، مفهوم القصد في التمييز بين الخبر والإنشاء ليحل الإشكالات الواردة على تعريف العلماء لكل منهما، وفي هذا الصنيع منحا تدوالي أي في محاولات التفريق بين الأسلوبين، فمحاوله الدسوقي لذلك تتجاوز إطار التفريقة على أساس التصوير المنطقي واحده، وتميز المعنى الخبري عن المعنى الإنشائي يميز الصدق والكذب أو النسبة الخارجية إلى إطار التفريقة على أساس التداولي يحيل بدرجة الأولى على قصد المتكلم.

وبذلك يلتقي الدسوقي مع أوستين والتداولين المعصرين في أخذهم بمفهوم القصديّة فيمكن أن نعد هذا التفسير تفسير ملائم ومقبول بما أنه يدرج مفهوم القصد الذي هو قرينة تمييزي ناجحة تكسب التحليل.

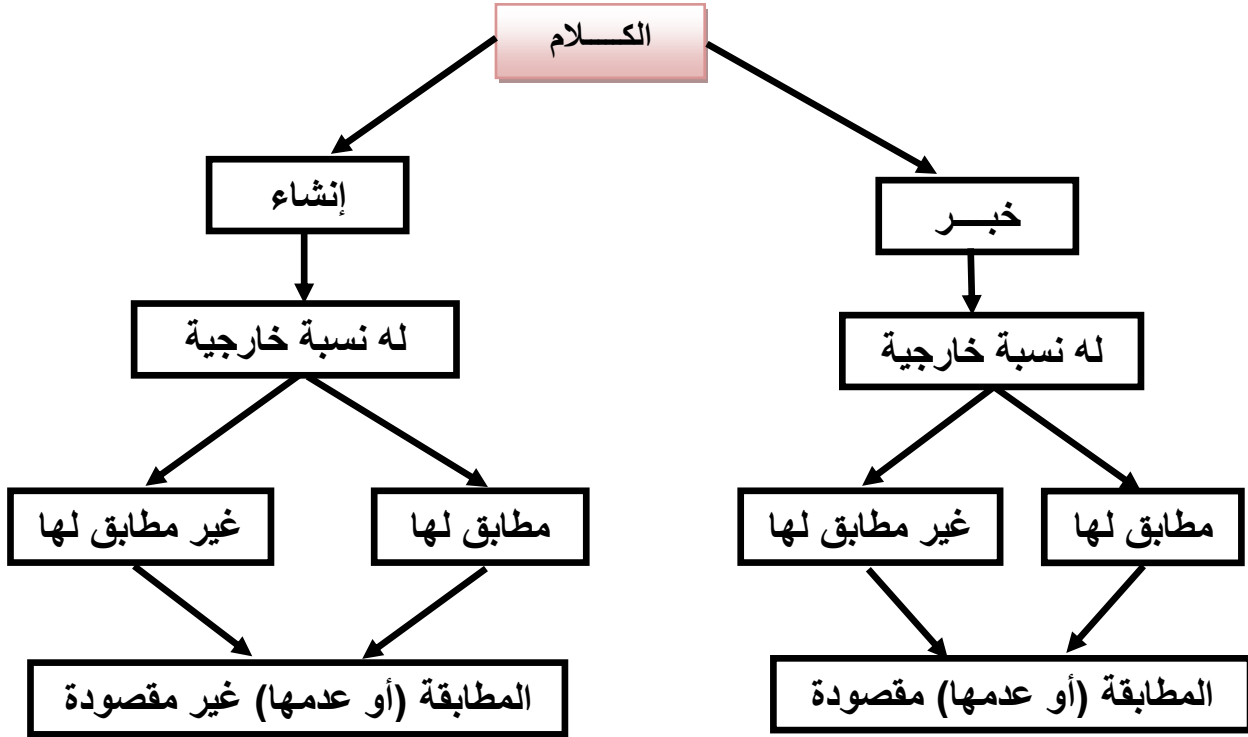
أساسا تداوليا فالخبر والإنشاء كلاهما له خارج، وكلاهما يطابق ذلك الخارج، لكن الصد من الخبر أن يطابق ذلك الخارج، وليس من القصد من الإنشاء ذلك⁽²⁾.

والأخذ بهذا المعيار ساهم في نقل التفكير اللغوي العربي من مستواه المنطقي الجاف إلى أفق تداولي ويمكن تصوير ذلك في الشكل أدناه⁽³⁾.

(1) طالب سيد هاشم الطببائي، ص: 51، 52.

(2) مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، ص ص 68، 69.

(3) المرجع نفسه، ص 68.



ويلاحظ هنا تنبيه الدسوقي للحاجة إلى إدخال مفهوم "القصد" في التمييز بين "الخبر" و"الإنشاء" ليحل الأشكال الوارد على تعريف متقدميه، ونرى أن التفاته إلى هذه الحاجة، وإدخاله إلى مفهوم الخبر والإنشاء يمثل "نظرة تداولية" للفرق بين الخبر والإنشاء.

مع ذلك فإن هناك أشكال يحول دون الأخذ برأي الدسوقي، وهو أنه يفترض للإنشاء نسبة خارجية هي غير موجودة قبل زمن التلفظ بالملفوظ الإنشائي، وقد اقترح محمد بن علي الجرجاني حلاً يعتبر من أفضل الحلول لتلك الإشكالات التي صبغت هذه المرحلة وذلك بقوله بانتقاء النسبة الخارجية عن "الإنشاء"، ومن ثم فلا مجال أصلاً للحديث عن المطابقة، ولا عن عدمها، فالإنشاء "كلام ليس له نسبة أخرى (يقصد النسبة الخارجية) لأن المتكلم هو الذي يحدث نسبة هي صورة الكلام، ولذلك لا يحتمل المطابقة ولا عدمها

لأن المطابقة نسبة وكل نسبة لابد لها من منتسبين سابقين عليها⁽¹⁾، وبذلك يعود النقاش من جديد في التمييز بين "الخبر" و"الإنشاء"، ويمكن أن يستخلص من كلام محمد علي الجرجاني:

- إن "الإنشاء" يتميز عن "الخبر" بأن له نسبة واحدة هي النسبة الكلامية، وأن "الخبر" له نسبتان واحدة "كلامية" والأخرى "خارجية" (في الواقع)، بذلك تزول الإشكالات الناتجة عن القول بوجود نسبة مفترضة ووهمية للإنشاء.
- وبتعريفه يفسح المجال لبحث معيار آخر، فقد لاحظ أن "الإنشاء" يتميز عن "الخبر" بكونه نسبة كلامية تتسبب في أحداث نسبة أخرى (النسبة الخارجية) وإيجادها من العدم، ولعل ذلك ما جعلهم يسمونه إنشاء، أي إيجادا وخلقا، وهذا يجعل المعيار تصنيفي آخر وهو التالي.

2-3- التمييز بحسب إيجاد النسبة في الخارج

ذكرنا سابقا أن البلاغيين العرب انتقلوا في تمييزهم بين "الخبر" و"الإنشاء" من اتصاف الأول بقبول "الصدق والكذب"، واتصاف الثاني بعدم قبول ذلك، إلى المعيار الثاني ومبدأ الصفتين أن الأول-أي- بقبول الصدق والكذب لأن له خارجا يطابق أو لا يطابقه، والطرف الثاني -أي الإنشاء- لا يقبل الصدق والكذب لأن لا خارج له، ثم مرحلة لاحقة تم إدخال مفهوم "القصد" ف"الخبر" و"الإنشاء" كلاهما له خارج، لكن المقصود من "الخبر" أن يطابق ذلك الخارج، وليس المقصود من الإنشاء أن يطابق ذلك الخارج، وهذا المبدأ يقوي "التوجه التداولي" في التحليل البلاغي.

ولكن هناك أشكال- كما وسبق أن ذكرنا-والذي يحول دون الأخذ بذلك التحليل وذلك أنه يفترض أن للأشياء نسبة خارجية وهي غير موجودة قبل زمن التلفظ بالملفوظ

(1) مسعود صحراوي، مرجع سابق، ص 68-69

الإنشائي، فمبدأ القصد سليم في ذاته، غير أن تلبسه التحليل الافتراضي يضر بكفايته العلمية ويضعف من قيمته تمييزية، إلا أنه لم يستغنى عن القصد كمبدأ للتحليل، فابن يعقوب المغربي في محاولة الخروج من هذا الأشكال مزج بين التحليل المنطقي والتداولي فهو يرى "الكلام التام يحسن السكوت عليه... يتضمن نسبة المسند وإلى المسند إليه، فإن كان القصد منه الدلالة على أن تلك النسبة حصلت في الواقع... بين معنى المسند ومعنى المسند إليه، فذلك الكلام خير، وأن كان القصد من الدلالة على أن اللفظ وجدت به تلك النسبة فالكلام إنشاء".⁽¹⁾

وبذلك تكون وظيفة "الخبر" الدلالة على وقوع النسبة دون التأثير في وقوعها، وأن "الإنشاء" في المقابل له وظيفة التأثير في وقوع النسبة بأن توجد به، أي بعد التلفظ باللفظة، فهو يوجدها، وأن لم يوجدها فهو يتسبب في إيجادها.

كما أورد السبكي رأياً قريباً من هذا "وقيل كلام لا يخلو إما أن يمكن أن يحصل للمخاطب من غير أن يستفاد من المتكلم: مثل زيد منطلق، فإنه يمكن علمه بالمشاهدة أولاً يمكن أن يحصل (أي المخاطب) إلا بالاستفادة من المتكلم نحو: "أضرب" أو "لا تضرب"، فالأول الخبر والثاني الإنشاء"⁽²⁾.

فيصبح الكلام الذي يعلمه المخاطب-حسب راية-من دون حاجة إلى المتكلم هو "الخبر"، وأن الكلام الذي لا يمكن أن يستفيدة المخاطب إلا من المتكلم فهو "الإنشاء"، إلا أن هذا الرأي لم يسلم من النقد، فقد وجه له النقد، فالجملة من قبيل:

• "أردت القيام"

(1) محمد بن علي الجرجاني، الاشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص 100.

(2) ابن يعقوب المغربي أبو العباس أحمد بن محمد، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، عيسى البابي، مصر، د ط، د ت، ج 1، ص 168.

لا تعلم ألا من المتكلم، فتكون حسب هذا التعريف إنشائية، والواقع أنها خبرية. (1)

ويرد السبكي عن هذا النقد بأن "المراد من الإمكان المذكور في التعريف، هو الإمكان العقلي (يعني الذي قد يحصل في الواقع وقد لا يحصل)، العبارة "أردت القيام" يمكن ونحو أردت القيام يمكن عقلا أن يطلع عليهم غير استفادة من المتكلم ويمكن عادة بالقرائن ... بخلاف "اضرب زيدا" (2)، ثم قال "والظاهر أن مرادهم أما أن يحصل في الوجود بالكلام أو بغيره، فالأول الإنشاء والثاني الخبر" (3).

وبذلك فالنسبة الخارجية لـ "الإنشاء" يوجدها "الإنشاء" نفسه، لأنها لم تكن موجودة قبله، أو يسبب هو إيجادها في حين النسبة الخارجية لـ "الخبر" فهي موجودة قبله وجاء "الخبر" ليصفها ويصورها، أي ليطابقها أو يخالفها فيكون بحسب أراء وملاحظات هذه المرحلة تمييز عام بين الأسلوبين، مفاده أن "الإنشاء يوجد دون "الخبر"، كما أنه وبحسب التعريفات السابقة "الخبر واصف دون الإنشاء".

وبعد استعراضنا لبعض نصوص البلاغيين العرب، نلاحظ أنهم التفنوا إلى بعض الوظائف التداولية كمراعاة غرض أو "قصد" المتكلم، وضرورة الربط بين الخطاب ملاساته، فيميزون بين المقامات المختلفة في "الاستعمال الفعلي للغة".

إلا أنه ينبغي أن نشير إلى أن تحليلهم في تلك المرحلة الزمنية من عصر البحث اللغوي المعرب للظواهر اللغوية كانت تتدخل فيها الأدوات التحليلية المنطقية التداولية ومن الصعب الفصل بينهما، كما انه من الصعب حصرها وجمعها.

(1) بهاء الدين السبكي، عروس الافراح في شرح تلخيص المفتاح، ج1، ص 174.

(2) المصدر نفسه، ص 174

(3) المصدر نفسه، ص 174

كما كانت تصورات العلماء في التمييز بين "الخبر" و "الإنشاء" مختلفة، وعلى الرغم من ذلك الاختلاف والتعدد في وجهات النظر، يمكن التمييز بين الأسلوبين عن طريق التأليف بين تلك الآراء فيكون:

"الخبر" (هو الخطاب التواصلية المكتمل أفاديا والذي يريد المتكلم نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية) (1).

و"الإنشاء" (هو الخطاب التواصلية المكتمل أفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن توجد نسبته الخارجية) (2).

فكل من "الخبر" و"الإنشاء" (كلام تام مفيد) أي خطاب تواصلية مكتمل حامل لـ "الفائدة"، كما يدخل "قصد" المتكلم وغرضه من الكلام كميّار للتمييز بين الأسلوبين، وأن "الإنشاء" يوجد نسبته الخارجية، والخبر يصف نسبته الخارجية، أي يصدقها أو يكذبها.

وبالمقارنة مع معايير سيرل، يكون "الخبر" مدرجا في صنف "التقريريات"، أما "الإنشاء" فيدرج ضمن الأصناف الأخرى التي بحثها سيرل وهي كثيرة ومتشعبة، فمن "الإنشاء" ما يندرج ضمن "الامريات": كالأمر والنهي والاستفهام، ومنه ما يندرج ضمن "الايقاعات" كالألفاظ والعقود، ومنه ما يندرج ضمن "البوحيات": كالمدح والذم والتمني.

سنتحدث أن نتحدث عن تقسيمات العرب لكل من الخبر والإنشاء إجمالا وتفصيلا ومحاولة تقريبها من وجهة نظر المعاصرين التداولية.

(1) مسعود صحراوي: التداولية عند العرب، ص 12.

(2) المرجع نفسه: ص 12.

المبحث الثاني: تقسيمات الخبر والإنشاء

يقسم الخبر بمراعاة أحوال المخاطب إلى ثلاثة أضرب وقوام هذا التقسيم طبيعة العلاقة بين طرفي التواصل فيضطر المتكلم إلى أن يكيف كلامه وفق حال سامعه ومقامه ليضمن لكلامه تحقيق الوظيفة التواصلية المنوطة به.

1-أضرب الخبر

"الخبر الابتدائي" يقول: "من المعلوم أن حكم العقل حال إطلاق اللسان، هو أن يفرغ المتكلم في قالب الإفادة ما ينطبق تحاشيا عن وصمة اللاغية، فإذا اندفع في الكلام مخبرا، لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند إليه في خبره ذلك، إفادته للمخاطب متعاطيا مناطها بقدر الافتقار" ⁽¹⁾ يشير السكاكي إلى أن الكلام إذا لم يحمل ما هو مفيد وجيد لـ "السامع" فهو لاغٍ وباطل، فقد أشار إلى قصد "المتكلم" إفادة "السامع" وهما من أهم المبادئ التداولية، وبذلك أيضا يشير إلى الشروط التداولية التي تجعل الخطاب ناجحاً.

ثم يضيف السكاكي "فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن مما يلقي إليه، ليحضر طرفاها عنده، وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتا أو انتقاء كفى في ذلك الانتقاش حكمه، ويتمكن لمصادقته إياه خاليا"؛ ⁽²⁾ يتضح من كلام "السكاكي" أنه إذا بث الكلام من "متكلم" إلى "سامع" "خالي الذهن"؛ أي "سامع" يجهل ما المعلومات التي سيقدمها "المتكلم"؛ فهي معلومات جديدة بالنسبة إليه كما أنه لا يحمل أي اعتراض عليها؛ فإن كلام "المتكلم" سيكون مقنعا ومؤثرا أكثر.

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 258.

(2) المرجع نفسه، ص 258.

وهذا ما أشار إليه بأن المعنى يتمكن لمصادفة ذهنه خالياً؛ وهو بذلك يشير الحالة الإدراكية والذهنية لنوع معين من السامعين (1).

ثم يضيف "فتستغني الجملة من مؤكدات الحكم وسمي هذا النوع من الخبر: ابتدائياً"؛ (2) حيث يرشد "المتكلم" إلى ما يناسب هذه الحالة الإدراكية لهذا النوع من المستعملين، وهو أن يكون كلامه خالياً من المؤكدات.

الخبر الطلبي: هو النوع أو الصنف الثاني من الخبر؛ وفيه يقول السكاكي: "وإذا ألقاها إلى طلب لها، متحير طرفاها عنده دون الاستناد، فهو منه بين بين، لينقذه عن ورطة الحيرة، استحسن تقوية المنفذ بإدخال اللام في الجملة، أو إن كنحو لزيد عارف وإن زيدا عارفا"؛ (3) وفي قوله هذا يشير أيضاً إلى حالة ذهنية أخرى، يكون فيها "السامع" يعلم الخبر الذي سيفيده به المتكلم إلا أن غير متأكد منه؛ فهو في شك وحيرة منه، وفي هذه الحالة يجب على المتكلم أن يعتمد إلى استخدام إحدى أدوات التأكيد ك (اللام)، أو (إن) حيث تستعمل هذه الأدوات لزيادة تأكيد الخبر.

"الخبر الإنكاري": وهو الصنف الثالث؛ وفيه يصرح السكاكي بقوله: "وإذا ألقاها إلى حاكم فيها بخلافه، ليرده إلى حكم نفسه، استوجب حكمه ليترجح تأكيداً بحسب ما أشرب المخالف الإنكار في اعتقاده، كنحو: "إني صادق"، لمن ينكر صدقك إنكاراً"، "وإني لصادق" لمن يبالغ في إنكار صدقك، "و والله إني لصادق على هذا"، وإن شئت فتأمل

(1) في إطار مقارنة الاقتراح الوارد في البلاغة العربية والاقتراح الذي يقدمه فان ديك في إطار النص الوظيفي والتداولي، نلاحظ أن "بؤرة التتميم" في الاقتراح الوظيفي التداولي يمكن ربطها بما ورد في البلاغة العربية عن "الخبر الابتدائي"؛ و"بؤرة التتميم" هي بؤرة ترتبط بالمعلومة التي تكفي بإتمام معلومات المخاطب، ينظر أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، ص 47.

(2) السكاكي: مرجع سابق، ص 258.

(3) المصدر نفسه: ص 258.

كلام رب العزة علت كلمته: "إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ" (1) حيث قال أولاً: (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) وقال ثانياً: (إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ) (2) وفي "الخبر الإنكاري" يكون "السامع" منكرًا لما يقوله "المتكلم" أو ما ينقله إليه من معلومات؛ وفي هذه الحالة لابد أن يجعل "المتكلم" أدوات التأكيد ويختلف قدر أدوات التأكيد التي يستعملها بقدر إنكار "السامع"؛ حيث يسعى المتكلم لتحقيق غرض تداولي وهو محاولة تغيير اعتقاد أو حكم السامع والتأثير فيه؛ ويتضح ذلك من أمثله التالية؛ ففي قولك: "إني صادق" لمن ينكر صدقك، حيث استعمل في هذه الجملة أداة تأكيد واحدة، وفي قولك: "وإني لصادق"، أستعمل في هذه الجملة أداتان لتأكيد، وهي (إن) و(اللام)، وفي قولك: "و والله إني لصادق"، استعمل القسم واللام والأداة (أن)، وبهذا يقارب السكاكي ما يعرف بمعايير سيرل بـ "درجة الشدة للغرض المتضمن في القول".

وقد يخرج الكلام عن هذه الحالات الثلاث للكلام، وهو ما يسمى "إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر" ليؤدي معاني جديدة، وأغراض ومقاصد معينة لـ "المتكلم"، وفي هذا النوع من الكلام يقول "السكاكي": "إنك ترى المفلقين (3) السحرة في هذا الفن ينفثون الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيرا، وذلك إذا أحلوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها علماً محل الخالي الذهن عن ذلك لاعتبارات خطابية، مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة، وإن شئت فعليك بكلام رب العزة "وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ

(1) سورة يس الآيات: 14-16.

(2) السكاكي: مرجع سابق، ص 258-259.

(3) المفلقين: يقال: أفلق فلان اليوم وهو مفلق، إذا جاء بعجب، وشاعر مفلق: مجيد، يجيء العجائب في شعره، وأفلق في الأمر إذا كان حادثاً به، اللسان مادة (فلق).

خَلَقَ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ" (1) كيف تجد صَدْرَهُ يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي، وآخره ينفية عنهم، حيث لم يعلموا بعملهم" (2) وفي هذا المقام يتعامل "المتكلم" مع "السامع" العالم بالخبر كما يتعامل معه على أساس أنه لا يعلم، وذلك قصد تجهيله، وفي ذلك تحقيق لوظيفة تداولية.

كم "قد يقيمون من لا يكون سائلا مقام من يسأل، فلا يميزون في صياغة التركيب للكلام بينهما، وإنما بينهما، وإنما يصبون لهما في قالب واحد، إذا كانوا قدموا إليه ما يلوح مثله للنفس اليقظي بحكم ذلك الخبر، فيتركها مستشرفة له استشراف الطالب المتحير يتميل بين إقدام للتلويح، وإحجام لعدم التصريح". (3)

ويشير السكاكي إلى مقام آخر، وفيه "ينزلون منزلة المنكر من لا يكون إياه، إذا رأوا عليه شيئا من ملابس الإنكار، فيحوكون حبير الكلام لهما على منوال واحد، كقولك لمن تصدى لمقاومة مكاحا أمامه، غير متدبر، مغترا بما كذبتة النفس من سهولة تأتيها له إن أمامك مكاحا لك"، (4) وهذا مقام يلحظ فيه "المتكلم" أن "السامع" منكر للخبر، فيسوق له هذا الخبر خاليا من المؤكدات، وكأنه بهذا الأسلوب يشير إلى أن هذا الخبر معلوم ولا يحتاج إلى إنكار، فهم "يقبلون هذه القضية مع المنكر إذا كان معه ما إذا أرتدع عن الإنكار، فيقولون لمنكر الإسلام: الإسلام حق". (5)

ولهذا النوع من الكلام تأثير كبير على "السامع"، حيث يقول السكاكي: "وهذا النوع أعني نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر متى وقع عند النظر موقعه استهش الأنفس

(1) سورة البقرة، الآية 102.

(2) السكاكي: مرجع سابق، ص 259-260.

(3) المصدر نفسه: ص 260.

(4) المصدر نفسه: ص ص 262-263.

(5) المصدر نفسه: ص 263.

وأُنق الإسهام، وهز القرائح، ونشّط الأذهان" (1) وفيه تظهر الأبعاد التداولية لهذا النوع من الكلام.

توصل العلماء البلاغيون العرب إلى وضع معايير متفاوتة الدقة للتمييز بين "الخبر" و"الإنشاء"، وآخر ما استقرت عليه البلاغة العربية في المرحلة نضجها هو التصور الذي يميز بين الأسلوبين بمعيار "القصد"، ومعيار "إيجاد النسبة الخارجية"، فالمعيار الأول "تداولي" والثاني معيار "منطقي"، سنحاول عرض بعض التقسيمات لهاتين الظاهرتين الأسلوبيتين، حسب مراحل التطور الدرس البلاغي العربي.

2- تقسيمات الخبر

2-1- التقسيم الإجمالي: في القرن العاشر للميلاد استطاع أبو نصر الفارابي (ت 339 هـ)، وهو بصدد تقسيم أنواع المخاطبات، أن يصنف العبارات الكلامية الصادرة عن الإنسان إلى صنفين كبيرين هما: "عبارات القول" و"عبارات الفعل"، وبذلك بدأ من حيث بدأ أوستين من اعتبار المخاطبات نوعين:

- "أقوالاً"

- و"أفعالا تتم بالأقوال" (2)

تتسم الأولى بمجرد تحريك الشفتين للتواصل مع الآخر، والتعبير عما في النفس والثانية يراد بها، إضافة إلى ذلك، حمل المخاطب على فعل شيء ما، فالفارابي يصرح قائلاً: ".... والقول الذي يقتضي به شيء ما فهو يقتضي به إما قول ما، وإما فعل شيء

(1) السكاكي: مرجع سابق، ص 263.

(2) أبو نصر الفارابي: كتاب الحروف، تح محسن مهدي، بيروت، دار المشرق، ط2، 1990، ص 162.

ما، والذي يقتضي به فعل ما قمته نداء، ومنه تضرع وطلبة، وإذن، ومنع، ومنع، ومنه
حث، ولكف، وأمر، ونهي" (1)، كما بين أن "النطق بالقول وفعل ما". (2)

وبذلك يقترب الفارابي من مفهوم "الملفوظ الانجازي" الذي تحدث عنه أوستين وسييرل
في عصرنا، الذي كثيرا ما يقدم على أنه اكتشاف حديث من كل الفلسفة التحليلية
والأبحاث التداولية المعاصرة، وقد عبر الفارابي عنه بـ "القوة" FORCE، والذي يعتبر من
المقولات التداولية المعاصرة، وذلك بقوله أن "قوة حد أنواع القول قوة السؤال عن
الشيء" (3) (ويقصد النداء تحديدا)، أي أن "القوة الانجازية" المحتواة في فعل "النداء"، هي
نفسها المحتواة في فعل "الاستفهام"، وهذا النوع من الكلام يقتضي، جوابا عند الفارابي
وهذا يقارب أوستين أن من الأفعال نوعا ثالثا سماه "الفعل الناتج عن القول"
Perlocutionnaire لو "الفعل التأثيري"، فقد لاحظ الفارابي أن لكل قوة كلامية جوابا
معينا، ويصرح بذلك في قوله "كل مخاطبة يقتضي بها شيء ما فلها جواب، فجواب النداء
إقبال أو إعراض، وجواب التضرع والطلبة بذل واو منع وجواب الأمر والنهي وما شاكله
طاعة أو معصية، وجواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلبى " (4)

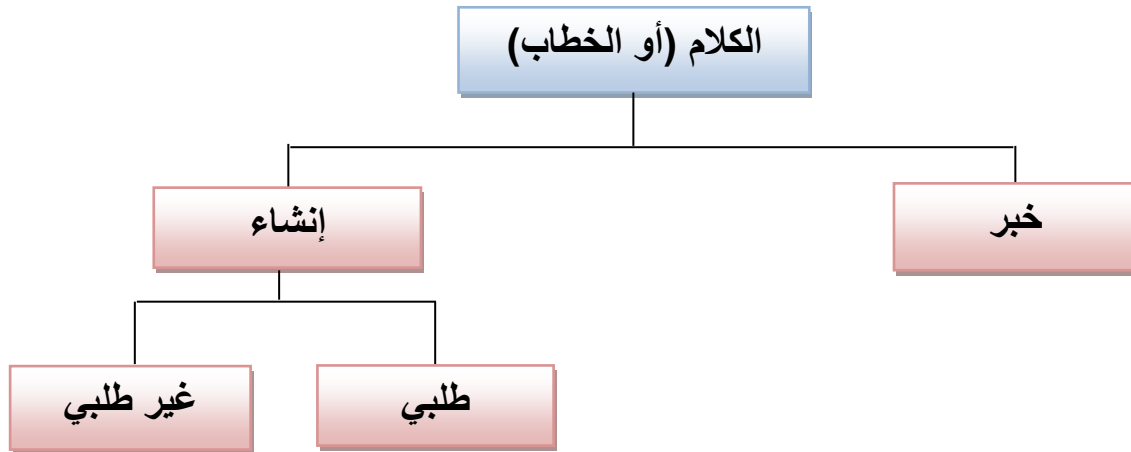
يمكن تصور التقسيم الإجمالي على الشكل التالي:

(1) أبو نصر الفارابي: كتاب الحروف، تح محسن مهدي، المصدر السابق، ص162.

(2) المصدر نفسه: ص 163.

(3) المصدر نفسه: ص 164.

(4) المصدر نفسه: ص 165.



2-2- التقسيم التفصيلي لـ "الخبر" و "الإنشاء":

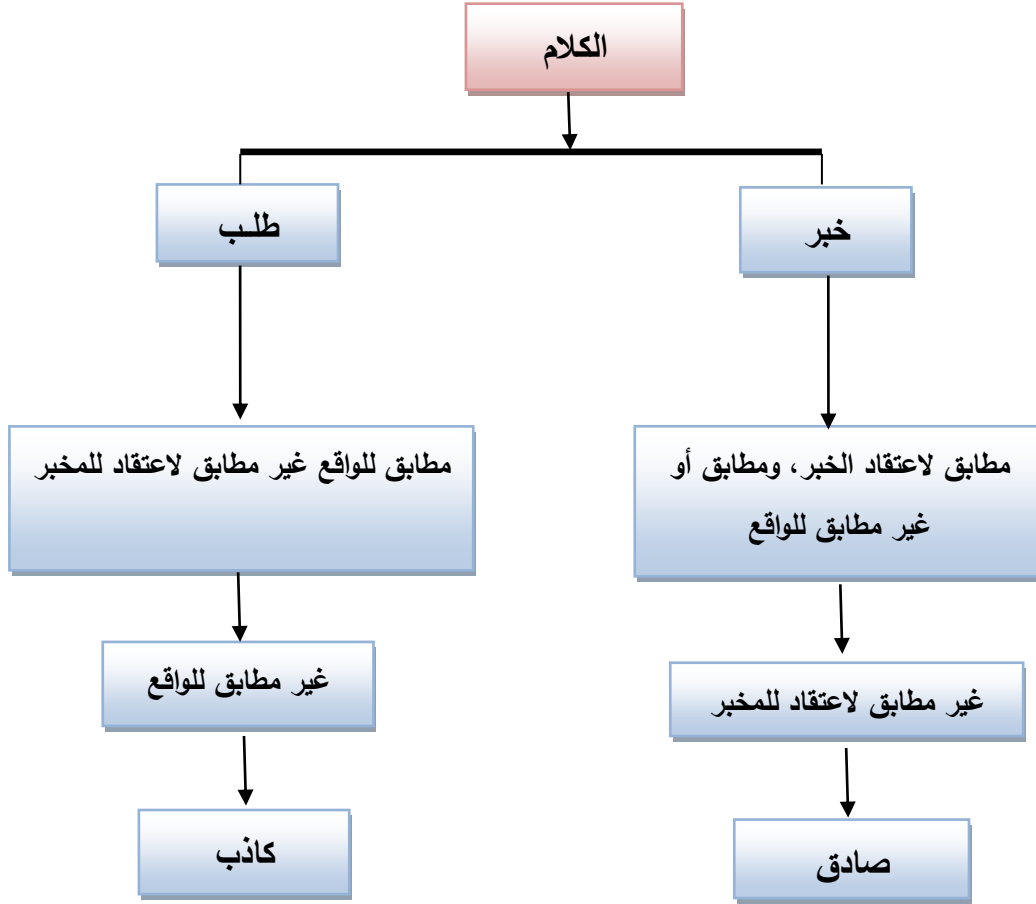
لم يكتفي البلاغيون بالتمييز الإجمالي والعام بين "الخبر" و "الإنشاء" بوعيه: "الطلبي" و "غير الطلبي"، بل قسموا كل منهما إلى أقسام فرعية تفصيلية جديرة بأن تبحث، وهذا ما سنحاول مناقشته في الفقرات التالية:

أ- القسم الأول: الخبر:

1. تقسيم إبراهيم النظام: أورد البلاغيون العرب رأي النظام المعتزلي (ت 231 هـ) في تقسيم الكلام إلى "خبر" و "طلب" على أساس معيار "الصدق و الكذب"، وقد فرق بينهما بأن صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر، سواء طابق الواقع أو لم يطابقه، وكذب الخبر عدم مطابقته لاعتقاد المخبر سواء لم يطابق الواقع أو طابقه⁽¹⁾.

ويلخص مسعود صحراوي في الرسم الآتي:

(1) ينظر: الدسوقي: شرح مختصر التقاواني، ص 166.



إذن، الخبر الصادق عند النظام هو ما طابق اعتقاد المخبر، سواء الواقع أم لم يطابقه، وهذه "نظرة تداولية" ويظهر ذلك جليا في قوله، من ضرورة تصديق اليهودي إذا قال "الإسلام باطل" وتكذيبه إذا قال "الإسلام حق".

إلا أن سفه هذا الرأي لما بينه الدسوقي من أن "وجه كمال سخافته ما يلزم عليه من تصديق اليهودي إذ اقال: "الإسلام باطل" وتكذيبه إذا قال "الإسلام حق"، وإجماع المسلمين على ذلك بالبطلان والفساد". (1)

لكن المتفحص إلى رأي "النظام" يجد لع مسوغا، ف "الصدق" في نظره ذو "بعد تداولي" فالصدق والكذب منظور إليهما ما يعتقده اليهودي لا بحسب ما يعتقده المسلم.

(1) الدسوقي: شرح مختصر الفتاواني، ص 176.

وهذا الأمر شبيه بما يحاول اليوم من بعض اللسانيين المعاصرين في تعيين "قيمة تداولية" للصدق، وبالتالي، يمكن اعتبار رأي النظام مقبولا، ويظهر هذا البعد جليا من خلال تفسيره لظاهر الآية الكريمة: "إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ". (1)

أكد الله تعالى في قولهم: "نشهد أنك لرسول الله"، مع أنه مطابق للواقع فالنبي محمد عليه الصلاة والسلام رسول الله حقيقة، فلو كان "الصدق" مطابقة الواقع لما صح هذا. (2) إلا أن التفتازاني يرد قول النظام مرة أخرى، وذلك بقوله أن معنى الآية السابقة أنهم كاذبون في الشهادة وادعائهم فيها، إذ التكذيب راجع الى قولهم: "نشهد" فهو يتضمن خبرا كاذبا، وليس الى قولهم: "إنك لرسولا الله"، وهو أن شهادتهم هذه عن صميم القلب وخلوص اعتقاد.... بشهادة إن واللام، والجملة الاسمية، ولا شك أنه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم. (3)

لنتضح وجهة رأي كل منهما نحاول إعادة قراءة وتفكيك رد التفتازاني على النظام الى عناصر معنية، لتبين وجه الصواب بين هذين الرأيين، كالاتي:

- الظاهر من كلام التفتازاني انه يجعل تكذيب القرآن منصبا على قولهم (نشهد)، فقد فصل بين الفعل "نشهد" وبين متعلقاته: "إنك لرسول الله"، لكن الفعل "نشهد" متعلق بجملة: "إنك لرسول الله" ومرتبطة بها، ولا يتكامل المعنى إلا بالربط بينه وبين باقي الجملة، وبالتالي عدم إمكانية الفصل بينهما، إذن يكون تكذيب القرآن في شهادتهم كاملة "نشهد أنك لرسول الله".

(1) سورة المنافقين، الآية 01.

(2) القزويني، الايضاح في علوم البلاغة، ص107.

(3) التفتازاني، المطول في شرح تخلص المفتاح، ص 40.

- ثم عقب التفتازاني على كلام النظام بقوله: "أن قولهم: "نشهد" انشاء لا خبر"⁽¹⁾، ففصل بين شطري الجملة مما أدى إلى التمييز بين أسلوبين مختلفين، مختلفين، فعبرة: "نشهد" أسلوب انشائي، لأنها نسبة كلامية يقصد بها أن توجد نسبة خارجية، وهي إنشاء "الشهادة" والإتيان بها على وجهها، باعتبارها إيقاعاً لفعل كلامي معين قبل كلام المتكلم، وبعبارة أخرى قام بتفكيك العبارة إلى:

➤ "محتوى القصوى"، وهو: "إنك لرسول الله".

➤ وبين "مضمون المطابقة للقوة الانجازية" (أو واسم المحتوى القصوى): "نشهد" وعبرة: "إنك لرسول الله" إذا ما روعيت وحدها، فهي "خبر"، لأنها وصف وتقرير لواقع معين.

➤ الملاحظة أن النسبة في هذه العلاقة ثلاثية الأبعاد، أي هناك ثلاث نسب:

(1) النسب الكلامية: "إنك لرسول الله".

(2) النسب الخارجية في الواقع (أي النسبة المرجعية أو النفسية).

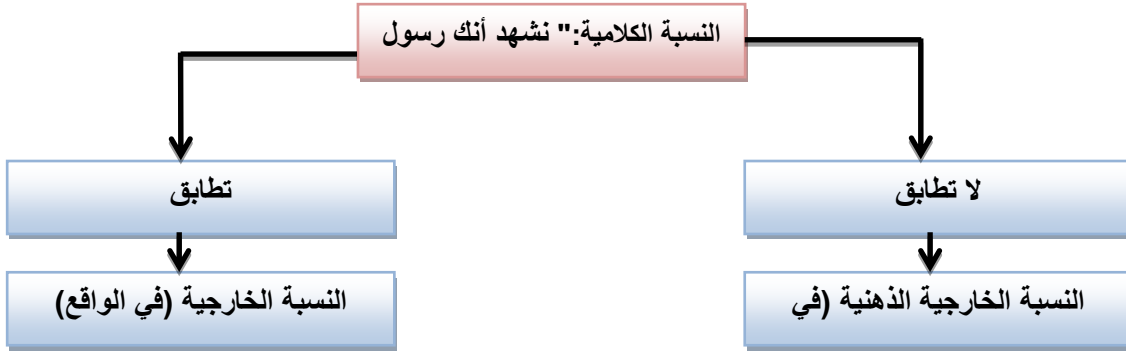
(3) النسبة النفسية أو الذهنية.

فشهادتهم بألسنتهم (النسبة الكلامية) لا تطابق ما هو في نفوسهم (النسبة الذهنية أو النفسية)، على الرغم من مطابقتها (النسبة الخارجية المرجعية).

ويمكن أن يتضح هذا أكثر بالرسم التالي:⁽²⁾

(1) التفتازاني: المصدر السابق، ص 41.

(2) مسعود صحرأوي: التداولية عند العرب، ص 102.



النسبة الكلامية: «نشهد أنك لرسول الله» في حالة تطابق مع النسبة الخارجية في الواقع، وذلك أن الواقع يشهد أن محمد رسول الله (ص) حقا، إلا أن هذه النسبة لا تطابق، أو هي في علاقة تناقض مع النسبة الخارجية في نفوس المنافقين، وذلك يثبت قول التفكازاني: «يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم».

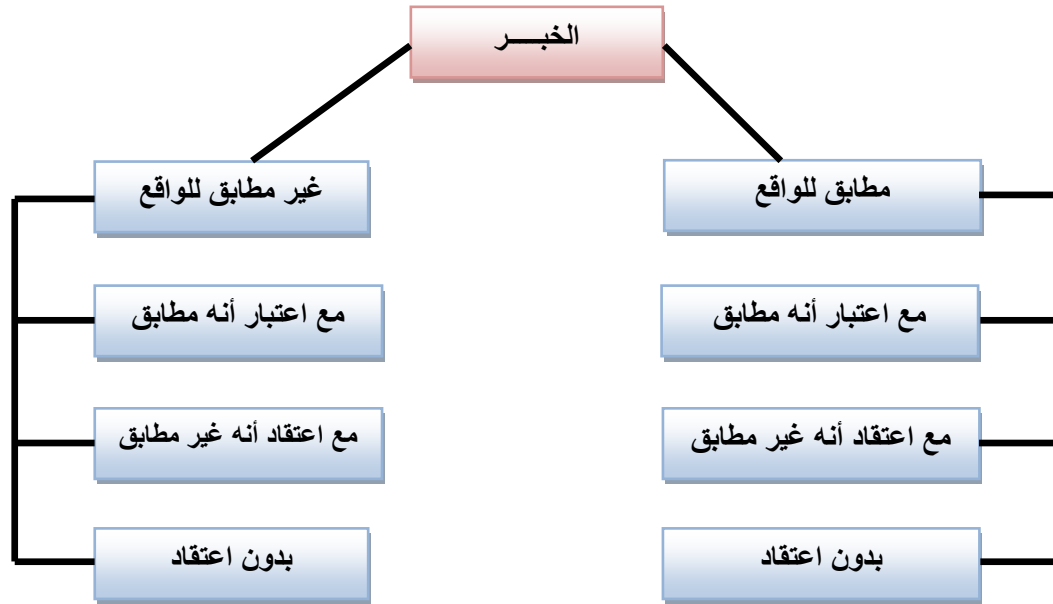
إذن فالجملة تتأرجح بين "الخبرية" و "الإنشائية"، فإذا كان إيقاعا لفعل "الشهادة" فهو "إنشاء" وإذا كان حكاية عن فعل وقع في الماضي فهو "خبر".

2. تقسيم منسوب إلى الجاحظ: يرى الجاحظ أن "الخبر" الذي يوصف بـ: "الصادق" هو ما يكون مطابقا للواقع، مع اعتقاد صاحبه أنه غير مطابق، ويوصف بـ: "الكاذب" إذا كان غير مطابق للواقع مع اعتقاد صاحبه أنه غير مطابق (1).

والرسم التالي يبين تقسيم الخبر عند الجاحظ (2).

(1) التفكازاني: المطول في شرح تلخيص المفتاح، ص 40، 41.

(2) مسعود صحرابي: التداولية عند العرب، ص 93.



بالتالي، يكون لدينا:

- "الخبر الصادق" هو: ما كان مطابقا للواقع + اعتقاد المتكلم بأنه مطابق.
- "الخبر الكاذب" هو: ما كان غير مطابق للواقع + اعتقاد المتكلم بأنه غير مطابق.

وينتج نوع آخر من الأخبار، هو:

- "الخبر الذي ليس صادقا ولا كاذبا" وهو صنفان:
1. هو المطابق للواقع، سواء مع اعتقاد المتكلم أنه غير مطابق أو بدون اعتقاده.
 2. هو غير مطابق للواقع، سواء مع اعتقاد المتكلم أنه مطابق أو بدون اعتقاده.

وفي ذلك يحتكم الجاحظين في الحكم على صدق "الخبر" أو "الكذب" هما:

- مطابقة الواقع.
- واعتقاد المخبر (أو قصده).

وبذلك أضاف الجاحظ نوعاً أو صنفاً ثالثاً من الأخبار، وهو "الخبر" «غير الصادق ولا الكاذب» وهو بهذا متأثر برأي النظام المعتزل، وذلك باعتماده على "القرينة التداولية" التي هي: «اعتقاد المتكلم وقصده»، إلا أن التفتازاني يرد هذا الرأي بقوله: «ولا نسلم بأن للقصود والشعور مدخلاً في خبرية الكلام، فإن قول المجنون أو النائم أو الساهي "زيد قائم" كلام ليس بإنشاء فيكون خبراً ضرورياً ولا يعرف بينهما واسطة» (1).

معيار الجاحظ «اعتقاد المتكلم وقصده» يشبه أو يقارب معيار سيرل وهو «شرط الصحة» الذي صنف به "الأفعال المتضمنة في القول"، كما يلتقي الجاحظ في هذه الرؤية التداولية بالدسوقي والسبكي حين أدرجا "قصد" المتكلم في التمييز بين "الخبر" و"الإنشاء".

ب- القسم الثاني: الإنشاء

قسم البلاغيون كما سبق وأن ذكرنا إلى "طلبي" و "غير طلبي":

1. **الإنشاء الطلبي:** يشتمل هذا الضرب عندهم ظواهر أسلوبية متعددة، نعرضها فيما يلي:

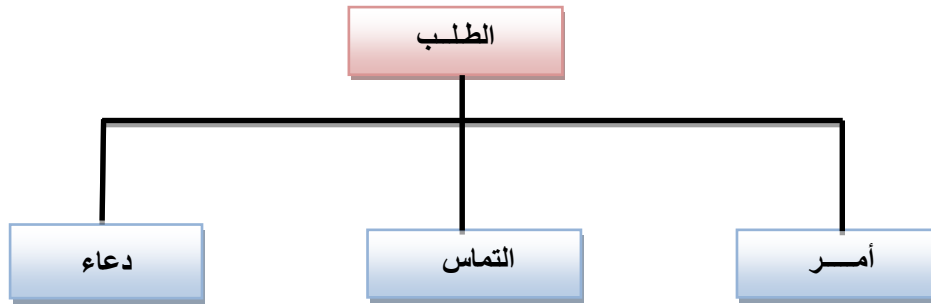
-الأمر والدعاء والالتماس:

مما تعارف عليه البلاغيون وغيرهم في تقسيم الطلب بحسب منزلة المتكلم بالنسبة للمخاطب، فإن "الطلب"، يكون "أمر" مع استعلاء المتكلم على المخاطب، ويكون "التماساً" مع تساويهما ويكون "دعاء" مع خضوع المتكلم. (2)

وبصور هذا التقسيم لـ "الإنشاء الطلبي" "التوجه التداولي" إذ تراعي علاقة المتكلم بالمخاطب.

(1) التفتازاني: المطول في شرح تلخيص المفتاح، ص41.

(2) التفتازاني: شروح التلخيص، ج02، ص308.



وبحسب معايير سيرل فإن هذا الاختلاف هو من جهة "الشروط المعدة Préparatoire Conditions".

وقد أوضح سيرل بمثال الطلب الصادر من عسكري برتبة عميد إلى جندي بسيط بتنظيف الغرفة، والذي لن يكون إلا أمراً لأنه صادر من متكلم أعلى درجة من المخاطب في حين أن نفس الطلب من الجندي البسيط إلى العميد لم يكن أمراً، بل هو "طلب" أو "اقتراح" أو "رجاء" فـ «سيرل يشترط في تحقق الامر الاداري أن يكون طلباً ناشئاً عن كل من العلو والاستعلاء»⁽¹⁾.

ينبغي أن يشير إلى أن كلا من "الدعاء" و "الالتماس" أغراض تواصلية، ووظائف خطابية تؤدي بـ "صيغة الأمر" أو "صيغة النهي" على مقتضى قاعدة «خروج الاسلوب عن مقتضى الظاهرة»⁽²⁾.

- الأمر والنهي:

يعرض الدسوقي مناقشة في هذا الصدد التعريف "الأمر" بكونه مختصاً بما هو «طلب فعل غير الكف» وكذا التعريف نفسه لـ "النهي"، مما يثير الأشكال الآتية:

(1) طالب سيد هاشم الطبطبائي: مرجع سابق، ص 76.

(2) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 315.

- إذا كان "الأمر" هو "طلب فعل غير كف" فماذا عن الجملة التالية:
- "أكفف عن القتل".

فالظاهر أنها "أمر" لأن "النهي" عن القتل يكون بالملفوظ الاتي:

- "لا تقتل"

لكن الجملة الأولى (أكفف عن القتل)، والتي هي "الأمر" تبدو خارجة عن التعريف الذي يقصر "الأمر" على: "طلب فعل غير كف"، فهي "طلب لفعل هو كف".

والجواب عن هذا الأشكال، أن قولهم "طلب فعل غير كف" يراد به «طلب فعل غير كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة»⁽¹⁾، أي صيغة الأمر، و بتحليل "الطلب" في الجملة الأولى، يتضح:

1. إن الفعل المأخوذ منه "صيغة الأمر" هو: "كف".

2. إن الفعل المطلوب الكف عنه هو "القتل"، وهو غير الفعل المأخوذ منه "صيغة الأمر"، وعليه فإن الشرط المذكور ينطبق هنا فتكون الجملة أمراً.

في الجملة الثانية "لا تقتل"، الفعل هو "قتل"، وهو غير مأخوذ منه "صيغة الأمر"، وعليه فإن الشرط المذكور غير مستوفي هنا، فتكون الجملة نهياً⁽²⁾.

وقد أهتم البلاغيون، وكذا النحاة العرب بصيغ الأساليب الإنشائية عموماً، ولا سيما "صيغ الأمر" و"النهي" باعتبارهما أظهر في الدلالة على الإنشائية، وبما تحمله الصيغتان من دلالات وإفادات، كما استنبطوا منها "أفعال متضمنة في أقوال" منبثقة عن "الأفعال

(1) الدسوقي، شرح مختصر التفقازاني، ج2، ص209

(2) المصدر السابق، ص209.

الكلامية الاصلية" (كالأذن والإباحة والكرهية...)، وسنحاول مناقشة هذه الافعال المنبثقة عنها لاحقا.

ولـ "الأمر" صيغ هي - :صيغة فعل الأمر، مثل، صيغة الأمر في قوله تعالى لمريم: فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا. (1)

• الفعل المضارع المقترن بلام الأمر، مثلا، كقوله تعالى "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ" (2)، وقوله تعالى: "لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرْ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ" (3)

• المصدر النائب عن فعل الأمر، كقوله تعالى: "وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا". (4)

• أسماء الأفعال والأصوات، نحو: "صه" بمعنى "اسكت" و"مه" بمعنى "أكف".

أما لـ "النهي" حسب رأي السكاكي وغيره حرف واحد هو: "لا الناهية"، الداخلة على الفعل المضارع، كمثّل قولك «لا تفعل»، كما «صرحوا بأن النهي فيها أصالة، ثم تحمل عليه مجازاته، من الإلتماس والدعاء والتهديد والإنشاء، ونعتقد أن "النهي" فيها هو "فعل كلامي أصلي" أما البقية فهي "أفعال متضمنة في القول" منبثقة عن الأصل». (5)

• الاستفهام: مما اختلف العلماء في اعتباره من "الإنشاء الطلبي" أو من "الإنشاء غير الطلبي"، أي التنبيه، وأن كان عند الأغلب من "الإنشاء الطلبي".

وممن تحدث فيه الفارابي، قد رأينا سابقا أنه قسم القول الذي يقتضي به شيء ما

(أي يطلب به شيء ما) إلى نوعين:

(1) سورة مريم، الآية 26.

(2) سورة قريش، الآية 03.

(3) سورة الطلاق، الآية 07.

(4) سورة النساء، الآية 36.

(5) مسعود صحراوي: التداولية عند العرب، ص 111.

«يقتضي به: إما قول ما».

«وإما فعل شيء ما، والذي يقضي به فعل شيء ما، فمنه نداء، و منه تضرع وطلبة، وإذن، ومنع، ومنه حث، وكف، وأمر، ونهي».(1)

والمعيار الذي فرق به الفارابي "الاستفهام" عن باقي "الطلبات"، هو طبيعة أو "فحوى المطلوب"، فإن كان المطلوب "قولاً" كان "استفهاماً"، وإن كان المطلوب "فعل شيء ما" كان الطلب "أمراً" أو غير ذلك، فـ"الاستفهام" هو الذي سماه «ما يقتضي به قول ما»، أما باقي أنواع "الطلب" من "نداء" و"تضرع" و"إذن" و"منع"... فسماه «ما يقتضي له فعل شيء ما».

كما جعل الفارابي الاستفهام مكافئاً للنداء، وذلك عندما قرر أن «قوة أحد أنواع القول (ويقصد النداء تحديداً) قوة السؤال عن الشيء»، أي أن «القوة الإنجازية» المحتواة في فعل "النداء" هي نفسها المحتواة في الفعل "الاستفهام" فـ«الجامع بين الاستفهام والنداء عنده أن كل منهما يقتضي جواباً قولياً على الأرجح، وأنواع الطلب الأخرى تقتضي جواباً فعلياً».(2)

وقد قسم البلاغيون "الاستفهام" إلى قسمين: "طلب تصور" و "طلب تصديق":

الأول: هو طلب حصول الشيء في العقل بسيطاً، أي له طرف واحد.

الثاني: هو طلب حصول نسبة بين الشيئين، أي أن له الطرفين، ولكن نوع أداة تختص به وتؤدي معناه.

(1) الفارابي: كتاب الحروف، ص 162.

(2) مسعود صحرأوي: والتداولية عند العرب، ص 112.

من أدوات الاستفهام:

"الهمزة" ويطلب بها التصور والتصديق معا:

- فمن دلالاتها على الطلب التصور (طلب تعيين المفرد)، قولهم:
- أدبس في الإناء أم العسل.
- من دلالاتها على طلب التصديق (أي طلب تعيين النسبة)، مثاله،
- قوله تعالى: "وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ" (1).

ويكون الجواب حينئذ ب "نعم" أن أريد الثبات وب "لا" إن أريد النفي.

أما إذا كان "الاستفهام" بالهمزة المقرونة بالنفي عن المضمون الجملة (أي عن الإنسان المجود في الجملة) كقوله تعالى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ (2)، وقوله تعالى قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ (3).

مثلا، إذا قال القاضي للمتهم: ألسنت القاتل، فإن أجاب «بلى» أقتص منه، لأن معنى الجملة، بلى أنا القاتل، وأن أجاب «نعم» برأه، لأن معنى الاجابة: نعم لست القاتل. (4)

هل: وهي أداة استفهام يطلب بها التصديق فقط (أي طلب تعيين النسبة بين الشئيين)، وتختلف "هل" عن الهمزة في عدم صلاحيتها للدخول على الإثبات والنفي.

حتى وإن «لم يكن ثمة فرق بين الاستفهام بالهمزة أو ب "هل" أو غيرها من الأدوات الاستفهامية فالراجع أن بين التصور والتصديق فرقا، وهو يتمثل في رأينا انه في

(1) سورة يونس، الآية 53.

(2) سورة الاعراف، الآية: 172.

(3) سورة الشعراء، الآية: 18.

(4) عبده قليقة: البلاغة الاصطلاحية، مرجع سابق، ص 158-159.

"التصور" يكون المتكلم فيه خالي الذهن من أي فكرة حول المستفهم عنه، أما في "التصديق" فيجب أن يكون لدى المتكلم فكرة مسبقة عن الموضوع المستفهم عنه، ويندرج ذلك ضمن ما أسماه سيرل معيار: الشروط المعدة "(préparatoire condition)"»

• النداء:

رأى أغلبهم أن "النداء" من "الانشاء الطلبي" مثل الفارابي يقول «أن النداء يقتضي (أي يطلب) به من الذي نؤدي الاقبال بسمعه و ذهنه على الذي ناداه منتظرا لما يخاطبه به بعد النداء.»⁽¹⁾

• التمني:

وهو الأسلوب الانشائي الذي يطلب فيه المتكلم ما هو ممتع الوقوع و هو -حسب رأي السكاكي- «أن تطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعا فيه مع حكم العقل بامتناعه.»⁽²⁾

كما يصرح الشريف الجرجاني بأنه «طلب الحصول الشيء سواء كان ممكنا وممتعا»⁽³⁾.

وعرف التفتازاني "التمني" بأنه «طلب الحصول شيء على سبيل المحبة»⁽⁴⁾، وقد أثار هذا التعريف أشكالا، وذلك لأنه يمكن أن يطلب من الطلبيات غير "التمني" حصول شيء على سبيل المحبة، مثلا، لو أمر العطشان خادمه بإحضار الماء فإن هذا الأمر يصدق عليه أنه طلب على سبيل المحبة.

(1) مسعود صحراوي: مرجع سابق، ص 114.

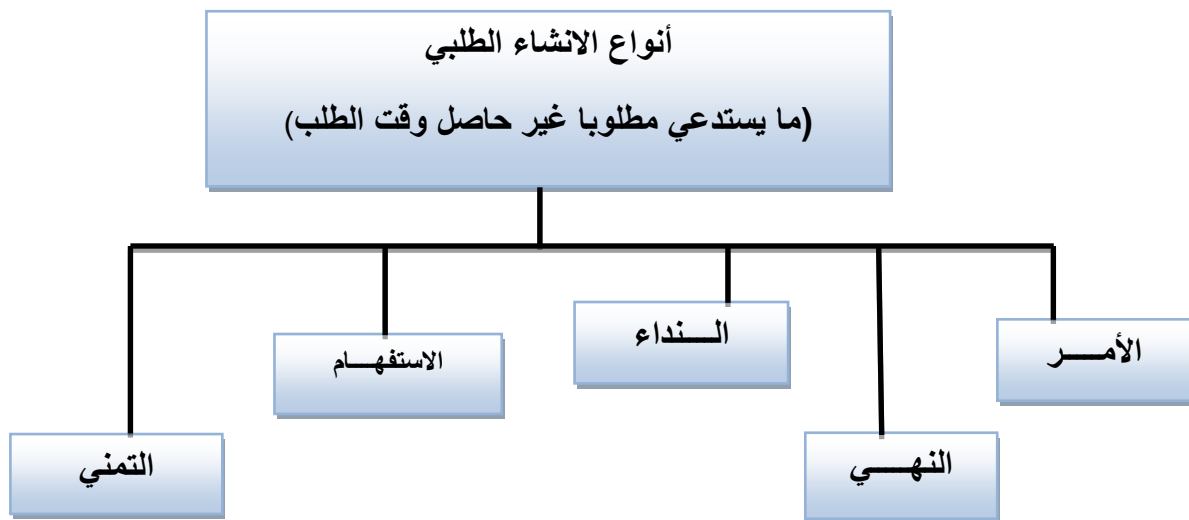
(2) الفارابي: كتاب الحروف، ص 162.

(3) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 415.

(4) الشريف الجرجاني: مصدر سابق، ص 66.

وفي سبيل الرد على الاعتراض فسر هذا التعريف بأن المراد هو أن "المحبة" هي شرط في "التمني" دون غيره، وأضيف إلى هذا الشرط شرط آخر هو "تفي الطماعية" في الحصول المتمنى، ففي جميع الطلبيات يكون الطالب طامعاً، أي محتمل حصول المطلوب، أما في التمني فهو يائس من حصوله، وهذا هو معيار السكاكي للتمني (ويتضح ذلك من تعريفه السابق)، وبذلك يصبح التعريف الأكمل لـ "التمني" هو: «طلب حصول الشيء بشرط المحبة ونفي الطماعية في حصول ذلك الشيء»⁽¹⁾.

وفي الأخير نلخص إلى أن جمهور العلماء يتفق على أن أساليب "الإنشاء الطلبي" الأصلي خمسة، يلخصها الرسم التالي:⁽²⁾



ونشير هنا أيضاً إلى أن هذه الصيغ الأسلوبية الأساسية الخمسة تخرج عن «مقتضى دلالاتها الظاهرة» إلى أغراض وأفادتها (معلومات) تواصلية بحسب ما يقتضيه المقام، أي إلى ما يعرف بـ "أفعال متضمنة في القول" بتعبير التداوليين، فالأمر مثلاً، قد يخرج إلى: "الدعاء" أو "الالتماس"، أو "التهديد".

(1) التفتازاني: المختصر، ج2، ص 228.

(2) مسعود صحراوي: التداولية عند العرب، ص 117.

2. الإنشاء غير الطلبي:

وهو النوع الثاني من الأسلوب الإنشائي والذي لا طلب فيه، فهو لا يستلزم مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، وهو أنواع "الترجي" و"القسم"، و"التعجب" و"المدح" و"الذم" بالإضافة إلى "صيغ المقاربة والرجاء" و"ألفاظ العقود" على اختلاف بينهم في بعضها وسنقوم باستعراض أهم تلك الظواهر الأسلوبية، وأراء العلماء أو البلاغيين العرب فيها.

• الترجي: هو «ترقب حصول الشيء سواء كان محبوباً، ويقال له طمع...أو مكروها... يقال له: أشفق»⁽¹⁾ وهذا حسب تحديد الدسوقي له، وكذلك قال محمد بن عبد الجرجاني: «إنه إنشاء إمكان حدوث أمر ما»⁽²⁾، والفرق الجوهرى بين "التمنى" و"الترجي"، هو أن "التمنى" لا يطمع في حصوله إمكانه، والفرق الآخر هو أن "التمنى" يكون الأمر المحبوب فقط، وأن "الترجي" يكون في المحبوب فقط وأن "الترجي" يكون في المحبوب والمكروه معا.⁽³⁾

وبذلك يكون الفرق بين "التمنى" و"الترجي" بحسب معايير سيرل في شروط "المحتوى القضوي" بالمحتوى القضوي في التمنى هو قضية غير ممكنة في نظر المتكلم.

في "الترجي" هو قضية ممكنة.

ففي المثال: (أ) ليتك تجيء غداً.

(ب) لعلك تجيء إذاً.

(1) الدسوقي، ضمن شروح التلخيص، ج2 ص 245.

(2) محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، ص114.

(3) الدسوقي، ضمن شروح التلخيص، ج2، ص241، 243.

في (أ): المتكلم يعتقد استحالة تحقق المحتوى القضوي.

وفي (ب): المتكلم يعتقد إمكان تحققه.

ويختلفان في معيار ثان-حسب معايير سيرل-هو "شرط الصراحة".

ف "المحتوى القضوي" "التمني" محبوب للمتكلم، وفي "الترجي" قد يكون محبوباً وقد يكون غير محبوب.

التعجب والمدح والذم:

عرفوا التعجب بأنه انفعال يحدث في النفس عما خفي سببه⁽¹⁾ وله صيغتان قياسيتان، هما:

- ما أفعله !، نحو: ما أجمل السماء !.
- أفعل به. !، نحو: أجمل السماء !.

وكلتا الجملتان تعتبر عن الشعور انفعالي ينتاب نفس المتكلم، وقد اشترط المبرد في المتعجب منه أن يكون معرفة أو نكرة مخصوصة «فنقول منه: ما أحسن زيدا ورجلا معه! ولولا قولك: "معه" لم يكن للكلام معنى، وذلك إنك إذا قلت: ما أحسن رجلا! بالتوئين، فليس هذا مما يفيد به السامع شيئا لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس من هو كذا الكثير»⁽²⁾ ويشير "المبرد" هنا إلى الإفادة وهواهم ميزة في الانشاء إضافة إلى أنها "مبدأ تداولي".

أما "المدح" و "الذم" فهما أسلوبان إنشائيان يمثلهما على التوالي الملفوظان:

- «نعم الرجل زيد».

(1) الشريف الجرجاني: التعريفات، ص62

(2) أبو عباس المبرد: المقتضب، تح: عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، د ت، ج4، ص 186.

• «بئس الرجل زيد».

وقد ناقش "الاسترياذي" إنشائية "المدح" و"الذم" وخبريتهما، فهو يرى أنك إذا تلفظت بجملة "نعم الرجل زيد" فإنما تنشئ المدح وتحديثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجودا في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة، مقصودا مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبرا.

وقد ناقش "الاسترياذي" إنشائية "المدح" و"الذم" وخبريتهما، فهو يرى «إنك إذا تلفظت بجملة "نعم الرجل زيد" فإنما تنشئ المدح وتحديثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجودا في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة، مقصودا مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبرا».⁽¹⁾

وقد ناقش "الاسترياذي" إشكالية إنشائية "المدح"، في قول الأعرابي لمن بشره بمولود قائلا: «نعم المولود» فقال الأعرابي: والله ما هي بنعم المولود.

ونذكره الاسترياذي أن رد الإعراب ليس تكذيبا للقائل في المدح، بل هو إخبار بأن جودة التي حكم بحصولها في الخارج ليست بحاصلة⁽²⁾.

وبذلك يكون مدح الشيء يكون على جودته الحاصلة في الخارج، بقياس ذلك على "الذم" يكون ذم الشيء رداءة فيه في الخارج، ودور المتكلم في "المدح" و"الذم" ليس وصف تلك الجودة أو الرداءة الواقعين في الخارج، وإنما هو تحسين حسن زيد في "المدح"، و"تقبيح قبح زيد" في "الذم"، يمكن بتطبيق معايير سير لان نعتبر هذين الأمرين شرطين تحضرين (أو معدين) لكل من المدح والذم.

القسم والتكثير:

(1) رضي الدين الاسترياذي: مصدر سابق، ص 211.

(2) المصدر نفسه: ص 212.

صنف "القسم" ضمن "الإنشاء الطلبي" مع اختلافهم في ذلك، إلا أن التفتازاني (ت79هـ) عده من "الإنشاء الطلبي" وكذلك الخطيب القزويني (ت739هـ) والخليفة في تصنيف القسم ضمن هذا الضرب، هي ملاحظة أن المتكلم ينشئ يمينا للتعبير عن صحة ما يعتقد، وأدواته هي: الباء، والواو، والتاء، واللام... (1)

أما "التكثير" فهو أن ينشئ المتكلم استكثاراً لعدد من شيء، مستعملاً: رب، أو كم الخبرية، للتعبير عن الكم، التكثير "إنشاء لأنه في نفس المتكلم وليس له وجود في الخارج حتى يحتمل الصدق والكذب: ومثاله:

- كم رجل عندي
- رب فقير عفيف (2)

لا يوجد ما يقابل "التكثير" فيما تعرض له سيرل واوستين من أفعال كلامية، لكن لما كان "المدح" إنشاءً مقابل للأخبار بـ "الجودة"، و"الذم" إنشاءً مقابل لأخبار بـ: "الرداءة" يمكن اعتبار "التكثير" إنشاءً مقابل للأخبار بـ: "الكثرة" فيكون المدح والذم إنشائيين متعلقين بالكيف والتكثير إنشاءً متعلق بالكم وبناءً على هذا القياس نستطيع اعتبار اعتقاد المتكلم بكثرة الشيء شرطاً تحضيرياً، أو شرطاً تحضيرياً، أو شرطاً صراحةً لتكثير الشيء (3).

(1) عبد السلام هارون: مرجع سابق، ص162.

(2) مسعود صحراوي: التداولية عند العرب، ص122.

(3) طالب سيد هاشم الطبطبائي: مرجع سابق، ص100.

الفصل الرابع

التراكيب المجازية بين البلاغة والتداولية

يعد مشكل المعني من القضايا التي شغلت الفكر العربي القديم، ذلك أن المفكرين القدامى بلاغيون كانوا أم غير عنوا بالصور المختلفة التي يرد عليها المعنى لارتباط ذلك عندهم بالإعجاز القرآني. فشكل مبحث المجاز قاسما مشتركا بينهم على اختلاف مذاهبهم الفكرية، فأدركوا مبكرين أن التركيب الواحد يمكنه أن يحمل على ظاهره كما يمكن أن يحمل على المجاز. فأخذ مفهوم المجاز وقضاياها ودلالاته وكيفية الانتقال من المعني الحقيقي الظاهر إلى المعنى الخفي قسطا كبيرا في بحثهم.

المبحث الأول: ماهية المجاز:

1-تعريفه:

جاء في أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني تعريفا للمجاز: "المجاز من (جاز الشيء يجوز) إذا تعداه، وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة، بأنه "مجاز" على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي، أو جاز هو مكانه الذي وضع له فيه أولا.⁽¹⁾ ويعرفه أيضا: كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الوضع إلى ما لم توضع له.

وعرفه السكاكي في مفتاح العلوم بقوله: "وأما المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ماهي موضوعة له بالتحقيق، استعمالا في الغير، بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع".⁽²⁾

من هذين التعريفين يتضح أن المجاز ما هو إلا عدول عن الحقيقة التي يعرفها الجرجاني: "كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح وإن شئت قل: في مواضعه - وقوعا لا يستند فيه إلى غيره".⁽³⁾ ويعرفها السكاكي: "الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما

(1) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ص209.

(2) أبي يعقوب يوسف السكاكي: مفتاح العلوم، ص486.

(3) عبد القاهر الجرجاني: المصدر السابق، ص195.

هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع، كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص".⁽¹⁾

ويعرفها الخطيب القزويني في الإيضاح ب: "الكلمة المستعملة فيما وضعت له".⁽²⁾ ويضيف: "والحقيقة لغوية، وشرعية، وعرفية أو خاصة أو عامة، لأن واضعها إن كان واضع اللغة فلغوية، وإن كان الشارع فشرعية، وإلا فعرفية، والعرفية إن تعين صاحبها نسبت إليه".⁽³⁾

فإذا كانت الحقيقة عند علماء البلاغة هو أن تستعمل الألفاظ للمعاني التي وضعت لها في أصل اللغة فالمجاز عدول عن هذه الحقيقة وانحراف عنها. ففي الكلام المجازي ينتقل المتكلم من المعنى الحرفي للألفاظ إلى دلالات جديدة مستلزمة من السياق الكلامي. وجواز هذا الانتقال أو هذا الخرق علاقة المشابهة وغير المشابهة بين المعاني الأصلية والمعاني المستحدثة. ما يعرف في التداولية بالاستلزام الحوارية.

قسم علماء البلاغة المجاز إلى قسمين حددهما السكاكي في قوله: "اعلم أن المجاز عند السلف من علماء هذا الفن: لغوي... ويسمى مجازاً في المفرد، وعقلي... واللغوي قسمان: قسم يرجع إلى معنى الكلمة، وقسم يرجع إلى حكم لها في الكلام، والراجع إلى معنى الكلمة قسمان: خال عن الفائدة، ومتضمن لها، والمتضمن للفائدة قسمان: خال عن المبالغة في التشبيه، ومتضمن لها".⁽⁴⁾ ويمكن أن نوضح هذه التقسيمات بالرسم التالي:⁽⁵⁾

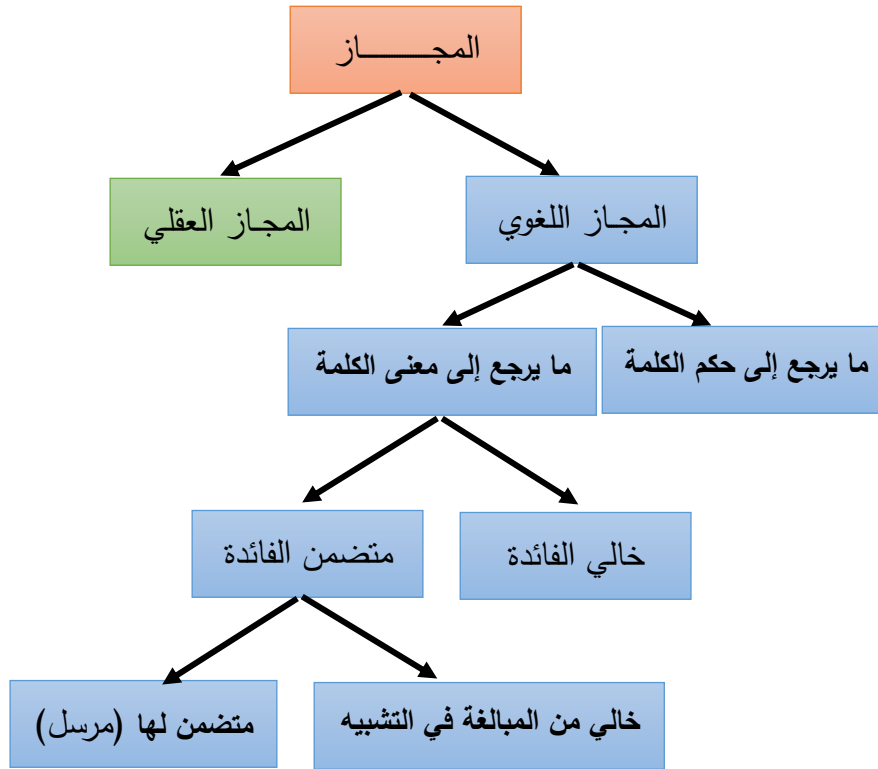
(1) عبد القاهر الجرجاني: المصدر السابق، ص 239.

(2) الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 261.

(3) المرجع نفسه، ص 263.

(4) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 471.

(5) المصدر نفسه، ص 471.



يرى "السكاكي" أن فائدة المجاز مرتبطة بدرجة التجوز وبعد المسافة، بين الداليتين الحقيقية والمجازية، فإذا كان الانتقال محصوراً داخل حقيقة واحدة أو جنس واحد، يتفاوت في صفته من أمر إلى آخر، فإنه لا يحقق زيادة في المعنى الذي يقدم للسامع ولا ينطوي على فائدة بلاغية وذلك كأن تكون الكلمة موضوعة لحقيقة من الحقائق مع قيد فتستعملها لتلك الحقيقة لا مع ذلك القيد بمعونة القرينة، مثل أن تستعمل المرسن، وأنه موضوع لمعنى الأنف مع قيد أن يكون أنف مرسون، استعمال الأنف من غير زيادة قيد بمعونة القرائن، كقول العجاج: (1)

"وفاحما ومرسنا مسرجا".

(1) الفاحم: السود البين الفحومة، المرسن: موضع الرسن من انف الفرس، الرسن: ما كان من الأئمة على الأنف، والمسرج: من السرج وهو رجل الدابة.

يعني: أنفا يبرق كالسراج⁽¹⁾، ومعنى ذلك أن المجاز الخالي من الفائدة هو ما استعمل في معنى أعم مما هو موضوع له، وقد سمي هذا النمط مجازا لأنه يتعدى مكانه الأصلي الذي وضع له إلى معنى آخر يشترك معه في الانتماء إلى حقيقة واحدة، كالمرسن والأنف كليهما يعبر عن حقيقة واحدة، وهي العضو المعروف، غير أن كلا منهما مفيد بجنس من أجناس الحيوان.

وبذلك تصبح الفائدة البلاغية بقدر المعلومات التي يقدمها للسامع، فضيق المسافة بين المعنى الأول والمعنى الثاني، لكونهما ينتميان إلى حقيقة واحدة، لا يستوقف المتلقي أو السامع كثيرا في الوصول إلى المعنى الثاني إذ يصل إليه بسهولة ويسر وكأنه أمام معنى حقيقي واحد، ومن ثم تخف جاذبيته ويذهب بريقه ومثال ذلك الاستعارة غير المفيدة التي ذكرها الجرجاني.

2-أنواع المجاز:

2-1-المجاز الحكمي (المجاز العقلي):

المجاز العقلي أو المجاز الحكمي كما يسميه كل من السكاكي وعبد القاهر الجرجاني.

يعرفه السكاكي في مفتاح العلوم بأنه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل، إفادة للخلاف لا بواسطة الوضع.

كقولك أنبت الربيع البقل، وشفى الطبيب المريض، وكسا الخليفة الكعبة وهدم الأمير الجند، وبنى الوزير القصر⁽²⁾.

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص472.

(2) المرجع نفسه، ص 503.

ويعرفه الخطيب القزويني بأنه إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأويل (1) في حين يعرفه عبد القاهر الجرجاني بقوله: "وهو أن يكون التجوز في حكم يجري على الكلمة فقط فتكون الكلمة متروكة على ظاهرها، ويكون معناها مقصورا في نفسه ومرادا من غير تورية ولا تعريض، ومثال فيه قولهم: نهارك صائم وليك قائم ونام ليلي، وقوله تعالى: "فما ربحت تجارتهم". (سورة البقرة 16)

أنت لا ترى مجازا في هذا كله، لا في نوات الكلم ولا في الألفاظ نفسها، ولكن في أحكام أجريت عليها، أفلا ترى أنك لم تتجوز في قولك نهار صائم وليك قائم ولكن في أن أجريتهما خبرين على النهار والليل، وكذلك ليس المجاز في الآية في لفظة "ربحت" نفسها ولكن في إسنادها إلى التجارة. (2)

ويعرفه في أسرار البلاغة بأنه كل جملة أخرجت المفاد بها عن موضعه من العقل لضرب من التأول ومثاله: إن مما ينبت الربيع ما يقتل خيطا أو يلم. فقد أثبت الإنبات للربيع وذلك خارج عن موضعه من العقل، لأن إثبات الفعل لغير القادر لا يصح في قضايا العقول، إلا أن ذلك على سبيل التأول (3).

إن المتتبع لهذه التعريفات يجد أن المجاز العقلي يقوم على دعامتين أساسيتين:

الدعامة الأولى: تتعلق بإثبات المتكلم الحكم في كلامه على خلاف اعتقاده.

ففي قوله: أنبت الربيع البقل نجد أن الفعل أنبت أسند إلى الفاعل الربيع مع علم المتكلم أنه فاعل غير قادر، ولكن لما كان الفعل يقع عادة في زمن الربيع أصبح إسناده إليه مبررا العلاقة الزمنية بينما يقول الجرجاني: فلما أجرى الله سبحانه تعالى وأنفذ القضية أن تورق الأشجار، وتظهر الأنوار، وتلبس الأرض ثوب شبابها في زمان الربيع صار

(1) الخطيب القزويني الايضاح، ص20.

(2) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الاعجاز، ص294.

(3) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة دارين الجوزي، مصر، ط الاولى 2010، ص 204 .

يتوهم في ظاهر الأمر ومجرى العادة كأن لوجود هذه الأشياء حاجة إلى الربيع، فأسند الفعل إليه (1) فكانت العلاقة الزمانية.

الدعامة الثانية: إسناد الفعل إلى غير فاعله الحقيقي.

المجاز العقلي في رأي القزويني ليس في اللفظ نفسه ولكن في إسناد الفعل إلى فاعل غير حقيقي ففي قولك نهارك صائم وليك قائم، ليس المجاز في لفظي صائم أو قائم ولكن في إسنادهما إلى خبرين النهار والليل، وكذلك في قوله تعالى: فما ربحت تجارتهم. ليس المجاز في لفظه "ربح" نفسها ولكن في إسنادها إلى التجارة فكل لفظة هنا أريد بها معناها الذي وضعت له على وجهه وحقيقته فلم يرد بصائم غير "الصائم" ولا بقائم غير "القائم"، ولا ربحت غير "الربح". هذا التجاوز في إسناد الفعل إلى غير فاعله الحقيقي إلى زمان حدوثه أو مكانه، أو مصدره نقل للمعاني الحقيقية إلى المعاني المجازية.

إن نقل القول الحقيقي إلى القول المجازي هو مخالفة حكم المتكلم بغض النظر مخالفته للعقل، أو عدم مخالفته له فإذا كان المتكلم يعتقد بصحة ما يقول فإن كلامه لا يحمل على المجاز العقلي؛ وإنما على الإسناد الحقيقي وهو معيار تداولي وفي ذلك يقول الجرجاني وأما الحقيقة العقلية وتسمى حكمية فهي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه كقولك: "أنبت الله البقل، شفي الله المريض، كسا خدم الخليفة الكعبة، وهزم عسكر الأمير الجند وبنى عملة الوزير القصر".

(1) عبد القاهر الجرجاني: المصدر السابق، ص 510.

معنى مجازي	حكم عكس اعتقاد المتكلم	إسناد غير حقيقي	كسا الخليفة الكعبة
معنى حقيقي	على اعتقاد المتكلم	إسناد حقيقي	كسا عملة الخليفة الكعبة
معنى حقيقي	على اعتقاد المتكلم	علاقة سببية (مسوغ نقل المعنى الحقيقي الى المجاز)	بنى عمال الخليفة القصر

2-2- المجاز اللغوي الراجع إلى المعنى المفيد الخالي عن المبالغة في التشبيه

2-2-1- (المجاز المرسل): أو المجاز اللغوي الراجع إلى المعنى الخالي من المبالغة في التشبيه كما يسميه السكاكي في مفتاح العلوم. "وهو أن تعدي الكلمة عن مفهومها الأصلي بمعونة القرينة إلى غيره لملاحظة بينهما. (1) وهو أيضا: "الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة غير المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي. (2) وهذا يعني أن المجاز المرسل هو انتقال من المعنى الحرفي للجملة (البنية السطحية) إلى معنى آخر مستلزم (البنية العميقة)، لوجود علاقة غير المشابهة تصل بين المعنيين وقرينة تصرف الذهن عن المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي و تشير إلى هذا الخرق الدلالي.

يقوم المجاز المرسل على ثلاث دعائم وهي: (3)

➤ لفظة أصلية معبر عنها.

➤ لفظة أصلية معبر بها.

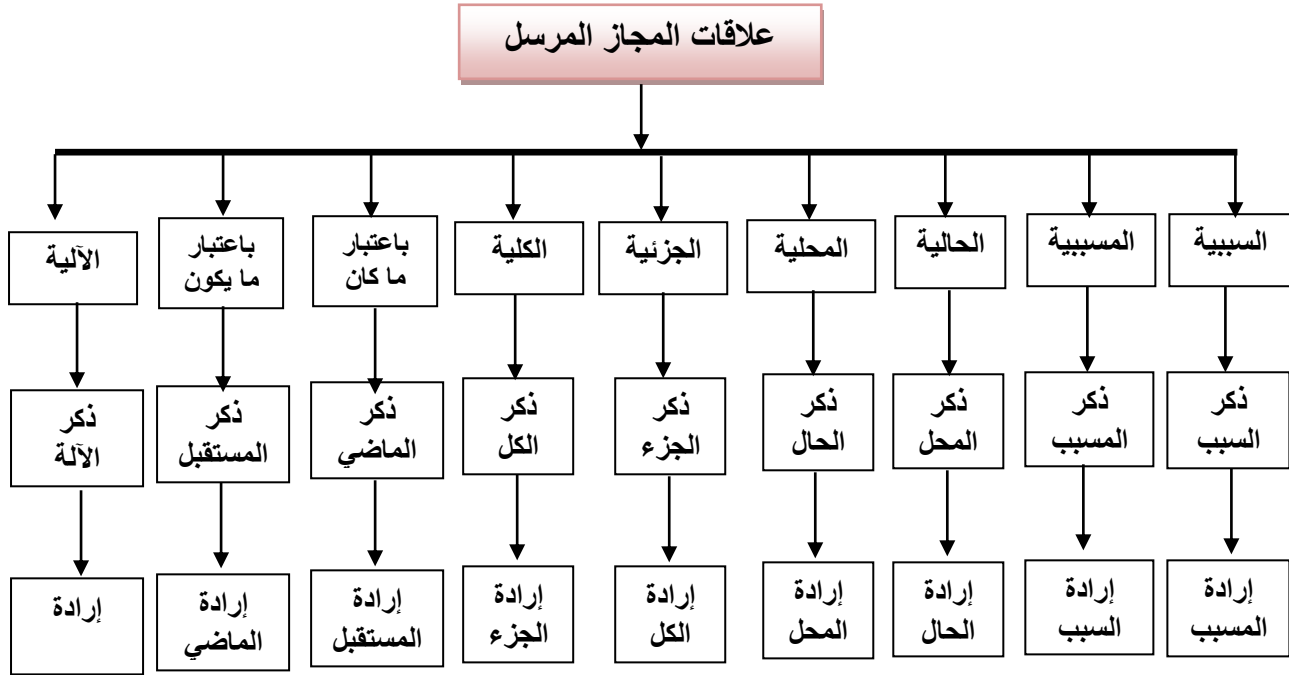
علاقة غير المشابهة تجمع بينهما المتضمنة معنى مجازيا مستلزما منها، من خلال قرينة السياق إذ عليه تتوقف قيمة المجاز. وعلاقات المجاز المرسل كثيرة يظهره علاقات

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 473.

(2) علي الجارم، مصطفى أمين: البلاغة الواضحة، مكتبة البشري، باكستان، ط 1، 2010، ص 102.

(3) باديس لهويل: مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1، 2014، ص 204

المجاز المرسل حسب ما جاء في كتب البلاغة العربية كثيرة منها: العلاقة السببية والمسببة، الجزئية والكلية، الحالية والمحلية، باعتبار ما كان وباعتبار ما لا سيكون، وكلها علاقات تفهم من سياق الكلام. ويوضحها الشكل التالي:



ومن علاقات المجاز المرسل المتداولة في البلاغة العربية نذكر على سبيل المثال

لا الحصر:

-العلاقة السببية: وهي أن يطلق السبب ويراد المسبب، نحو قولهم "رعينا الغيث"⁽¹⁾ وقولهم: "أحيا الغمام الأرض".⁽²⁾

وقوله تعالى: "وَيُنَزِّلْ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا".⁽³⁾

لقد استعمل لفظ رزقاً في غير موضعه الأصلي فخرجت دلالاته من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي حيث أن الرزق لا ينزل من السماء وإنما الذي ينزل من السماء هو المطر وهو المعنى الحقيقي أو اللفظ الذي يجب أن يوضع موضع لفظ الرزق لوجود

(1) عبد العزيز عتيق: المرجع السابق، ص109

(2) محمد علي سلطاني: البلاغة العربية -في فنونها- مطبعة زيد بن ثابت دمشق سوريا، 1980، ص134.

(3) سورة غافر: 13.

علاقة بينهما وهي العلاقة السببية. فالمطر مسبب للرزق وهي علاقة سمحت بالانتقال من المعنى الحرفي اللغوي إلى المعنى المستلزم.

ينزل من السماء رزقا	بنية سطحية	معنى مجازي	القرينة المانعة من
ينزل من السماء مطرا	بنية عميقة	معنى حقيقي مضمر	إرادة المعنى الحقيقي
المطر سبب الرزق	علاقة سببية	المعنى المستلزم	"الفعل ينزل"

-**العلاقة الجزئية:** وهي "أن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور جزء من المعنى المراد" (1). ومن أمثلته: اتحدت كلمة القوم. وغير بعيد عن هذا قول العرب: "أرسل العدو عينا"، استعمل العرب لفظة العين للدلالة على الجاسوس، فالعين لا ترسل وإنما يرسل الجاسوس والعين جزء منه وعضو من أعضائه. وقد تؤخذ هذه العلاقة على أنها علاقة آلية انطلاقا من كون العين أداة البصر والرؤية.

العلاقة الجزئية بين لفظ العين والجاسوس سوغت الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي. والفعل "أرسل" أشار إلى هذا الحذف الدلالي.

أرسل العدو عينيه	بنية سطحية	معنى مجازي	القرينة المانعة من
أرسل العدو جاسوسا	بنية عميقة	معنى حقيقي مضمر	إرادة المعنى الحقيقي
العين جزء من الجاسوس	علاقة جزئية	المعنى المستلزم	"الفعل أرسل"

-**العلاقة باعتبار ما سيكون:** وهي "تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه". (2) ومن أمثلة العلاقة الجزئية قوله تعالى: "إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا". (3)

(1) أمين أبو ليل: علوم البلاغة المعاني والبيان والبدیع، دار البراء، الإسكندرية، ط1، 2006، ص 174.

(2) عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص111.

(3) سورة يوسف: الآية 36.

استعمل الله عز وجل لفظة "خمرا" وأراد "عنبا" لوجود علاقة بين العنب والخمر وهي علاقة ما سيكون عليه العنب مستقبلا. والقرينة المانعة من أرادة المعنى الأول الفعل أعصر.

2-2-2- الاستعارة

ورد عن علماء البلاغة العربية طائفة من التعريفات للبلاغة العربية نذكر منها:

أَعَصِرُ خَمْرًا	بنية سطحية	معنى مجازي	القرينة
أَعَصِرُ عِنَبًا	بنية عميقة	معنى حقيقي مضمّر	الفعل
العنب يصير خمرا	علاقة باعتبار ما سيكون	المعنى المستلزم	أعصر

تعريف عبد القاهر الجرجاني: "أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى الاسم المشبه فتعيره المشبه وتجريه عليه"⁽¹⁾. ويضيف في أسرار البلاغة: "أن يكون اللفظ الأصل في الوضع اللغوي معروفا تدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلا غير لازم فيكون هناك كالعارية."⁽²⁾

وتعريف السكاكي في كتابه مفتاح العلوم وهو: "أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك بإثباته للمشبه ما يخص المشبه به."⁽³⁾

أما ابن الأثير فيعرفها بقوله: "الأصل في الاستعارة المجازية مأخوذ من العارية الحقيقية التي هي ضرب من المعاملة: وهي أن يستعير بعض الناس من بعض شيئا من الأشياء، ولا يقع ذلك إلا من شخصين بينهما سبب معرفة ما يقتضي استعارة أحدهما من

(1) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الأعجاز، ص55.

(2) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ص17.

(3) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 462.

الآخر شيئاً، وإذا لم يكن بينهما سبب معرفة بوجه من الوجوه فلا يستعير أحدهما من الآخر شيئاً إذ لا يعرفه حتى يستعير منه"⁽¹⁾.

ويقابل مصطلح الاستعارة في البلاغة العربية المصطلح الفرنسي "الميتافور". والمصطلح الإنجليزي "الميتافورس".

و"الميتافور": صورة أسلوبية يتوسل بها إلى تقريب مشبه من المشبه به بغير أداة... ويحدث أحيانا ان يغيب المشبه فلا يبقى إلا المشبه به. ⁽²⁾

ومن هذا التعريف توصل الباحث المغربي عبد العزيز بنعيش إلى أن الاستعارة ليست "ميتافور" وقد بين ذلك في الخطوات الآتية: ⁽³⁾

أ . تصريحية: Métaphore annoncée

ومثالها: dorla lune est une faucille

ب . مباشرة: Métaphore directe

ومثالها: Une faucille dor illumine le ciel

حيث La lune مشبهه comparée و La faucille d'or مشبه به Comparant

في المثال الأول: ويعني القمر لؤلؤة ذهبية.

طرفا التشبيه حاضران: "القمر" مشبه و "لؤلؤة ذهبية" مشبه به أي: (أ) هو (ب) وهذه الصورة في البلاغة العربية تشبيه بليغ.

في المثال الثاني: اللؤلؤة الذهبية تضيء السماء.

(1) ابن الأثير: المرجع السابق، ص143.

(2) السكاكي: المفتاح، ص354.

(3) عبد العزيز بنعيش: التواصل بين القصد والاستقصاء (مقاربة تداولية لفاعليتي التدليل والتأويل، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة سيدي محمد كلية الآداب والعلوم الانسانية، فاس، المغرب، سنة 2004/2003، ص 203.

في هذا المثال شبهت اللؤلؤة بالقمر في ضياءه. "اللؤلؤة الذهبية" مشبه و "القمر" مشبه به، حذف المشبه به القمر الذي استعار من المشبه صفة الضياء وهي قرينه اللغوية التي صرفت ذهن التلقي عن المعنى الحقيقي إلى المعنى الاستعاري.

وعليه فإن مفهوم مصطلح "ميتافور" يوافق ما سماه البلاغيون العرب "التشبيه البليغ": في أحد شقيها، أما الشق الثاني فإنه يتطابق مع ما سموه استعارة. العلاقة بين مصطلحي الميتافور والاستعارة إذن علاقة عموم بخصوص. فالميتافور أعم والاستعارة أخص، لذا كانت كل استعارة ميتافور وليس العكس.

بالعودة إلى مفهوم الاستعارة عند علماء البلاغة نجد أن أصحابها قد ربطوا حد هذه الظاهرة بالتشبيه وهو المبدأ الأول الذي تقوم عليه الاستعارة.

والتشبيه مقارنة بين شيئين لجامع بينهما. فالشيئان هما المشبه والمشبه به والجامع بينهما هو وجه الشبه والرابط بينهما أداة التشبيه التي تأتي أحيانا فعلا كما تأتي أحيانا أخرى اسما. ويكون التشبيه بطرحهما أكثر قوة وبلاغة.

وقد ذكر أبو يعقوب-رحمه الله - أن مراتب التشبيه ثمان وهي (1):

أولهما: أن تذكر أركانه الأربعة وهي: المشبه والمشبه به وكلمة التشبيه ووجه الشبه. والمثال التالي يبين ذلك: زيد كالأسد في الشجاعة. ولا قوة لهذه المرتبة.

ثانيهما: ترك المشبه. كقولك كالأسد في الشجاعة. وهي كالأولى في عدم القوة.

ثالثهما: ترك كلمة التشبيه كقولك: زيد أسد في الشجاعة وفيها نوع من القوة.

رابعهما: ترك المشبه وكلمة التشبيه، كقولك: أسد في الشجاعة: في موضع الخبر عن زيد. وهي كالثالثة في القوة.

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص464.

خامسهما ترك وجه التشبيه. كقولك: زيد كالأسد. وهي قوية أيضا لعموم وجه الشبه.

سادسهما: ترك المشبه ووجه التشبيه. كقولك كالأسد في موضع الخبر عن زيد أسد.

سابعهما: ترك كلمة التشبيه ووجه الشبه. كقولك زيد أسد.

ثامنهما: أفراد المشبه به في الذكر. كقولك: أسد في موضع الخبر عن زيد، وهي كالسابعة. المشابهة

المبدأ الأول: المشابهة

التشبيه يقوم على علاقة التماثل الكائنة بين موضوعين متوافقين في صفة من الصفات، أو هما يمتلكانه معا. كقولك: "زيد أسد" وهو معنى يدل على اشتراك زيد والأسد في صفة الشجاعة التي يعتبر الأسد مضرب مثل لها. وأريد أن تجرى هذه الصفة في زيد مجرى الأسد. ويتساوى معه فيها.

والاستعارة هنا قامت على إعاره صفة الشجاعة من الأسد لزيد ثم طرحت زيد أو غيبته لتجعله الأسد نفسه كقولك: صافحت أسدا. وفي هذه المبالغة قوة التخيل والتوهم. وفي مثال اشتعل الرأس شيئا، فقد جئت إلى أخص خصائص النار وهي الاشتعال فجعلتها لانتشار وانبساط الشيب في الرأس لتزيده قوة إلى قوة. وقوته في استعارة الشيب لسرعة النار في الانتشار والانبساط والحلول محله.

يرى سورل أن المعاني المجازية تلتقي والأقوال المجازية التي يرى أنها تقوم على مبدأين هما:

أ. المقاربة التشابهية، حيث أن الأقوال المجازية تستلزم تشابها **Similarity** شيئين اثنين تجمعهما حقيقة من الحقائق.

ب . المقاربة التفاعلية، حيث أن الأقوال تستلزم التعارض أو التفاعل بين محتويين دلاليين للعبارات المستعملة مجازيا.

مقاربتان يرى سورل انهما غير كافيتين أن لم تكونا خاطئتين ووجهة النظر عند سورل أن الإشكالية تتعلق كما أشرنا بتباين المعبر عنه مع المراد بالتعبير عن المقصود بطريقة ملتوية من جانب المتكلمين وبلوغ هذه المقصود من طرف المخاطبين.

المبدأ الثاني: الحذف والمحو

تقوم الاستعارة على مبدأ الطي أو الحذف. فما الاستعارة إلا تشبيه حذف أحد طرفيه؛ المشبه أو المشبه به. الاستعارة عند علماء البلاغة مشروطة بإقصاء أحد الطرفين وإنابة آخر أو ما يلزمه منابه، وإحلال المستعار أو المستعار منه محله وإلا فإن الحضور يتركنا في حديث التشبيه. ⁽¹⁾ المجاز عند ابن الأثير قسمان: توسع في الكلام وتشبيه، والتشبيه ضربان: تشبيه تام، وتشبيه محذوف، والتشبيه التام أن يذكر المشبه والمشبه به والتشبيه المحذوف أن يذكر المشبه دون المشبه به ويسمى الاستعارة ⁽²⁾. والحذف يبرر وجود الانتقال من المدلول الأول أي المعنى الحرفي إلى المدلول الثاني المعنى المجازي أو المضمّر.

ويورد الجرجاني مثالا على الحذف حين يقول: تريد أن تقول: "رأيت رجلا هو كالأسد في الشجاعة". فتدع ذلك وتقول: "رأيت أسدا".

جملة: "رأيت رجلا هو كالأسد في الشجاعة".

تشبيه توفرت فيه الأركان الأربعة؛ مشبه ومشبه بهوجه الشبه والأداة. للحصول على الاستعارة نقوم بعملية الحذف على المراحل الآتية حسب الجدول الآتي:

(1) يحيى بن حمزة العلوي: الطراز، ج1، ص202.

(2) ابن الأثير: المثل السائر، مرجع سابق، ص 160.

تشبيه تام	الرجل كالأسد في الشجاعة	
تشبيه مجمل	حذف وجه الشبه	"الرجل كالأسد"
تشبيه بليغ	حذف وجه الشبه والأداة	"الرجل أسد"
استعارة تصريحية	حذف المشبه	"جاءني الأسد"
استعارة مكنية	حذف المشبه به	"يزأر الرجل"

المستنتج من الجدول أنه حين حذف وجه الشبه وأداة التشبيه لم تخرج الصورة
البيانية من دائرة التشبيه لأهما ركنان ثانويان، وحضورهما أو غيابهما على يؤثر على
المعنى، بل إن غيابهما يزيد المعنى قوة، وتأثيرا.

لكن عندما طال الحذف أحد الركنين الأساسيين غاب التشبيه وحلت محلها
الاستعارة.

ففي قولنا: جاءني الأسد.

حذف المشبه "الرجل" وانتقلت صفة المجيء إلى "الأسد" فأخذ المعنى دلالة جديدة تفهم
من القرينة اللغوية، ومن سياق الكلام.

وهو ما حدث في المثال الرابع: "يزأر الرجل".

وهو تشبيه بليغ حذف منه المشبه به (الأسد) فتولد من الحذف معنى جديدا سوغته
القرينة اللفظية "يزأر" لتغيب صفة الآدمية منه وتحل محلها الصفة السبعية. انتقل المعنى
من الحرفي (البنية السطحية) إلى المضمر (البنية العميقة)، خولت هذا الانتقال علاقة
المشابهة بين المعنيين.

يقول السكاكي: "إن المجاز أعني الاستعارة من حيث إنها من فروع التشبيه.... لا تتحقق بمجرد حصول الانتقال من الملزوم إلى اللازم، بل لا بد فيها من تقدمه تشبيه شيء بذلك الملزوم له في لازم له"⁽¹⁾.

عبد القاهر الجرجاني أيضا يمتلك رؤية تتوافق مع الرؤية الغربية في أن العلاقة القائمة في الاستعارة على علاقة المشابهة ويتجلى ذلك في قوله: اعلم أنا إذا أمعنا النظر وجدنا المنقول من أجل التشبيه على المبالغة أحق بأن يوصف بالاستعارة عن طريق المعنى.⁽²⁾ وخاصة مع كل من سبيريير وويلسون اللذان يريانك: أنه يمكن لأي شيء أن يستعمل لتمثيل شيء آخر يشبهه أي يقتسم معه خصائص بارزة، ويمكن أيضا لقول أن يستعمل لتمثيل ما يشبهه بواسطة الشكل، وفي غالب الأحيان يتعلق الأمر بقول آخر.⁽³⁾ مبدأ الحذف يحيلنا إلى المبدأ الثالث الذي تقوم عليه الاستعارة وهو مبدأ الانتقال.

ثالثا: مبدأ الانتقال

تعد "الاستعارة" أهم باب في المجاز الذي ينتقل فيها اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية. إن هذا الانتقال لا يكفي لتحديد بنية "الاستعارة" لذلك يشترط أن يسبق هذا الانتقال وقوع تشبيه شيء بذلك الملزوم في لازم له" ثم يقع على هذا التشبيه حذف أحد طرفيه بادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به⁽⁴⁾.

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص

(2) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، مرجع سابق، ص402.

(3) السعيد حنصالي: الاستعارة والشعر العربي الحديث، دار توبقال للنشر، المغرب، 2008، ص150.

(4) ابن الأثير: المثل السائر، مرجع سابق، ص439.

وهذا ما يشير إليه سورل في حديثه عن الاستعارة:

أن الأقوال المجازية ترتبط أساسا بما تستدعيه بعض الكلمات في الذهن من المعاني، ومن ثم كان السؤال عن كيفية اشتغال هذه الأقوال يشبه إلى حد ما السؤال: كيف يذكر شيء بشيء آخر؟ إنه ليس لأي من السؤالين إجابة واحدة رغم أن التشابه يلعب . وبوضوح . أهم دور في الإجابة. إلا أن هناك فرقين أساسيين بينهما هما أن الأقوال المجازية محدودة **Restricted** ونسقية **Systematic** ، فهي محدودة بالنظر إلى أنه ليس كلما ذكرنا شيء يمكن أن نتحدث عن المجاز، ونسقية بالنظر إلى أن المجازات يتعين أن تكون قابلة للانتقال من المتكلم إلى المستمع بفضل ما يتوفر أن عليه من نسق مشترك من المبادئ. ومن ثم فهذه الأقوال ليست عشوائية أو اعتباطية. (1)

بناء عليه فإن الأقوال المجازية ينبغي أن يمر من الخطوات التالية: (2)

أ. يجب أن يتأكد مما إذا كان القول يحتاج إلى تأويل أم لا.

ب. بعد أن يستقر لديه أن القول يحتاج إلى تأويل يجب أن تتوفر لديه مجموعة من الاستراتيجيات أو المبادئ بحساب القيم الممكنة.

ج. يجب أن تتوفر لديه مجموعة من الاستراتيجيات أو المبادئ لحصر **Restricting** نطاق من أجل الاستدلال عن أي من الحقائق التي تدخل في نطاق قصد المتكلم.

وبهذا يظهر الجانب التداولي في دراسته للاستعارة، فهو يركز على المعلومات المشتركة بين طرفي الخطاب بالإضافة إلى تأكيده على ضرورة تخصيص قرينة تجعل المتلقي يصدق المتكلم، وتساعد في الوصول إلى قصده.

(1) المنجي القلفاط: الاستعارة في المنظورين التداولي والعرفاني، حوليات الجامعة التونسية 2012، العدد 57، ص312.

(2) المرجع نفسه: ص312.

وهذا يتفق وقول السكاكي: "اعلم أن وجه التوفيق هو أن تبني دعوى الأسدية للرجل على ادعاء أن أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التأويل: متعارف، وهو الذي له غاية جرأة المقدم، ونهاية قوة البطش مع الصورة المخصوصة، وغير متعارف: وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة، لا مع تلك الصورة...مستشهدا لدعواك هاتيك بالمحيلات العرفية والتأويلات المناسبة، من نحو حكمهم إذا رأوا أسدا هرب عن ذئب "أنه ليس بأسد"، وإذا رأوا إنسانا لا يقاومه أحد" أنه ليس إنسان، وإنما هو أسد، أو هو أسد في صورة إنسان وأن تخصص تصديق القرينة بنفيها المتعارف الذي يسبق إلى الفهم، ليتعين ما أنت تستعمل الأسد فيه"(1).

فيرى "السكاكي بما أن الاستعارة بادعاء" دخول المشبه في جنس المشبه به "لا بد أن تبني تلك الدعوى المتعارف عليه ويمثل هذا المعلومات المشتركة بين المتكلم والسامع و"مستشهدا لدعواك هاتيك بالمحيلات العرفية والتأويلات المناسبة"، كما تبني الاستعارة على غير المتعارف عليه وهذا يمثل المعلومات الجديدة التي يود المتكلم أن يوصلها للسامع، لذلك يرى "السكاكي" ضرورة نصب قرينة تساعد السامع على تصديق هذا التصوير الجديد غير المتعارف عليه، كما تعنيه على فهم المقصود (معنى المتكلم).

كما أنه يرى أن الدعوى الباطلة التي يستغني فيها المتكلم عن التأويل، ويتضح ذلك من قوله: "والاستعارة، لبناء الدعوى فيها على التأويل، تفارق الدعوى الباطلة، فإن صاحبها يتبرأ عن التأويل"(2)، كما أن وجود قرينة تمنع إجراء الكلام على ظاهره، أي فهمه بمعناه الحرفي، دليل على أن المتكلم صادق في دعواه ف {تفارق الكذب بنصب

(1) السكاكي: المرجع السابق، ص480.

(2) المرجع نفسه: ص481.

القرينة المانعة عن إجراء الكلام على ظاهره، فإن الكذاب لا ينصب دليلا على خلاف زعمه⁽¹⁾.

وبذلك يرى "السكاكي" أن الانتقال من المعنى الأول (أو المعنى الحرفي أو الظاهر) إلى المعنى الثاني (وهو المعنى غير المباشر ويمثل معنى المتكلم أو قصده) في الاستعارة لا يتحقق إلا بوجود قرينة دالة على امتناع المعنى الأول، لوجود تعارض دلالي بينها وبينه، وأن هذا التعارض يقود السامع أو المتلقي إلى المعنى الثاني الذي تستقيم به الصياغة، لذلك يرى أنه يجب على المتكلم أن يبني استعارته "ضمن قرينة مانعة عن حمل المفرد بالذكر على ما يسبق منه إلى الفهم، كيلا يحمل عليه فيبطل الغرض التشبيهي، بانيا دعواك على التأويل المذكور، ليتمكن التوفيق بين دلالة الأفراد بالذكر وبين القرينة المتمانعتين، ولتمتاز دعواك عن الدعوى الباطلة"⁽²⁾، فالقرينة تمنع من فشل وإبطال وصول المعنى المقصود للسامع أو المتلقي و قبوله، وبذلك لها دور تداولي.

ويتضح هذا أكثر من خلال مثاله وذلك في قوله: "ومثال ذلك: أن يكون عندك شجاع، وأنت تريد أن تلحق جرأته وقوته بجرأة الأسد وقوته، فتدعي له الأسدية بإطلاق اسمه عليه، مفردا له في الذكر، فنقول: "رأيت أسدا"، كيلا يعد جرأته وقوته، دون جرأة الأسد وقوته، مع نصب قرينة مانعة عن إدراك الهيكل المخصوص به: ك "يرمي" أو "يتكلم"، أو "في الحمام"⁽³⁾.

قد تنبه "السكاكي" على أن القرينة المانعة لإرادة المعنى الأول، ليس على درجة واحدة من التأثير، فأحيانا تكفي كلمة واحدة لنقل السامع لها إلى المعنى الثاني، وأحيانا أخرى تحتاج القرينة إلى معاني متعددة تتركب مع بعضها البعض، حتى تمكن السامع

(1) السكاكي: المرجع السابق، ص481.

(2) المصدر نفسه: ص483.

(3) المصدر نفسه: ص483.

من الوصول إلى المعنى المقصود، يقول (واعلم أن قرينة الاستعارة ربما كانت معنى واحداً، كالذي رأيت في الأمثلة المذكورة (كقولنا نظرت إلى بدر يبتسم)، وربما كانت معانٍ مربوطاً بعضها ببعض كما في قوله:

وصاعقة من نصله تنكفي بها على رأس الأقران خمس سحائب

انظر حين أراد استعارة السحائب لأنامل يمين الممدوح تقريراً على ما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالبحر الفياض تارة، وبالسحاب الهطل أخرى، ماذا صنع؟ ذكر أن هناك صاعقة، ثم قال: "من نصله"، فبين أن تلك الصاعقة من نصل سيفه، ثم قال: "على رأس الأقران"، ثم قال: "خمس"، فذكر العدد الذي هو عدد جميع أنامل اليد، فيجعل ذلك كله قرينة لما أراد استعارة السحاب لأنامل⁽¹⁾. ونلاحظ في تحليله لهذه "الاستعارة" أن وظيفة القرينة تكمن في توجيه السامع إلى المعنى المقصود.

ونجد مبدأ الانتقال واضحاً عند عبد القاهر الجرجاني عندما يقول: "إن الاستعارة تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة على سبيل النقل".⁽²⁾ فالاستعارة عند القاهر أيضاً هي انتقال بالمعنى و حمله على معنى آخر ، وهي رؤية تتقاطع مع ما أفاده غرابيس في اختراق وانتهاك القواعد الأربعة المتمثلة في انتهاك قاعدة الكيف: "ليكن إسهامك في الحديث صادقا، وقاعدة الكم: "ليكن إسهامك في الحديث إخباريا أكثر مما يمكن ما يمكن بحسب ما تتطلبه وضعية المحادثة. وقاعدة الجهة: لتكن واضحا. وقاعدة المناسبة ليكن إسهامك مناسباً لموضوع المحادثة. كم يلتقي عبد القاهر الجرجاني في مبدأ الانتقال مع ريتشارد الذي يستعمل بدله مصطلح التفاعل الذي يقول: "من المؤكد أننا في كل استعارة أصيلة لسنا إزاء طرفين ثابتين متميزين، وإنما إزاء طرفين، يتفاعل كل منهما مع الآخر ويعدل منه. إن كل طرف من طرفي الاستعارة يفقد شيئاً من معناه الأصلي

(1) الجرجاني: أسرار البلاغة، ص434.

(2) المصدر نفسه: ص484.

ويكسب معنى جديدا نتيجة لتفاعله مع الطرف الآخر".⁽¹⁾ الاستعارة عند ريتشارد "عبارة عن فكرتين لشيئين مختلفتين معا، خلال كلمة أو عبارة واحدة تدعم كلتا الفكرتين ويكون لمعناها أي الاستعارة محصلة لتفاعلها".⁽²⁾ وعليه يقول الجرجاني: "إن فضيلة الاستعارة الجامعة تتمثل في أنها تبرز البيان أبدا في صورة مستجدة تزيد قدره نبلا، وتوجب له بعد الفضل فضلا، إنك لتجد اللفظة الواحدة قد أكسبت فيها فوائد حتى تراها مكررة في مواضع، ولها في كل واحد من تلك المواضع شأن مفرد وشرف منفرد. وأضاف قائلا: "إنك لترى بها الجماد حيا ناطقا، والأعجم فصيحاً، والأجسام الخرس مبنية، والمعاني الخفية بادية جليلة، وتجد التشبيهات على الجملة غير معجبة ما لم تكنها، إن شئت أرتك المعاني اللطيفة التي هي من خبايا العقل كأنها قد جسمت حتى رأتها العيون".⁽³⁾

أنواع الاستعارة:

قسم علماء البلاغة الاستعارة لاعتبار الفائدة إلى قسمين اثنين وهما الاستعارة غير المفيدة والاستعارة المفيدة.

-وقسموها لاعتبار حضور وغياب طرفي الاستعارة؛ المستعار والمستعار منه.
-وقسمت لاعتبارات أخرى نجدها عند السكاكي، وهي الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع، الاستعارة المصرح بها التخيلية مع القطع، الاستعارة المصرح بها مع الاحتمال للتحقيق والتخييل، الاستعارة المكنية، والاستعارة الأصلية، وتبعية، والاستعارة المجردة والاستعارة المرشحة، وبذلك -برأيه- تكون أقسام الاستعارة ثمانية.⁽⁴⁾

(1) نور الدين علاء: عبد القاهر الجرجاني في قراءات البلاغيين المحدثين، منشأة المعارف، مصر، 2006، ص334.

(2) المرجع نفسه: ص334.

(3) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 484.

(4) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 4483.

1- الاستعارة المفيدة وغير المفيدة: يقول ابن أبي الإصبع المصري في باب الاستعارة: " لتعلم أنها على قسمين: قسم يجيء الكلام فيه على وجهه فلا يفيد سوى إظهار الخفي فقط، أو المبالغة فحسب، وقسم يأتي الكلام فيه على غير وجهه فيفيد المعنيين معا".⁽¹⁾

الاستعارة غير المفيدة: وهي التي لا يضيف المستعار منه للمستعار شيئاً جديداً عدا توسع في المعنى. ويورد الجرجاني مثالا عليها: "اعلم أن اختصاص "المرسن" بغير الآدمي لا يفيد أكثر مما يفيد "الأنف" في الآدمي وهو فصل هذا العضو من غيره، ولم تكن باستعارته للآدمي مفيدا مالا تفيده بالأنف، لم يتصور أن يكون استعارة من جهة المعنى".

ويسمى كل من جورج لايكوف ومارك جونسون الاستعارة الميتة والتي يقول على مشابهات موجودة قبلها تتأسس على خصائص ملازمة. إن المشابهات تأتي نتيجة للاستعارات التصورية ولذلك يجب أن تعتبر مشابهات بين خصائص تفاعلية، وليس بين خصائص ملازمة"⁽²⁾.

الاستعارة المفيدة: وهي أن تكون في عملية الاستعارة فائدة بحيث يقدم المستعار منه للمستعار له معان جديدة لم تكن لتحصل لولا هذه العملية. وفي ذلك يقول الجرجاني: أما المفيد فقد بان لك باستعارته فائدة ومعنى من المعاني، وغرض من الأغراض، ولولا مكان تلك الاستعارة لم يحصل لك، وجملة تلك الفائدة، وذلك الغرض "التشبيه". وأورد مثالا يشرح هذه الظاهرة وهو قوله تعالى: "وَالصُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ"⁽³⁾. شبه الله تعالى الصبح

(1) ابن أبي الإصبع المصري: تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق د/ حنفي محمد شرف، القاهرة، مصر 1373 هـ ج2، ص 99.

(2) لايكوف جورج وجونسون مارك: الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الثانية، سنة 2009، ص204.

(3) سورة التكوير، الآية 18.

في ظهور أنواره في المشرق من أشعة الشمس تدريجيا بخروج النفس قليلا قليلا. وفي ذلك مزية ما بعدها مزية، مشابهة تترك في نفس السامع أثرا بليغا. يرى عبد القاهر أن الاستعارة تكون مفيدة إذا كان المستعار منه يقدم حمولة معنوية جديدة للمستعار له.

ويمكن الاستعانة بالخطاطة الآتية للتوضيح (1):

الاستعارة المفيدة = المستعار له + حمولة معنوية من المستعار منه

الاستعارة التصريحية: وهي أن يحذف المشبه ويصرح بالمشبه به بنية تغيير صورة المشبه تغييرا تاما، بحذفه، واستعارة صورة المشبه به كلها مكانه. يقول محمد علي سلطاني في البلاغة العربية في فنونها: "إن هذا النوع من الاستعارة تبرز مقدرة البليغ على اختيار ذلك المشبه به، بوصفه سيحل محل المشبه، وتتجه الأنظار إلى هذا البديل وحده". (2)

ومن أمثلة الاستعارة التصريحية قول المتنبي: (3)

وَأَلْقَى الشَّرْقُ مِنْهَا فِي ثِيَابِي دَنَانِيرًا تَقَرَّ مِنَ الْبَنَانِ

فالمشبه المحذوف هو قطع النور التي تلقي بها الشمس من خلال أوراق الأشجار والمشبه به هو الدنانير.

ومن أمثلة الاستعارة "التصريحية التحقيقية أو الاستعارية التهكمية"، وهي من الاستعارات التي ذكرها السكاكي وسماها "استعارة اسم أحد الضدين أو النقيضين للآخر بواسطة انتزاع شبه التضاد، وإحاقه بشبه التناسب بطريق التهكم أو التمليح، على ما

(1) محمد الولي: الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ص147.

(2) محمد علي سلطاني: البلاغة العربية في فنونها مطبعة زيد بن ثابت، 1976، ص118.

(3) المرجع نفسه، ص119.

سبق في باب التشبيه، ثم ادعاء أحدهما من جنس الآخر، والإفراد بالذكر، ونصب القرينة كقوله: " إن فلانا تواترت عليه البشارات بقتله، ونهب أمواله، وسبي أولاده"(1).

والتهكم عند بن أبي الأصبع المصري استعمال عبارة الإتيان بلفظ البشارة في موضع الإنذار، والوعد في مكان الوعيد، والمدح في معرض الاستهزاء. (2) ويعرفه يحي بن حمزة العلوي بأنه: عبارة عن إخراج الكلام على ضد مقتضى الحال استهزاء بالمخاطب".(3)

يرى عبد العزيز بنعيش أن الاستعارة التهكمية تقوم على: (4)

القصدية: فعل التكلم فعل قصدي، حيث تلتبس قصداً إليه فكائن، وحيث لا تلتبس ذلك فعليك بالاحتراز من الوقوع في الخطأ.

ظاهرة التأدب: من عوارض إنتاج وإرسال القول لفائدة المقصود بالاستهزاء سخريه منه وازدراء وذلك على خلاف الذم قد يكون بإظهار السوءات مباشرة

الكذب: القول المتهكم من خلاله لابد أن ينطوي على نوع من المفارقة بين محتواه الظاهر وواقع الحال.

السياقية: القول التهكمي لا يفهم إلا داخل سياق حي، حيث تظهر القرائن التعارض الكائن بين المعروض والمقصود.

الإضمارية: القول التهكمي، تدلّل يحتاج إلى استدلال قوامه العلم بمقدمات القول والسياق ومبادئ التخاطب. وكلها مباحث تداولية.

(1) محمد علي سلطاني: المرجع السابق، ص 483.

(2) ابن أبي الأصبع المصري: الصدر نفسه، ص 568.

(3) العلوي ابن حمزة بن علي بن ابراهيم: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، راجعه وضبطه ودققه عبد الحميد هنداي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط 2002، 1، ج 1، ص 122.

(4) بنعيش عبد العزيز: مرجع سابق، ص 204.

ومن أمثلة الاستعارة التصريحية التحقيقية أيضا "الاستعارة التمثيلية"، وأكثر ما نجدها في الأمثال كقولنا: "إنك لا تجني من الشوك العنب"⁽¹⁾. ويقال هذا لمن ينتظر خيرا من عمل الشر، فهذا المنتظر للخير من عمل الشر هو جانب (المشبه)، والذي يريد أن يجني العنب من الشوك (المشبه به)، لذلك عرفها السكاكي بأنها: "وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف الأخرى".⁽²⁾ ويضيف مسرا هذه الصورة: مثل أن تجد إنسانا استفتى في مسألة، فيهم تارة بإطلاق اللسان ليصيب، ولا يهم أخرى، فتأخذ صورة تردده هذا، فتشبهها بصورة تردد إنسان قام ليذهب في أمر، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى، ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به روما للمبالغة في التشبيه، فتكسوها وصف المشبه به، من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه، على سبيل الاستعارة، قائلا: "أراك أيها الفتى تقدم رجلا وتأخر أخرى"، وهذا نسميه: "التمثيل على سبيل الاستعارة"⁽³⁾.

وفي هذا النوع من الاستعارة يحاول المتكلم في مقام الخطاب الذي يتردد فيه الشخص المقصود بالتشبيه، أي الطرف الآخر من الخطاب وهو السامع، في رأيه أو في موقفه، إلا أن الحال - هنا - تمنع إرادة المعنى الحقيقي لقول المتكلم: "أراك أيها الفتى تقدم رجلا وتأخر أخرى"، لأن المخاطب أو السامع على علم بحاله أثناء توجيه الخطاب إليه، وهو حال التردد في الرأي لا حال تقديم الرجل وتأخيرها.

وبذلك يفهم المخاطب أن الغرض من قوله هذه العبارة هو توضيح المعنى المجرد وتجسيده في صورة حسية مدركة للمخاطب، وذلك بالمبالغة في التشبيه، وهذا ما يوضح جانبها التداولي في التأثير على السامع.

(1) محمد علي سلطاني: المرجع السابق، ص120.

(2) السكاكي: المصدر السابق، ص484.

(3) المرجع نفسه: ص484.

النوع الرابع: الاستعارة التصريحية" استعمال في صورة وهمية محضة قدرت مشابهة لصورة محققة هي معناه"⁽¹⁾. وهي "أن تسمى باسم صورة متحققة عندك وهمية محضة تقدرها مشابهة لها، مفردا في الذكر، في ضمن قرينة مانعة عن حمل الاسم على ما سبق منه إلى الفهم، من كون مسماه شيء متحققا، وذلك مثل أن تشبيه المنية بالسبع في اغتيال النفوس وانتزاع أرواحها بالقهر والغلبة"⁽²⁾... تشبيها بليغا حتى كأنها سبع من السباع، فيأخذ الوهم في تصويرها في صورة السبع، واختراع ما يلزم صورته، ويتم بها شكله من ضروب هيئات، وفنون جوارح وأعضاء، وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس بها، وتماثل افتراسه للفرائس بها من الأنياب والمخالب، ثم تطلق على مخترعات الوهم عندك أسامي متحققة على سبيل الأفراد بالذكر، وأن تضيفها إلى المنية قائلا: "مخالب المنية"، أو "أنياب المنية الشبيهة بالسبع"، ليكون إضافتها إليها قرينة مانعة من إجرائها على ما يسبق إلى الفهم منها من تحقق مسمياتها"⁽³⁾.

فالمستعار له في "مخالب المنية" شيء وهمي من اختراع خيال متكلم، فقد ابتدعه في ضوء ما استقر في نفسه من معان وصور حول الموت، ثم حاول تشبيه هذا الشيء بصورة أخرى متحققة في الواقع، وهي صورة مخالب السبع المعروفة، وبذلك تصور "الاستعارة التخيلية" الجانب النفسي والشعوري لدى المتكلم تجاه المنية والموت، قد حاول بعبارة هاته وتركيب هذه الدوال مع بعضها البعض بطريقة تعكس الجانب الشعوري لديه.

وأیضا تمنع قرينة مثلا: مخالب، أو أنياب من إجراء الكلام على معناه الحرفي وذلك بحمل اسم الموت أو المنية على ما يسبق إلى الفهم عند السامع، أي المعنى

(1) الخطيب القزويني: الايضاح في علوم البلاغة، ص 237.

(2) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 485.

(3) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ص 132.

الذهني المتصور لديه عن الموت، وأنه يقصد بها المنية التي صورها - أقصد المتكلم - على صورة أسد أو سبع.

وهنا يظهر أيضا دور القرينة التداولي.

الاستعارة المكنية السكاكي "هي أن تذكر المشبه وتريد به المشبه به، دالا على ذلك بنصب قرينة تنصبها وهي أن تنسب إليه وتضيف شيئا من لوازم المشبه به المساوية مثل أن تشبه المنية بالسبع، ثم تفردا بالذكر مضيفا إليها، على سبيل الاستعارة التخيلية من لوازم المشبه به ما لا يكون إلا له، ليكون قرينة دالة على المراد، فتقول: "مخالب المنية نشبت بفلان"، طاويا لذكر المشبه به، وهو قولك: "الشبيهة بالسبع"⁽¹⁾.

يفهم من قول السكاكي أن المشبه (المنية) غير مستخدم في معناه الحقيقي، لأن المقصود به -كما يرى- المشبه به (السبع) بدليل نسبة الشيء من لوازم المشبه به إليه ويعمل في موضع آخر صحة دلالة المشبه على المشبه به وحمله لمعناه {أنا نفعل هاهنا باسم المشبه، ما نفعل في الاستعارة بالتصريح بمسمى المشبه، كما انا ندعي هناك الشجاع مسمى للفظ الأسد، بارتكاب تأويل على ما سبق، حتى يتهيأ التفصي عن التناقض في الجمع بين ادعاء الأسمية، وبين نصب القرينة المانعة عن إرادة الهيكل المخصوص، ندعي هاهنا اسم المنية اسما للسبع، مرادفا له بارتكاب تأويل}⁽²⁾.

أي أن القرينة والتي تمثلها في هذه الجملة كلمة (مخالب) استعملها المتكلم في معناها الحقيقي، وذلك لتحديد قصده من اللفظ المستعار، غير أن السامع إذا فهم الكلام وفق ذلك لحدث تعارض دلالي بين هذه القرينة وبين باقي مكونات الجملة، إذ أن الحديث يدور حول صورة متخيلة للمنية، وليس عن مخالب حقيقية لها، لذلك يرى "السكاكي"

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص487.

(2) المصدر نفسه، ص488.

ضرورة تأويل السامع لذلك القول وذلك بان يؤول القرينة ويفهمها في معناها غير الحقيقي كي يستقيم له "المعنى"، ويفهم مراد وقصد المتكلم.

وبذلك يضع "السكاكي" المبادئ التداولية للكلام على مستوى هذا النوع من الاستعارة.

وننتقل هذه المرة إلى "الاستعارة التبعية" وهي لما تقع في غير أسماء الأجناس: كالأفعال، والصفات المشتقة منها، وكالحروف، بناء على دعوى أن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً. والأفعال، والصفات المشتقة منها والحروف عن أن توصف بمعزل، وإنما المحتمل لها، في الأفعال والصفات المشتقة منها مصادرها وفي الحروف متعلقات معانيها. فتقع الاستعارة هناك ثم تسري فيها⁽¹⁾، وبذلك تستعمل هذه الأفعال والصفات في غير ما هو متعارف عليه، لتفيد معان جديدة، يكمن وراءها قصد معين للمتكلم.

وإجراء الاستعارة في الأفعال والصفات تابع لإجرائها في مصادرها، وإجرائها في الحروف التابع لإجرائها في متعلقاتها، لأن التشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً، والصفات والأفعال والحروف لا تقع موصوفة، ومن ثم فإن الاستعارة تجري في المصادر أو المتعلقات ثم تسري منها إلى تلك المذكورات، وذلك فمثلاً: (لا تستعير الفعل إلا بعد استعارة مصدره، فلا تقول: نطق الحال، بدل "دلت"، إلا بعد تقدير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال، على الوجه الذي عرفت، من إدخال دلالة الحال في جنس نطق الناطق لقصد المبالغة في التشبيه، وإلحاق دلالة الحال للمعنى بإيضاح نطق الناطق)⁽²⁾.

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 489.

(2) المصدر نفسه: ص 489، 490.

وأيضاً لا تستعير الحرف إلا بعد تقدير الاستعارة في متعلق الحرف⁽¹⁾، مثلاً استعارة ب"لعل" يقول (فإذا أردت استعارة "لعل"، لغير معناها، قدرت الاستعارة في معنى الترجي⁽²⁾، وذلك في مثل قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ"⁽³⁾، حيث في هذه الآية الكريمة تشبه حال المكلف الممكن من فعل الطاعة والمعصية، مع الإرادة منه أن يطبع باختياره، بحال المترجي الخير بين أن يفعل وأن لا يفعل، ثم تستعير لجانب المشبه: لعل، جاعلاً قرينة الاستعارة علم العالم بالذات الذي لا يخفى عليه خافية، يعلم ما كان وما هو كائن وما سيكون⁽⁴⁾، والله سبحانه وتعالى حسب المعنى الظاهري للآية بصفة المترجي الذي يخير عباده بين طاعته ومعصيته، إلا أن المعلومات السابقة أو نستطيع أن نقول أن اعتقادات أو معتقدات السامع، والمتلقي المؤمن بأن الله عالم الغيب، وعالم بما كان تمنع إجراء الكلام على معناه الظاهري ووصول إلى المعنى الثاني وهو وصف حال العباد والناس في أنهم مخيرون في طاعة الله ومعصيته.

استناداً إلى ما سبق نتوصل إلى أن كل تركيب إستعاري يتقاطع مع قواعد المحادثة عند بول غرايس وتتم عملية التقاطع كما يلي:

الانتقال من المعنى الحرفي للتركيب إلى المعنى المضمر خرق لقاعدة الملائمة والتي يفترض فيها أن يكون الخطاب بين المخاطب والمتلقي واضحاً لا لبس فيه ولا غموض وتأويل حذف المستعار (الاستعارة التصريحية) أو حذف المستعار وترك قرينة من قرائنه (الاستعارة المكنية) خرق لقاعدتي الكم والنوع.

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص490.

(2) المصدر نفسه: ص491

(3) سورة البقرة، الآية: 21.

(4) السكاكي: المصدر السابق، ص491.

2-2-3- الكناية:

يقول ابن الأثير في كتابه المثل السائر: "الكناية مشتقة من الستر، يقال: كُنيْتُ الشيء؛ إذا سترته".⁽¹⁾

وهذا يتطابق ومدلولها الاصطلاحي الذي استقر على يد عبد القاهر الجرجاني في تعريفه لها بقوله: "أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومئ به إليه ويجعله دليلاً عليه".⁽²⁾

وهي عند التفازاني: لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معناه...⁽³⁾

أما السكاكي في مفتاح العلوم فيعرفها بقوله: "هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه، لينتقل من المذكور إلى المتروك، كما تقول فلان طويل النجاد لينتقل إلى ما هو ملزومه، وهو طول القامة. وكما تقول فلانة نؤوم الضحى لينتقل منه إلى ما هو ملزومه؛ وهو كونها مخدومة، غير محتاجة إلى السعي بنفسها في إصلاح المهمات.⁽⁴⁾

فالكناية إذن تقوم على دعائم ثلاث وهي:

-المكنى وهو دلالة اللفظ الظاهر التي تقوم دليلاً على مراد المتكلم.

-المكنى عنه وهو المعنى اللازم للمكنى به الذي يرمي إليه الناطق بالكناية.

(1) ابن الأثير: المثل السائر، ص195.

(2) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص52.

(3) الخطيب القزويني: الايضاح، ص318.

(4) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 512.

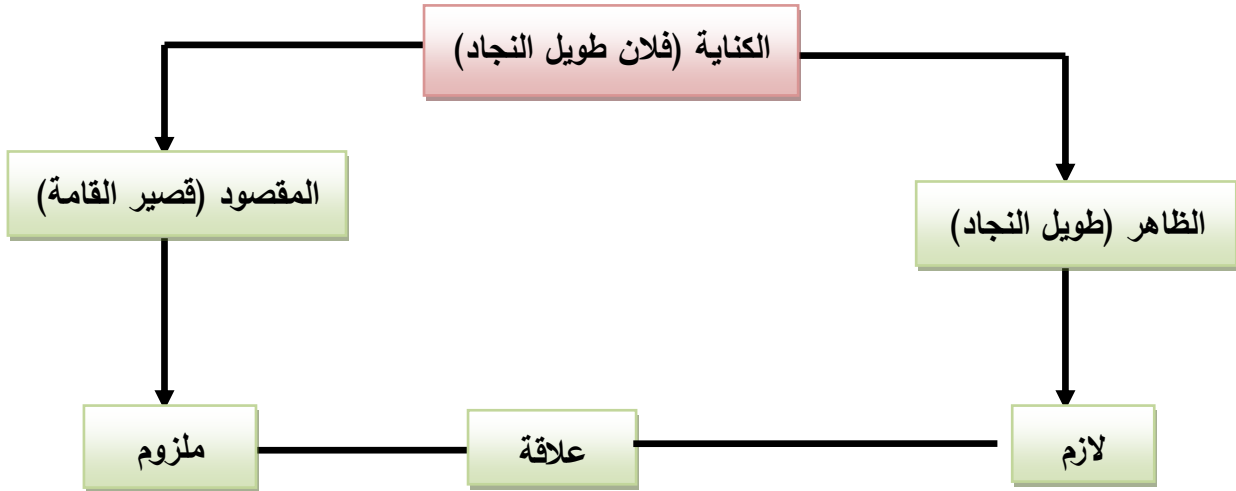
-القرينة العقلية التي يفرزها سياق الكلام لترشد إلى المكنى عنه وتمنع إرادة معنى المكنى به (1).

من التعريفات السابقة نتوصل إلى أن الكناية تعبير عن المعاني تلميحا لا تصريحاً فالمتكلم في تواصله مع الغير يلجأ إلى ستر المعاني المقصودة، واخفائها، والتكنية عنها مع وجود علاقة عقلية لزومية بينها وبين المعاني المعروضة التي تحتاج من السامع استعمال الفكر والتدبر للوصول إليها ولا يتحقق ذلك من البنية السطحية لأن المتكلم لا يذكرها باللفظ الموضوع لها في اللغة وإنما يأتي إلى ألفاظ تلزمها فيذكرها قاصدا بها طلب ملزوماتها، لذا كانت العلاقة بين المذكور والمتروك في الكناية علاقة لازم بملزومه، وهي التي تسوغ الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى المجازي أو من البنية السطحية إلى البنية العميقة ومن المعنى المباشر إلى المعنى غير المباشر الذي يمثل قصد المتكلم.

ويمكن أن نستنتج ذلك من قول السكاكي "فلان طويل النجاد". يفهم المستمع من هذه العبارة ولأول وهلة أن فلانا طويل حمالة السيف. وبما أن هذه الدلالة لا تتلاءم ومقام المدح ينتقل المتكلم إلى دلالة ثانية ملازمة للدلالة الأولى ومطابقة لسياق الكلام ليدرك أن المعنى الخفي، أو بالأحرى المعنى المقصود هو طول القامة. وقد خولت له هذا الانتقال العلاقة بين اللازم والملزوم التي توصل إليها عن طريق العقل لا اللفظ. وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: "وإذا نظرت إليها وجدت حقيقتها ومحصل أمرها إنها إثبات لمعنى أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون اللفظ." (2) فهو يؤمن بأن الألفاظ تتحول من دلالة لغوية مفهومة من ظاهر اللفظ إلى دلالة ثانية تستنبط عن طريق العقل وهذا المخطط يبين عملية الانتقال من المعنى الظاهر إلى المعنى الخفي المقصود.

(1) أحمد مطلوب، د. حسن البصير: البلاغة والتطبيق الطبعة الثانية، سنة 1999، ص 370.

(2) الرازي: نهاية الإيجاز، ص 273.



يقول حميد لحميداني: "واستنباط المعنى الثاني من الأول لا يتم إلا لأن المتكلم حقق في كلامه ما يجعل القارئ قادرا على التوصل إلى المعنى الثاني عن طريق الاستدلال والجرجاني يقدم كلاما مفصلا في هذا الجانب عن دور كل من المتكلم والسامع، فالأول صاحب القول والثاني مستنبط مستدل.⁽¹⁾ والاستدلال عند الجرجاني هو: "تقرير الدليل لإثبات المدلول سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر... أو بالعكس... أو من أحد الأثرين إلى الآخر."⁽²⁾

والمثال الثاني الذي قدمه السكاكي هو "فلانة نؤوم الضحى" المعنى الحرفي أو السطحي أو الظاهر لهذه العبارة أنها تنام وقت الضحى. وبما أن هذا المعنى لا يتلاءم وسياق الكلام وهو سياق المدح بل وقد يوحي بصد المعنى المقصود من طرف المتكلم. يستحضر في عقله مجموعة من الاستدلالات ليتوصل بفضلها إلى المعنى اللازم والمراد من العبارة. فنوم الضحى يستلزم أنها امرأة مخدومة غير محتاجة إلى السعي بنفسها إلى تدبير شؤونها وهذا ما ينقل المستمع إلى المعنى الخفي، أو المضمّر، أو المكنى عنه وهو أنها امرأة غنية وثرية.

(1) حميد لحميداني: القراءة وتوليد الدلالة (تغيير عاداتنا في قراءة النص الأدبي)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2003، ص111.

(2) الجرجاني: التعريفات، مصدر سابق، ص 18.

فلانة نؤوم الضحى (المعنى الحرفي) ← امرأة مخدومة ← امرأة ← ثرية (المعنى المضمرة)

يجمع علماء البلاغة أن الكناية لا تمنع أن يكون قصد المتكلم المعنى الحرفي من كلامه. فالكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها.

ويظهر هذا أيضا في تعريف ابن الأثير للكناية حيث يقول: "حد الكناية الجامع لها هو أنها كل لفظة دلت على معنى يجوز حمله على جانب الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز..."⁽¹⁾

أما السكاكي فيعرض وجهة نظره في قوله: "قولك طويل النجاد"، أن تريد طول نجاده من غير ارتكاب تأويل مع إرادة طول قامته، وفي قولك: "فلانة نؤوم الضحى"، أن تريد أنها تنام الضحى، لا عن تأويل يرتكب في ذلك، مع إرادة كونها مخدومة.⁽²⁾

كون الكناية قد تفيد المعنيين الصريح والمضمرة أوعز بعض البلاغيين إخراجها من المجاز منهم ابن الخطيب الذي يقول: "الكناية عبارة أن تذكر لفظة وتفيد بمعناها معنى ثانيا هو المقصود، فإذا كنت تفيد المقصود بمعنى اللفظ وجب أن يكون معتبرا فيما نقلت اللفظة إليه عن موضوعها. فلا يكون مجازا، ومثاله على زعمه أنك إذا قلت فلان كثير رماد القدر، فإنك تريد أن تجعل حقيقة كثرة الرماد دليلا على كونه جوادا، فأنت قد استعملت هذه اللفظة في المعنى الأصلي وغرضك من إفادة كونه كثير الرماد معنى يلزم الأول وهو الكرم، فإذا وجب في الكناية اعتبار معناها الأصلي لم يكن مجازا أصلا...."⁽³⁾

وكذلك عبد القاهر وأبي يعقوب اللذان أفردا للكناية بابا قائما بذاته ولم يضمها إلى المجاز وعلة المفرقين بين الكناية والمجاز هو خلو الكناية من القرينة اللفظية في حين أن

(1) ابن الأثير: المثل السائر، ص 184.

(2) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 513.

(3) ابن حمزة العلوي (ت 745هـ): الطراز، ج 1، ص 375.

المجاز يقوم على وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي التي تصرف الكلام عن المعنى الظاهر وتحيل إلى المعنى الخفي.

من هنا يمكن حصر الفرق بين الكناية والمجاز في أوجه ثلاث ذكر السكاكي منها اثنتان في مفتاح العلوم:

- أحدها: أن الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها، والجاز ينافي ذلك.
 - ثانيها: أن مبنى الكناية على الانتقال من الازم إلى الملزوم، ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى الازم. (1)
 - ثالثها: تتجرد الكناية من القرائن اللفظية، ويقترن المجاز بها.
- يقسم البلاغيون الكناية بالنسبة إلى المكنى إلى ثلاثة أقسام وهي: الكناية عن الصفة، والكناية عن الموصوف والكناية عن النسبة.

الكناية عن موصوف: وهي أن لا يذكر المتكلم موصوفا معينا صراحة بل يلجأ للتكنية عنه بصفة أو بصفات ملازمة له. فإذا اقتصر الوصف على صفة واحدة سماها السكاكي الكناية القريبة وفي ذلك يقول: الكناية في هذا القسم تقرب تارة وتبعد أخرى، فالقرينة هي أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكرها متوصلا بها إلى ذلك الموصوف، مثل أن تقول: "جاء المضياف"، وتريد زيدا لعارض اختصاص للمضياف بزيد. (2)

الضيافة (الظاهر) ← يزيد (المضمّر والمقصود)

من الواضح أن الكناية القريبة لا تحتاج من السامع الانتقال من لازم إلى آخر، ولا تستدعي منه إعمال العقل ليدرك المعنى المقصود. على خلاف النوع الثاني الذي سماه

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 513.

(2) المصدر نفسه: ص 514.

السكاكي الكناية البعيدة والتي يقول فيها: أن تتكلف اختصاصها بأن تضم إلى لازم آخر وآخر، فتلفق مجموعا وصفيا مانعا عن دخول كل ما عداه مقصودك فيه، مثل أن تقول في الكناية عن الإنسان: حي، مستوي القامة، عريض الأظفار.⁽¹⁾

يلاحظ في الكناية البعيدة أن المتكلم يستعين بمنتالية من الصفات ليكني بها عن موصوف معين، فالصفة الواحدة لاتشي بالمقصود. فيدفع المتلقي إلى استحضار معارفه السابقة إلى جانب سياق الحال لينتقل بفهمه من المعنى الحرفي المباشر المعنى الخفي المقصود.

حي (لازم أول) ← مستوي القامة (لازم ثاني) ← عريض الأظفار (لازم ثالث)
← الإنسان (المقصود)

الكناية عن الصفة: وهي أن يذكر المتكلم لازمة أو مجموعة من لوازم الوصوف تلميحا له عادلا بها عن التصريح به وهي نوعان: قريبة المعنى وفيها يقول السكاكي: أن تنتقل إلى مطلوبك من أقرب لوازمه إليه، مثل أن تقول: "فلان طويل نجاده"، أو "طويل النجاد" متوصلا به إلى طول قامته.⁽²⁾

في هذا النمط من الكناية يكتفي المتكلم بلازم قريب، يلح به عن مقصوده وهو "طويل النجاد" الذي يدل بالقطع عل أن الذي يرتديه طويل، فالمتكلم أراد أن يأتي بطول القامة فأتى بلازم للطول.

طويل النجاد (المعنى الحرفي أو المباشر) ← طويل القامة (المعنى المضمرة أو المقصود).

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 514.

(2) المصدر نفسه: ص 514.

وكناية بعيدة وهي: "أن تنتقل إلى مطلوبك من لازم بعيد بوساطة لوازم متسلسلة، مثل أن تقول "كثير الرماد"، فنتنقل من كثرة الرماد إلى كثرة الجمر، ومن كثرة الجمر إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومن كثرة إحراق الحطب إلى كثرة الطباخ، ومن كثرة الطباخ إلى كثرة الأكلة، ومن كثرة الأكلة إلى كثرة الضيفان، ثم من كثرة الضيفان إلى أنه مضيف. فانظر بين الكناية وبين المطلوب بها كم ترى من لوازم." (1)

نفهم من قول السكاكي أن الكناية البعيدة هي أن يأتي المتكلم بلازم يحتاج إلى مجموعة من التأويلات للوصول إلى المكنى عنه. ففي المثال الذي قدمه السكاكي يتبين للمستمع أن كثرة الرماد ليست العبارة التي يقصد بها الحمد، فيستبعد المعنى الحرفي باحثاً عن المعنى البعيد. انتقل المستمع من المعنى الحرفي إلى المعنى الكنائي؛ أي من البنية السطحية الظاهرة إلى البنية العميقة الخفية يحتاج منه القيام بعمليات تأويل مبنية على الاستدلالات المنطقية لتوليد المعاني المتتالية التي تستلزم بعضها بعضاً.

فكثير الرماد (لازم) ← كثرة الجمر (استلزام أول) ← كثرة إحراق الحطب (استلزام ثاني) ← كثرة الطبخ (استلزام ثالث) ← كثرة الضيفان (استلزام رابع) ← إنسان كريم (المعنى المقصود).

التركيب الكنائية لا تفضي بمكنونها للمستمع الذي عليه أن يراعي جملة من الاعتبارات كالسياق اللغوي وغير اللغوي إلى جانب افتراض وجود مرجعية مشتركة بينه وبين المتكلم، فإذا لم يعرف مثلاً أن كثرة الرماد يعني الكرم والضيافة ما استطاع تخطي المعاني السطحية والانتقال إلى المعاني الثواني كما يسميها الجرجاني. ثم إن التركيبي الكنائية تعبر عني المعنى مصحوباً بالدليل مقروناً بالبيئة.

لو عدنا إلى المثال السابق "كثير الرماد" نستنتج:

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 515.

- انتقال المستمع من المعنى الحرفي إلى المعنى المضمر (المقصود) كما سلف يقارب ما يعرف عند غرايس بالاستلزام الحواري.
 - كثرة الرماد تعني عند العرب الكرم والضيافة، وفي ذلك مقربة مع السياق أو قرائن الحال.
 - المستمع يدرك أن كثرة الرماد عبارة لا تتضمن مدحا، وفي ذلك مقارنة مع الخلفيات المعرفية.
 - المستمع يدرك أن "كثير الرماد" عبارة لا تتلاءم والمدح. في هذا مقارنة مع مبدأ الملاءمة.
 - المستمع لا يكتفي بالمعنى الحرفي المباشر ويبحث عن المعنى المضمر المقصود في ذلك تعاون مع المخاطب. وهذا يقرب ما يعرف بمبدأ التعاون.
- جاء في تحرير التعبير لابن أبي الإصبع المصري في باب الكناية أن الكناية: "هي أن يعبر المتكلم عن المعنى القبيح باللفظ الحسن، وعن الفاحش بالطاهر، كقوله سبحانه وتعالى: "كَأَنَّا يَاكُلَانِ الطَّعَامَ"⁽¹⁾ كناية عن الحدث."⁽²⁾ وهذا التعريف يتقارب ومبدأ التأدب نلاحظ جملة من النقاط التي تقارب بين البلاغة العربية والتداولية.

(1) سورة المائدة، الآية 75.

(2) ابن أبي الإصبع المصري (654هـ): مرجع سابق، ص 143.

المبحث الثاني: حجاجية الصور البيانية

يعرفها عبد الله صولة بأنها تعبير استبدالي يقوم فيه الشيء المشاهد أو الملموس أي الصورة بديلا عن الفكرة أو المعنى أو المفهوم، سواء جاء هذا التعبير بالصورة للكشف عن كوامن نفس المتكلم أو لمجرد الإمتاع أو التأثير والحاجة والإقناع.⁽¹⁾ ويرى أنها عند علماء البلاغة العربية من حيث بنيتها قائمة على المجاز الذي يعوض الحقيقة دون أن ينتج عن عملية التعويض هذه تغيير في المعنى الحقيقي. وإنما الذي يتغير في الشكل أو الصورة التي قدم فيها ذلك المعنى تقديمًا عدل فيه عن المادة المعنوية إلى (التصوير والتقديم الحسي).⁽²⁾ ونأخذ من المجاز الاستعارة والكناية لأنهما أكثر تداولاً:

1- حجاجية الاستعارة:

تعتبر الاستعارة من آليات الحجاج الأكثر أهمية فهي أبرز صور المجاز وأكثرها تأثيراً في المتلقي. إذ تعمل على تفعيل التواصل بين المتكلم والمستمع، من خلال جذب انتباه المتلقي والتأثير فيه لجعله مع أو ضد القضية المطروحة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على إشراك المتلقي في عملية الحجاج حين يسعى إلى شرحها وتفكيك معانيها للوصول إلى المعاني المقصودة.

ولم يغفل علماء البلاغة القدماء عن هذا الدور لذلك قسموها من حيث تأثيرها وعدم تأثيرها في المتلقي إلى قسمين هما:

(1) عبد الله صولة: الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، السلسلة، لسانيات، منشورات كلية الآداب بمنوبة، جامعة منوبة، تونس 2001، ج2، ص255.

(2) المرجع نفسه: ص547.

- الاستعارة المفيدة: ويعرفها السكاكي بقوله: اعلم أن الاستعارة في هذا الضرب دون الأول وهي أمد ميدانا وأشد افتنانا وأكثر جريانا وأعجب حسنا وإحسانا. (1) ويمثل الجرجاني لهذا النوع من الاستعارة:

صافحت بحرا.

في هذا المثال استعير اسم البحر للرجل لإفادة كرمه وجوده

-الاستعارة غير المفيدة: "ويعرفها الجرجاني بقوله: ما لا يكون لنقله فائدة". ويتم هذا النوع من الاستعارة بنقل اللفظ من معنى إلى معنى آخر، بهدف التوسع في أوضاع اللغة ومراعاة دقائق الفروق في المعاني المدلول عليه. (2)

فبتنا جلوسا لدى مهرنا ننزع من شفثيه الصفارا (3)

يرى الجرجاني أن استعارة لفظة شفثيه للفرس من الإنسان ووضعتها موضع اللفظ الأصلي جحفلتيه لا يضيفي جديدا على المعنى. وبالتالي هذا النوع من الاستعارة يقلل من التأثير في المتلقي وتفاعله. وهذا يخالف ما ذهب إليه كل من "كونراد ورتشارد وجورج لايكوف ومارك جونسون في تقسيمهم للاستعارة إلى استعارة لغوية وأخرى جمالية. وقد أطلق الباحث "أبو بكر العزاوي" على النوع الأول اسم الاستعارة الحجاجية، وعلى النوع الثاني الاستعارة البديعية أو غير الحجاجية.

1-1- الاستعارة الحجاجية: تدخل ضمن الوسائل البلاغية، التي يستعملها المتكلم لتوجيه خطابه وتحقيق أهدافه الحجاجية، وهي النوع الأكثر انتشارا لارتباطها بمقاصد المتكلمين وبسياقاتهم التخاطبية والتواصلية، ويوجد هذا النوع من الاستعارة في اللغة

(1) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ص31.

(2) المصدر نفسه: ص31.

(3) المصدر نفسه: ص31.

اليومية، وفي الكتابات الأدبية والسياسية والصحفية والعلمية.⁽¹⁾ يقول العزاوي: "إن القول الاستعاري يتمتع بقوة حجاجية عالية إذا ما قورن بالأقوال العادية.⁽²⁾

الاستعارة غير الحجاجية: لا يهدف مستعملها إلى تحقيق غايات حجاجية بقدر ما يهدفوا إلى إظهار براعتهم في استعمال اللغة لذلك فهي مرتبطة أكثر بكتابات الأدباء وابداعاتهم.

للاستعارة الحجاجية قوة حجاجية وهذا ما يربطها بالسلم الحجاجي الذي تكون فيه العلاقة بين الحجج علاقة ترتيبية، ويتسم بسمتين هما ⁽³⁾.

- كل قول يرد في درجة ما من السلم الحجاجي يكون القول الذي يعلوه دليلاً أقوى منه.

- إذا كان القول "ب" يؤدي النتيجة "ن" فهذا يستلزم أن "ج" و "د" الذي يعلوه درجة يؤدي إليها و العكس غير صحيح.

1-2- السلم الحجاجي

ومن الأمثلة الواردة في البلاغة العربية وتعتبر من الاستعارة الحجاجية ويمكن تطبيق السلم الحجاجي عليها قول الشاعر:

قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس

لقد استعار الشاعر لفظ الشمس من الطبيعة ووضعه في غير موضعه الأصلي ليبين درجة جمال المرأة وتفرداها به مما يثير الدهشة والتعجب لدى المستمع ويخلق به في أفق التصور والخيال.

(1) أبو بكر العزاوي: اللغة والحجاج، العمدة في الطبع، المغرب، ط1، 2006، ص108.

(2) المرجع نفسه: ص46.

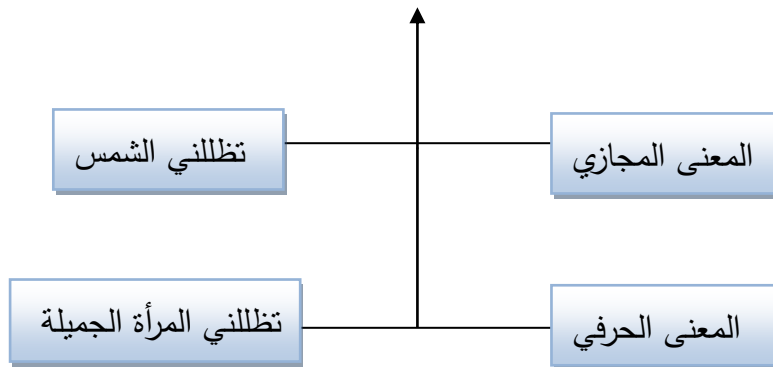
(3) قدور عمران: البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، عالم الكتب الحديث، إريد، الأردن، ط1، 2010، ص33.

إن عبارة شمس تظللني تعني

- تظللني المرأة الجميلة وهو المعنى الحقيقي

-تظللني الشمس وهو المعنى الاستعاري

إن القول الاستعاري له قوة حجاجية عالية مقارنة بالقول الحقيقي، وهذا يعني أن القول الاستعاري سيكون في أعلى درجات السلم الحجاجي ويظهر ذلك في المخطط:



إن القول الاستعاري في عبارة تظللني شمس أقوى من القول الحقيقي وأكثر حجاجية لأنها من استنتاج المخاطب وفي ذلك يقول ميشال لوفرن: "أود أن أنطلق هنا من ملاحظة واضحة كل الوضوح وهي أن كلمة حمار عندما تطلق على حيوان طويل الأذنين أقل دلالة على القبح مما إذا استخدمناها في حق شخص ما، كلمة نسر عندما تدل على طائر هي أقل مدحا مما إذا وصفنا بها شخصا ما، وبعبارة أخرى إن قوة الحجاج في المفردات-وهنا أسير على نهج ديكر و أكثر مما أخطو على سبيل برمان- تبدو في الاستعمالات الاستعارية أقوى مما نحسه عند استخدامنا لنفس المفردة بالمعنى الحقيقي"⁽¹⁾.

1-3-القياس: ويعرف بأنه حمل الشيء على غيره واجراء حكمه عليه. ويعرف "أيضا بأنه حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لضرب من التشبيه." وكل قياس تشتغل

(1) ميشال لوفرين: الاستعارة والحجاج، مجلة المناظرة، ترجمة: طاهر عزيز، المغرب، ع4، 1991، ص 87.

قيمته البرهانية من خلال معاينة التشابه القائم بين مواضيع الاستدلال القياسي. والقياس يتكون من مقدمتين واستنتاج.

- المقدمة الاولى: كل الرجال شجعان

- المقدمة الثانية: الأسد شجاع

- الاستنتاج: أحمد (الرجل) أسد

القياس إجراء منطقي برهاني ينهض على علاقات المماثلة والمشابهة والتمثيل هو إقناع الإنسان في شيء انه موجود لأمر ما لأجل وجود ذلك الشيء في شبيه الأمر من كان وجوده في الشبيه أعرف من وجوده في الأمر.

التركيب المجازي، هو أقوى مما لو كان هذا الحكم بالقيمة مصاغا في ألفاظ غير مجازية.⁽¹⁾ ويرجع ذلك إلى استنتاج المخاطب وتأويله وفي ذلك يقول: من السهل أن ننفي ما يقوله من يتحدث إلينا، أكثر مما يسهل أن ننفي ما يقوله ما نستنتجه نحن عن طريق عملية تأويلية.⁽²⁾

2-حجاجة الكناية: تظهر حجاجة الكناية في:

1- التركيب الكنائية تعبير عن المعاني مصحوبة بالدليل ومتبوعة بالبرهان مما يجعلها تقوم بوظيفة حجاجة، فذكر الشيء مقرونا بدليله يحدث أثرا في النفس، وحجة للعقل لا يترك مجالا للشك.

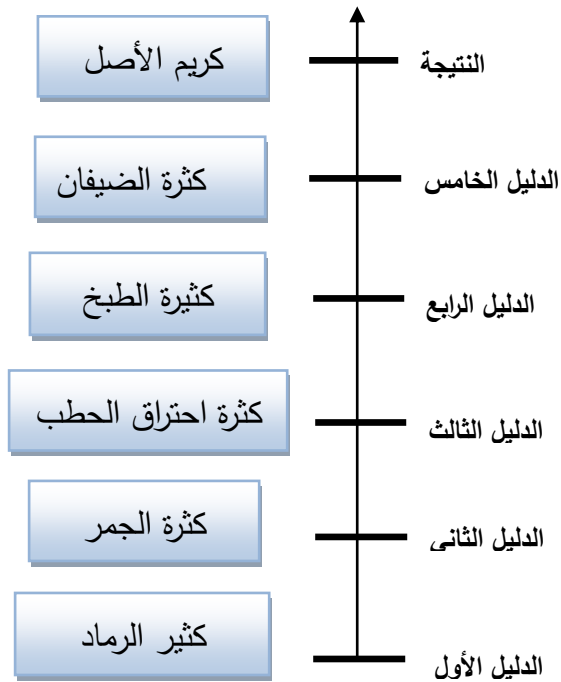
(1) سامية الحسيني الدريدي: دراسات في الحجاج، قراءة لنصوص مختارة من الأدب العربي القديم، عالم الكتب الحديث، اردن، الأردن، ط1، ص109.

(2) المرجع نفسه، ص 110.

دليل وفي ذلك يقول فخر الدين الرازي: "...ومعلوم أن ذكر الشيء مع دليله أوقع في النفوس من ذكر الشيء لا مع دليله فأجل ذلك كانت الكناية أبلغ"⁽¹⁾.

2-التركيب الكنائية معاني مضمرة، غير مباشرة تحتاج من المحاجج البحث فيها لإدراك المعاني المقصودة باستعمال عملية الاستنباط والاستدلال كلما كانت المعاني بعيدة لينتقل من المعاني الظاهرة الحرفية إلى المعاني المقصودة الخفية، والوصول إليها دليلا عل صحتها وبالتالي يكون لوقعها أثر، وحجتها أبلغ.

فقولنا كثير الرماد "عبارة تحمل دليلا على المعنى المكنى عنه. فيلغة "الرماد" دليل على وجود كثرة الاحتراق الدال على كثرة الطهي الدال على تردد الضيوف الدال على أن صاحب البيت مضياف كريم. فلفظة كثرة الرماد حجة على الضيافة والكرم.



(1) فخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، دراسة وتحقيق سعد سليمان حمودة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص192.

خالمة

الخاتمة

لكل عمل خاتمة تكون بمثابة حصيلة موجزة له، تلخص أهم النتائج المتوصل إليها ونتائج هذا البحث تتلخص في النقاط الآتية:

عرف مصطلح التركيب جدلا واسعا عند علماء النحو والبلاغة القدماء منهم والمحدثين فمنهم من اعتبره تأليفا كالشريف الجرجاني وبعضهم اعتبره نظما كعبد القاهر الجرجاني ومنهم من اعتبره ضما وتركيبا، والبعض الآخر سماه جملة.

اختلف علماء النحو والبلاغة في تحديد المصطلح المناسب لكنهم اتفقوا في شرط الإفادة الذي يقيد هذا المصطلح.

تترتب الألفاظ وتتعلق في التركيب وفق المعاني نحويا، ووفق مقاصد المتكلم بلاغيا تعدل التراكيب عن الأصل تبعا لمقاصد المتكلم وحال المخاطب فيحدث فيها التقديم والتأخير، كما يحدث فيها الإنكار والتعريف، والحذف والذكر. وهذا ما يعرف في اللسانيات التداولية بخرق مبدأ التعاون عند غرايس.

استرعى المخاطب اهتمام علماء البلاغة واعتبروه شريكا في إنتاج الخطاب. فالمتكلم قبل أن يتواصل مع غيره، عليه أن يستحضر المخاطب في ذهنه. وهو عنصرا أساسيا أيضا في اللسانيات التداولية. ويمثل الطرف الثاني الذي يقوم عليه مبدأ التعاون.

البلاغة العربية تقوم على مقولة لكل "مقام مقال" فالخطاب لا ينتج ولا يفهم إلا انطلاقا من المقام الذي قيل فيه. وهو ما يعرف بملازمات الخطاب أو ما يعرف بالعلامة غير اللغوية في اللسانيات التداولية ويقابله مصطلح القرينة الحالية بلاغيا.

نجاح عملية التواصل واستمرارها بين أطراف الخطاب لا تنشأ من فراغ بل تستند إلى مهارة المتحاورين، ومعرفة الخلفيات المسبقة للطرفين وهو ما يعرف بالافتراض المسبق أحد المبادئ التي تقوم عليها اللسانيات التداولية إلى جانب مبدأ التأدب لغريس ولايكوف الذي يقابله مبدأ التهذيب في البلاغة العربية.

ميز سورل في دراسته بين المعنى النحوي والمعنى التداولي اللذين يتطابقان في المنطوق الحرفي ويختلفان في المنطوق الاستعاري، وهو ما يعرف في البلاغة العربية بالأفعال الطلبية وخروجها إلى أغراض بلاغية تفهم من سياق الكلام.

في البلاغة العربية وبالتحديد في مبحث علم البيان تنتقل المعاني من دلالات حرفية قريبة تفهم من بنيتها السطحية إلى معان مجازية بعيدة تحتاج إلى عملية استدلال واستنباط للوصول إلى أغوارها، في إطار ما يعرف بظاهرة "المجاز" الذي ينقسم حسب علماء البلاغة إلى عقلي ومرسل إذا غابت علاقة المشابهة واستعارة إذا حكمتها علاقة المشابهة، وفي هذا مقارنة بينها وبين مصطلح ميتافور أو ميتافورس في اللسانيات التداولية التي تنقل المعاني أيضا المعاني الصريحة المباشرة إلى معاني خفية مضمرة.

اعتمد علماء البلاغة القدامى في مبحث الاستعارة على آلية النقل في مقابل الخروج أو الخرق الذي يحدث الاستلزام الحوارية في اللسانيات التداولية.

تتم عملية الانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم على خلاف ما يتم في الاستعارة، وقد جعلها علماء البلاغة القدامى مشروطة باعتبار مقام إنتاجها بالإضافة إلى الإحاطة بالعلاقات غير اللغوية التي يبنى عليها فهم المعاني الثواني.

لقد أبان استدلال القدامى في سبيل الوصول إلى المعنى عن مقدرة فكرية عالية إذ أدركوا أن الوقوف على المعاني المستلزمة لا تتأتى إلا بالأخذ بالملابسات التي تحيط بالحدث الكلامي.

اهتم ابد القاهر الجرجاني بما يعرف بالمعنى الثانوي، وبمعنى المعنى وهو المعنى الذي لا يفهم إلا إذا تضافرت مجموعة من القرائن اللغوية وغير اللغوية. وهذا يتقارب والمعنى الحرفي والمعنى المضمر الذي يقوم الاستلزام الحوارى لبول غرايس.

-الكناية باب مخصوص الاستلزام فيه معكوس هو أقرب إلى العقل منه إلى النقل فالمرور يتم فيه من العلة إلى المعلول تعويلا عليه لغياب القرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي أخرجها بعضهم من المجاز. وهي قريبة من الأفعال الكلامية غير المباشرة التي صاغها سورل.

-الاستعارة والكناية استراتيجية تقاصدية يقتضيها المقام يلجأ إليها المتكلم حين يعجز التعبير المباشر الصريح عن التعبير عن مقاصده ويستدعي استعمالهما معرفة الخلفية الثقافية والفكرية للمخاطب.

من وظائف البلاغة العربية "الحجاج" ولعلها أهم وظيفة لأنها خلاصة التواصل وثمرته ويسميه بعض علمائنا بالدليل. والحجاج لا يكون إلا بالتأثير في المتلقى من خلال "نقل المعاني الحقيقية إلى المعاني المجازية التي تدفعه إلى أعمال الخيال والعقل معا بهدف الإقناع وهو أيضا من أهم النظريات التي اهتمت بها اللسانيات التداولية لأهميته في إيصال الأفكار وتحقيق المقاصد عبر وسائل الإقناع والإثارة والتحاور وطرق الاستدلال والبرهنة لاستمالتهم ودحض الدعاوى المعارضة والآراء المتباينة.

-الأفعال الكلامية وسائط ربط العقل بالواقع قوامها محتوى قضوي وقوة إنجازية. إن الفعل الكلامي تؤلفه أفعال أربعة فرعية وهي فعل القصد وفعل النطق وفعل الانجاز وفعل التأثير.

الخاتمة

-الأفعال الإنجازية مباشرة وغير مباشرة فالمباشرة ما كان المقصود فيها مطابقا لدلالة بنية القول، وغير المباشرة ما باين فيها المقصود هذه الدلالة حيث ينجز المتكلم ظاهريا فعلين من قول واحد-

-التداولية تدرس التراكيب التي يستعملها المتكلم في مقاصده فهي تفرض متكلما ومخاطبا وظروف خطاب، فهي حقل لساني يهتم بالبعد الإنجازي للكلام

- الكثير من التراث العربي يحتاج إلى قراءة جديدة على ضوء ما توصلت إليه اللسانيات الحديثة للتقريب بين المجهودات الانسانية في دراسة اللغة.

- البلاغة العربية تسعى إلى اىصال المعنى إلى ذهن القارئ من خلال سلامة اللفظ وسلامة التركيب فهي تقوم بعملية تواصلية بين المتكلم والمخاطب مع مراعاة خصوصية المقام. وهو ما تعنى به التداولية فهي تجيب عن الأسئلة من يتكلم؟ مع من نتكلم؟ ماذا نقول عندما نتكلم؟ ولماذا نتكلم بهذا الشكل وليس ذلك فكلاهما.

قائمة المصادر

والمراجع

القرآن الكريم: برواية ورش

أولاً: المعاجم العربية

1. الجرجاني الشريف: التعريفات، دار المكتبة العلمية، بيروت لبنان، 1995.
2. الجوهري اسماعيل بن حماد: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ط1، ج1.
3. الزمخشري أبو القاسم جار الله: أساس البلاغة، شرح محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2009.
4. مجمع اللغة العربية: معجم الوسيط، تحقيق عبد الوهاب السيد عوض الله وآخرين، مطابع الأوغست، شركة الإعلانات الشرقية، 1، 1985.
5. ابن منظور محمد جمال الدين (711هـ): لسان العرب، مادة (د. و. ل)، 1455/5 تحقيق عبد الله على الكبير وآخرين، دار المعارف القاهرة.
6. ابن منظور محمد جمال الدين: لسان العرب، مادة (ر، ك، ب)، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، المجلد 4.
7. ابن فارس أبو الحسن أحمد (395هـ): مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
8. الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817هـ): القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت.

ثانيا: الكتب العربية:

9. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978.
10. ابن الأثير ضياء الدين (637هـ): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر ج2.
11. اسماعيل صلاح: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، الدار المصرية، القاهرة، 2005.
12. ابن أبي الإصبع المصري: تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق د/ حنفي محمد شرف، القاهرة، مصر 1373هـ ج2.
13. أزييط بنعيسى: المعنى المضمّر في الخطاب اللغوي العربي البنية والقيمة التجيزية، مقارنة تداولية لسانية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اريد، الأردن، 2012.
14. الاستريادي رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الكافية، تحقيق اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د ط، د ت، ج1.
15. الأنصاري ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، ط2. بيروت لبنان، 1997، ج2.
16. الباهي حسان: الحوار ومنهجية التفكير النقدي، افريقيا الشرق، المغرب، 2004.
17. بالخير عمر: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 1، 2003.
18. بالعيد صالح: نظرية النظم، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2002.
19. بوجادي خليفة: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيله في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلةمة، الجزائر، 2009.

20. بوقره نعمان: المصطلحات الأساسية في اللسانيات النص وتحليل الخطاب، عالم الكتب، عمان، الأردن، ط2، 2000م.
21. التفّازاني سعد الدين: المختصر في شرح تلخيص المفتاح للقزويني (ضمن شرح التلخيص)، القاهرة، مطبعة عيسى الباي الحلبي، 1944، ج1.
22. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة العامة للكتاب، ط2، 1979.
23. الجاحظ أبو عثمان بن عمر بن بحر: البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخناجي، مصر، د ط، 1975، ج1.
24. الجرجاني عبد القاهر: الجمل، حققه علي حيدر، د ط، دمشق، سوريا، 1982.
25. _____: دلائل الاعجاز، قراءة محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ط3، 1992.
26. _____: أسرار البلاغة، قراءة محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ط3، 1992.
27. الجرجاني محمد بن علي: الاشارات والتنبهات في علم البلاغة، نح عبد القادر حسين، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، د ت.
28. ابن جني أبو الفتح عثمان 392هـ: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2.
29. _____: سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1985، ج2.
30. الحباشة صابر: مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية-قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني-دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، دت.
31. حنصالي السعيد: الاستعارة والشعر العربي الحديث، دار توبقال للنشر، المغرب، 2008.

32. أبو الحسن إسحاق بن وهب: (ت337هـ)، البرهان في وجوه البيان، تقديم وتحقيق: جفني محمد شرف، مطبعة الرسالة، عابدين، مصر، د ط، د ت.
33. أبو حميدة محمد صلاح زكي: البلاغة والاسلوبية عند السكاكي، جامعة الأزهر، غزة، د ط، 2007.
34. خطابي محمد: لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط 1، 1991.
35. ابن خلدون عبد الرحمان بن محمد، المقدمة، ضبط وشرح وتقديم، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2004.
36. داليا أحمد موسى: الإحالة في شعر أدونيس، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، ط 1، سوريا، سنة 2010.
37. درويش أحمد: النص البلاغي في التراث العربي والاوربي، دار غريب للنشر والتوزيع، د ط، 1998.
38. ابن دريد أبي بكر محمد بن حسن: جمهرة اللغة، تحقيق: بعلبكي رمزي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1، 1987.
39. الدريدي سامية الحسيني: دراسات في الحجاج، قراءة لنصوص مختارة من الأدب العربي القديم، عالم الكتب الحديث، اريد، الأردن، ط 1.
40. دلاش لجلالي: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
41. الرازي فخر الدين: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، دراسة وتحقيق سعد سليمان حمودة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003.
42. الزركشي بدر الدين: (794هـ) البرهان في علوم القرآن، بيروت، عالم الكتب، ج 2.

قائمة المصادر والمراجع

43. الزمخشري أبو القاسم جار الله: المفصل في علم اللغة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، د ت.
44. زيد الخير المبروك: العلاقات الإسنادية في القرآن الكريم-دراسة نحوية بلاغية، دار الوعي للنشر والتوزيع، روية الجزائر، ط2011، 1.
45. الساسي عمار: اللسان العربي وقضايا العصر-رؤية علمية في فهم المناهج، الخصائص، التعلم، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007.
46. السبكي بهاء الدين: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق عبد الحميد هنداي، المكتبة المركزية، صيدا، بيروت ط1، 2003، ج1.
47. السعران محمود: علم اللغة -مقدمة للقارئ العربي-دار الفكر العربي، 1999، الطبعة الثانية.
48. سعودي نوري أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي، بيت الحكمة، سطيف، الجزائر 2009.
49. السكاكي أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر: مفتاح العلوم، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1990.
50. سلطاني محمد علي: البلاغة العربية -في فنونها-مطبعة زيد بن ثابت دمشق سوريا، 1980.
51. سويرتي محمد: اللغة ودلالاتها: تعريف تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر، الكويت، ع3، مارس 2000.
52. سيبويه أبو بشر عمرو ابن عثمان ابن قنذر: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، د ط، ج2.
53. الشهري عبد الهادي بن ظافر: استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004.

54. صحراوي مسعود: التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1 2005.
55. الطبطبائي طالب سيد هاشم: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1994.
56. طبل حسن: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998.
57. عبد الرحمان طه: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1. 1998.
58. طه عبد الرحمان: مفهوم التخاطب بين مقتضى التبليغ ومقتضى التهذيب، 1994.
59. _____: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2000.
60. عبد ربه فوزي السيد: المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، مكتبة أنجلو المصرية، د ط، 2005.
61. عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002.
62. عتيق عبد العزيز: علم المعاني، دار الآفاق العربية، القاهرة مصر، ط1، 2006.
63. العزاوي أبو بكر: اللغة والحجاج، العمدة في الطبع، المغرب، ط1، 2006.
64. العسكري أبو هلال (395هـ): الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، 1986.
65. علوي حافظ إسماعيل: التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، أريد، ط1، 2011.

66. العلوي ابن حمزة بن علي بن إبراهيم: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، راجعه وضبطه ودققه عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط2002، 1، ج1.
67. العياشي أدواري: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، دار الأمان، الرباط المغرب، 2011.
68. الفارابي أبو نصر: الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي دار الشرق، بيروت، ط2، 1986.
69. الفارابي أبو نصر: كتاب الحروف، تح محسن مهدي، بيروت، دار المشرق، ط2، 1990.
70. الفارسي أبو علي (377هـ): المسائل الشيرازيات، تحقيق: هنداوي حسن بن محمود، الرياض، كنوز أشبيليا، ط1، 2004.
71. قدور محمد أحمد: مبادئ في اللسانيات، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، 1999.
72. القزويني الخطيب: الإيضاح في علوم البلاغة، تح: عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2004.
73. القزويني الخطيب: تلخيص شرح المفتاح، تح: رحاب عكاوي، بيروت، دار الفكر العربي، 2000.
74. قلقيلة عبده عبد العزيز: البلاغة الاصطلاحية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط4، 2001.
75. ابن القيم ابو عبد الله محمد بن أبي بكر: التبيان في أقسام القرآن، تصحيح وتعليق طه يوسف شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982.

76. كشك أحمد: اللغة والكلام (أبحاث في التداخل والتقريب)، دار غريب، القاهرة، مصر، 2004.
77. كليطو عبد الفتاح: الأدب والغربة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 2003.
78. لحميداني حميد: القراءة وتوليد الدلالة (تغيير عاداتنا في قراءة النص الأدبي)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2003.
79. لهوئيل باديس: مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2014.
80. أبو ليل أمين: علوم البلاغة (المعاني والبيان والبدیع)، دار البراء، الإسكندرية، ط1، 2006.
81. المبرد أبو عباس: المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، د ت، ج4.
82. المتوكل أحمد: اللسانيات الوظيفية، "مدخل نظري"، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2، 2010.
83. _____: الوظيفة والبنية (مقاربات لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، منشورات عكاظ، د ت، د ط، 1990.
84. مطلوب أحمد، البصير حسن: البلاغة والتطبيق، الطبعة الثانية، 1999.
85. مقبول إدريس: الأفق التداولي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
86. نحلة محمود أحمد: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
87. هارون عبد السلام: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
88. ابن يعقوب المغربي أبو العباس أحمد بن محمد: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، دار النشر عيسى البابي، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ج1.

ثالثا: الكتب المترجمة

89. أرمنيكو فرانسواز: المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، 1987.
90. أوستين جون لانكشو: نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2008.
91. أولمان استيفن: دور الكلمة، تحقيق كمال بشر، دار غريب للنشر والطباعة، مصر، 1997.
92. براون جون بول، جورج يول: تحليل الخطاب، ترجمة: محمد زليطني ومنير تريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1997.
93. بلانشيه فيليب: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1.
94. دايك فان: النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 2000.
95. دوسوسير فرديناند: محاضرات في الأسنوية العامة، ترجمة يوسف غازي وآخرون، المؤسسة الجزائرية للطباعة 1986.
96. لايكوف جورج وجونسن مارك: الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الثانية، سنة 2009.
97. لوفيرن ميشال: الاستعارة والحجاج، مجلة المناظرة، ترجمة: طاهر عزيز، المغرب، ع4، 1991.
98. مارتيني أندري: مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة: الحمو أحمد، المطبعة الجديدة، دمشق، 1985.

قائمة المصادر والمراجع

99. موشلار جاك: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس،

الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

100. موشلار جاك وآن روبول: القاموس الموسوعي للتداولية، إشراف وترجمة عز

الدين المجذوب وآخرون، دار سيناترا، تونس، 2010.

رابعاً: المجلات والدوريات

101. بلبع عيد: التداولية، إشكاليات ومفاهيم بين السياقين الغربي والعربي، مجلة

سياقات، مجلة فصلية محكمة، العدد 11، 2008.

102. بوقره نعمان: نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، قراءة استكشافية للتفكير

التداولي في المدونة اللسانية التراثية، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، ع17،

جانفي 2006.

103. خفيف راضية: التداولية وتحليل الخطاب الأدبي، مجلة الموقف الأدبي، دمشق،

اتحاد الكتاب العربي، العدد 39، د ط، 2004.

104. دراجي صافية: سلطة الفعل الكلامي من خلال الإمام علي بن أبي طالب،

أعمال الملتقى الخامس للسينماء والنص الأدبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،

2008، 2009.

105. صالح مهدي بان: المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه، مجلة

كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، العدد 67.

106. صولة عبد الله: الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، السلسلة،

لسانيات، منشورات كلية الآداب بمنوبة، جامعة منوبة، تونس 2001، ج2.

107. غربية عبد الجار، التعريف والتذكير في اللغة العربية، حوليات الجامعة التونسية،

ع 24، 1985.

108. القلطاظ المنجي: الاستعارة في المنظورين التداولي والعرفاني، حوليات الجامعة التونسية 2012، العدد 57.

109. مزور دليلة: التأويل في النظر النحوي، حوليات المخبر، دورية متخصصة يصدرها مخبر اللسانيات واللغة العربية - عدد خاص بالتأويل - الثالث والرابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

110. ولد محمد الأمين محمد سالم: مفهوم الحجاج عند برلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة.

خامسا: الرسائل الجامعية

111. بنعيش عبد العزيز: التواصل بين القصد والاستقصاء (مقاربة تداولية لفاعليتي التدليل والتأويل، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة سيدي محمد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب، سنة 2003/2004.

سادسا: الكتب الأجنبية

112. Andre (Lalande) : Vocabulaire technique et critique de la philosophie. Ed puff. Paris.2003.

113. A.S.hornby : Oxford advanced learner's Dictionary of current English, traduction Abidat Samir, Edit by Sally wehmeier, 2010, phonetics Edition Michael Ashby university press, 6th edition.

114. Deirdre Burton: Dialogue and Discourse. Routledge kegan paul LTD. London henley.

115. Dictionnaire Nobel Bilingue, parc, chadiac DAR EL KITAB EL HADITH draria, wilaya D'Alger tous droits Réservés 2011/1432.

116. Franck NEVEU: Dictionnaire des sciences du langage, traduction abidat samir, réservés, armand colin, 2e édition revue et augmentée, 2010

117. Lons. J. elements of semantics. volume 29. of langage and langage, combridge university, 1990.

118. Michael Ashby: Edition university press, 6th edition. Franck NEVEU: Sciences du langage, traduction abidat samir, tous droits réservés, armand colin, 2ème édition revue et augmentée, 2010.

سابعاً: المواقع الالكترونية

119. موسى حامد: المستويات اللغوية، المحاضرة الأولى، <http://musaa.net/lesson>

(2015/02/09)

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ-د	مقدمة
	الفصل الأول: المجال المفاهيمي لمصطلحات الدراسة
6	المبحث الأول: ماهية التركيب النحوي وأقسامه
6	1- مفهوم التركيب
6	1-1- التركيب لغة
7	1-2- دلالات التركيب
10	1-3- المستوى التركيبي والنحوي عند اللسانيين
11	المبحث الثاني: البلاغة العربية مقوماتها ومباحثها
11	1- مفهوم البلاغة العربية
11	1-1- لغة
11	1-2- اصطلاحا
12	مقومات البلاغة العربية
12	1-2- المتكلم
13	2-2- الكلام
15	3- مباحث البلاغة العربية
15	1-3- علم المعاني
17	2-3- علم البيان
20	المبحث الثالث: ماهية التداولية ومباحثها
20	1- التداولية في العرفين اللغوي والاصطلاحي العربي والغربي
20	1-1- التداولية في العرف اللغوي والاصطلاحي الغربي
20	1-1-1- لغة

فهرس المحتويات

21	1-1-2-اصطلاحا
23	1-2-التداولية في العرف اللغوي والاصطلاحي العربي
23	1-2-1-المفهوم اللغوي
24	1-2-2-المفهوم الاصطلاحي
25	2-الأصول الفلسفية للتداولية
27	3-مباحث التداولية
28	3-1-متضمنات القول: LES IMPLICITES
28	أ. الافتراض المسبق: Pre_Supposition
30	ب. الأقوال المضمرة: Lessous_Entendus
30	3-2-نظرية أفعال الكلام
31	أ. مفهوم الفعل الكلامي
32	ب. أفعال الكلام في الدرس الأوستيني
55	3-3-الاستلزام التخاطبي أو التحاوري
56	3-3-1-تعريف الاستلزام الحواري
56	3-3-2-مبدأ التعاون
58	3-3-3-النقد الموجه لمبدأ التعاون
61	3-3-4-مظاهر الاستلزام الحواري في التراث العربي
61	3-4-نظرية الملائمة
63	3-5-الإشارات shifters
64	3-5-1-الإشارات الشخصية
65	3-5-2-الإشارات الزمانية
66	3-5-3-الإشارات المكانية

فهرس المحتويات

67	3-5-4-إشارات الخطاب
67	3-5-5-الإشارات الاجتماعية
68	3-6-الحجاج
68	3-6-1-الحجاج لغة
68	3-6-2-الحجاج اصطلاحاً
70	3-6-3-تقنيات الحجاج
70	3-6-4-السلم الحجاجي
الفصل الثاني: الاسناد وأحواله من منظور تداولي	
73	المبحث الأول: عناصر الموقف الكلامي
73	1-مراعاة المتكلم
77	2-مراعاة المخاطب
78	3-مراعاة القصد في الكلام
81	4-مراعاة المقام أو الحال
83	المبحث الثاني: أحوال المسند والمسند إليه
83	1-الحذف والذكر
83	1-1-الحذف
84	1-2-الحذف والإضمار
85	1-3-الحذف عند علماء البلاغة
91	2-الذكر
92	2-1-التعريف والتتكير
104	2-2-التتكير
105	3-التقديم والتأخير
115	4-الالتفات

121	5-الفصل والوصل
128	6-الإيجاز والإطناب
130	7-القصر
الفصل الثالث: الخبر والإنشاء بين البلاغة والتداولية	
136	المبحث الأول: نظرية الخبر والإنشاء
136	1- مفهوم الخبر والإنشاء
139	2- معايير التميز بين "الخبر والإنشاء"
140	2-1- معيار قبول الصدق أو الكذب.
141	2-2- التمييز بحسب مطابقة النسبة الخارجية
148	2-3- التمييز بحسب إيجاد النسبة في الخارج
152	المبحث الثاني: تقسيمات الخبر والإنشاء
151	1- أنواع الخبر
156	2- تقسيمات الخبر
156	2-1- التقسيم الإجمالي
158	2-2- التقسيم التفصيلي لـ "الخبر" و "الإنشاء"
158	أ- القسم الأول: الخبر
164	ب- القسم الثاني: الإنشاء
الفصل الرابع: التراكيب المجازية بين البلاغة والتداولية	
177	المبحث الأول: ماهية المجاز
177	1- تعريف المجاز
180	2- أنواع المجاز
180	2-1- المجاز الحكمي (المجاز العقلي)
183	2-2- المجاز اللغوي الراجع إلى المعنى المفيد الخالي عن المبالغة في التشبيه

فهرس المحتويات

214	المبحث الثاني: حجاجية الصور البيانية
214	1-حجاجية الاستعارة"
215	1-1-الاستعارة الحجاجية
216	1-2-السلم الجاجي
217	1-3-القياس
218	2-حجاجية الكناية
221	الخاتمة
226	قائمة المصادر والمراجع
238	فهرس المحتويات